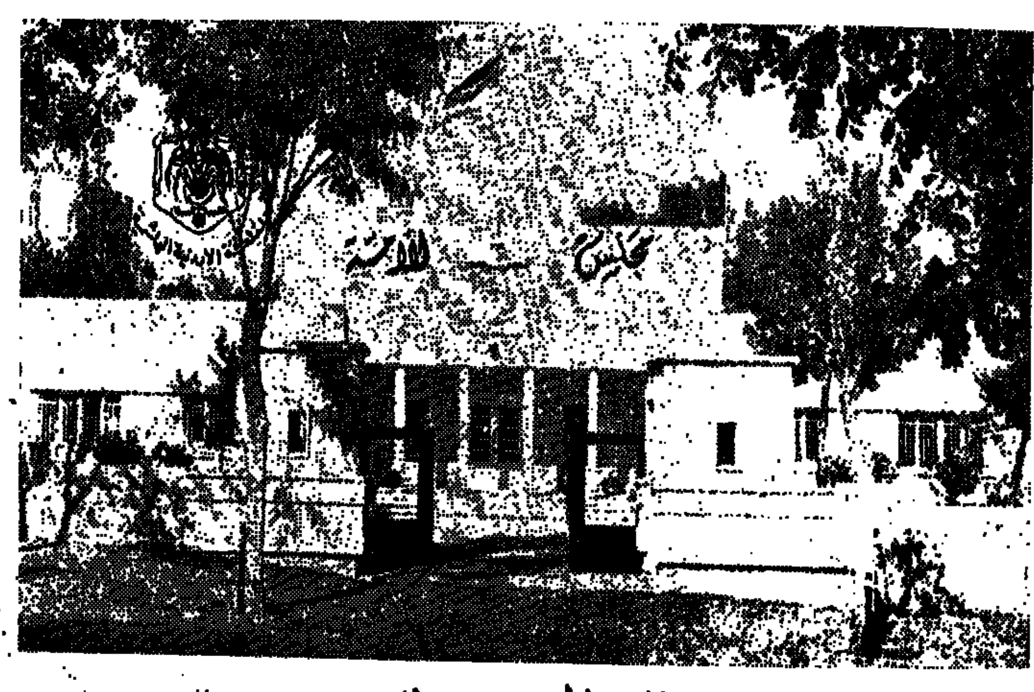


جلالته يغادر دار مجلس الامة بعد ان تفضل بالقاء خطاب العرش

مودعا بالحفاوة والاجلال



ملحق الجريدة الرسمية

مذاكرات ومناقشات مجلس الامة الاردني السابع

« العدد ٥ » الاحد : ١١ شعبان سنة ١٣٨٢ هـ . الموافق ٦ كانون الثاني سنة ١٩٦٣م . « المجلد ٧ »

مجلس النواب

الجلسة الخامسة يوم الخميس في ٣ كانـــون الثاني سنة ١٩٦٣

جدول الأعمال

* بناء على انسحاب معالي السيد عاكف الفايز من لجنة التوجيه الوطني والدعاية والسياحة والمغتربين فقد قرر المجلس تعيين السيد يحيى مصطفى بدلا عنه .

** في وقائع هذا العدد ١ — كلمة السيد محمود الراشد الخزاعي
٢ — " " محمد سالم الذويب
اعطيت السكرتيرية لنشرها لانها لم تقرأ في الجلسة
وقد وافق الرئيس على نشرها

مجلس النواب

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا بنصاب قانوني في الساعة العاشرة صباحاً من يوم الخميس الواقع في ١٩٦٣/١/٣ برئاسة معالي السيد صلاح طوقـــان رئيس المجلس وبحضور سكرتير عام مجلس الامة بالوكالة الاستاذ نزار الرافعي

تغيب معتذراً فضيلة الشيـــخ مشهور الضامن والسيد صدقي الجعبري

حضر من الحكومة دولة السيد وصفي التل رئيس الوزراء ووزير الدفاع ، واصحاب السماحة والمعالي الشيخ ابراهيم قطان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وقاضي القضاة ، والسادة عبد القادر الصالح وزير الانشاء والتعمير ووزير الدولة لشؤون الرئاسة ، الدكتور حازم نسيبه وزير الخـــارجية ، داود ابو غزالة وزير المواصلات ، عز الدين المفـــتي وزير المالية والجمارك ، محمد اسماعيل وزير الاشغال العامة ، عبد الوهاب المجالي وزير التربية والتعليم ووزير الدولة لشؤون الرئاسة ، حنا خلف وزير العدلية ، كمال الدجاني وزير الداخلية والشؤون البلدية والقروية ، الدكتور صبحي امين عمرو وزير الصحة ، الدكتور خليل السالم وزير الأقتصاد الوطـــني ووزير الدولة لشؤون الرئاسة ، والدكتور قاسم الريمـــاوي وزير الزراعة .

افتتاح الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم

الرئيس : النصاب قانوني اعلن افتتاح الجلسة ونبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول أعمال اليوم .

١ ـ تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس : يتلى محضر الجلسة السابقة

الجميع : نصادق على ما جاء فيه ونعفي السكرتير العام من تلاوته .

٢ ـ الاجازات والاعتذارات

الرئيس : تتلى الاجازات والاعتذارات

(أ)

السكرتير العام بالوكالة (يتلو) : ارسل فضيلة الشيخ مشهور الضامن برقية الاعتذار التالية :

معالي رايس مجلس النواب المحترم ـ عمان

انا الآن طريح الفراش في عمان أرجوكم المعذرة

نائب نابلس

مشهور الضامن

الرئيس: هل يوافق المجلس على قبول معذرته ؟

الجميع : موافقون .

(ب)

السكرتير العام بالوكالة : وهذه برقية اعتذار من السيد صدقي الجعبري

معالي رئيس مجلس النواب المحترم ـ عمان

اعتذر عن حضور جلسة المجلس غدا لمرضي

اتمنى لكم التوفيق   صدقي الجعبري

الرئيس: هل يوافق المجلس على قبول معذرته؟

الجميع . موافقون .

(ج)

السكرتير العام بالوكالة : وهذا طلب اجازة من السيد شحاده الطوال

عمان في ١٩٦٣/١/٢

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

سلاما وتحية ،

نظراً لأضطراري للسفر خارج المملكــة الاردنية ، ارجو ان توافقوا على اعطائي اجازة لمدة شهر من تاريخ ٦ كانون ثاني ١٩٦٣ .

واقبلوا الاحترام

نائب عمان

شحاده الطوال

الرئيس : هل يوافق المجلس على منحه هذه الاجازة ؟

الجميع : موافقون .

٣ ـ قرار لجنة الشؤون الخارجية

الرئيس : يتـــلى قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (١)

السكرتير العام بالوكالة (يتلو)

قـــرار رقم(١)

بتاريخ ١٩٦٣/١/٢ اجتمعت لجنـــة الشؤون الخارجية لمجلس النواب برئاسة معـــالي السيد عاكف الفايز وحضور جميع اعضاء اللجنة وبعد ان استمعت الى شرح واف من معالي وزير الخارجية عن سياسة الاردن العربية بالنسبة لقضية فلسطين ، وبعد المناقشة وتبادل وجهـــات النظر ، قررت ان توصي المجلس الكريم بالموافقة على التوصيات التالية واحالتها الى الحكومة للعمل على تنفيذها بالسرعة الممكنة :

اولا ـ في الصعيد الداخلي

أ ـ توصي اللجنة ان تتقدم الحكومة بمشروع قانون خدمة العلم .

ب ـ التنظيم الشعبي وتعبئة قواه المعنوية والمـــادية لمجابهة مسؤولياته تجاه القضية الفلسطينية .

ثانيا ـ على الصعيد العربي

أ ـ تشكيل وفد برلماني للقيام بزيارة الدول العربية وشرح واقع القضية الفلسطينية في الظروف الـــراهنة وما يتوجب اتخاذه من خطوات عربية موحدة لمجابهة الاخطار المحدقة بالامة العربية .

ب ـ جعل القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب الاولى فوق مستوى الخلافات العربية واعطائها الاولوية المطلقة في حشد وتوحيد الجهد العربي .

لجنة الشؤون الخارجية

الرئيس : هل يوافق المجلس على قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم ـ ١ ـ كما تلاه السكرتير العام ؟

الجميع : موافقون

السيد الفايز نائب بدو الوسط : معالي الرئيس قبل الدخول في مناقشة البيان الوزاري ارجو ان يسمح لي معالي الرئيس بان ابين ما يلي : انني عضو في لجنة (التوجيه الوطني والدعاية والسياحة والمغتربين) وقد لاحظت ان هناك منطقة سياحية غير ممثلة في هذه اللجنة ولذلك فانا انسحب من هـــذه اللجنة واترك للمجلس الكريم ان يختار احد النواب المحترمين من منطقة بيت لحم ليكون عضوا في هذه اللجنة .

السيد العنبتاوي نائب نابلس : اقتراح جميل واثني عليه وارجو ان ينتخب السيد عفيف البطارسه عضوا في هذه اللجنة او السيد ربحي مصطفى .

(اصوات : ربحي مصطفى)

الرئيس : هل يوافق المجلس على اقتراح السيد الفايز .

الجميع : موافقون ؟

الرئيس : هل يوافق المجلس على انتخاب السيد ربحي مصطفى ليكون عضوا في هذه اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

٤ ـ مناقشة البيان الوزاري

الرئيس : قبل مناقشة البيان الوزاري احب ان الفت نظر حضرات الاعضاء الكرام الى وجوب مراعاة النظام بحيث يفسح المجال لكل نائب يريد ان يتكلم ونسير بالترتيب التالي !

اولا : لا يجوز لاي نائب ان يتكلم الا بعد ان يؤذن له .

ثانيا : يسجل السكرتير العام اسماء طالبي الاذن بالكلام وتعطى الافضلية بحسب الترتيب .

ثالثا : يجب المحافظة بطبيعة الحال على نظام الكلام وعدم المقاطعة .

رابعا : وهذا هو الاهم ان لا يتطرق اي نائب لما قيل في الجلسة السرية في مناقشة البيان الوزاري .

الدكتور ابو غزاله نائب نابلس : معالي الرئيس بخصوص ما قيل في الجلسة السرية فقد اتخذت لجنة الشؤون الخارجية قرارات قد تكون معبرة عن رأي جميع الاخوان وقد يخالفهم البعض في ذلك ، فكيف يمكن للنائب ان يدلي برأيه بصراحة اذا كان يخالف رأي لجنة الشؤون الخارجية في حالة منعه من التكلم بخصوص ما ورد في الجلسة السرية .

الرئيس : بالنسبة للقرار الذي اتخذته لجنة الشؤون الخارجية انتهى ووافقتم على احالته الى الحكومة ، انتهى ولا مجال لاعادة البحث فيه .

الدكتور ابو غزالة نائب نابلس : بخصوص ما ورد عن القضية الفلسطينية فانني لا أوافق على ما ورد

الرئيس : من يريد الكلام الآن ؟

الدكتور الحسيني نائب القدس : لي كلمة اذا سمحت

الرئيس : تفضل

الدكتور الحسيني نائب القدس : الجلسة السرية قسمها دولة الرئيس الى قسمين فجعل منها قسماً ادارياً عادياً وقسماً عسكرياً . فالعسكري لم نستمع منه شيئاً والقسم العادي تفضل آنذاك دولة الرئيس وقال ما عنده مانع حتى من نشره وتوزيعه على الاعضاء واني ارى أن هناك بعض نقاط يجب بحثها والتي لا تتطرق الى المسائل العسكرية .

الرئيس : بالنسبة للنظام ما قيل في الجلسة السرية فهو سري ومناقشته بالتالي متممة للجلسة السرية ولا يسمح بمناقشة شيء منها .

انتهى هذا البحث

الرئيس : مستمراً

والآن نبدأ بتسجيل اسماء الذين يودون الكلام ومناقشة البيان الوزاري وارجو ان يسجل السكرتير العام الاسماء .

« رفع طالبو الكلام ايديهم وسجل السكرتير العام اسماءهم وتليت الاسماء مرتين ولم يبد احدهم اي اعتراض وهم كالتالي »

١ ـ شكيب الجيوسي
٢ ـ عاكف الفايز
٣ ـ محمد الخشمان
٤ ـ اسماعيل حجازي
٥ ـ عبد اللطيف العنبتاوي
٦ ـ الدكتور حاتم ابو غزالة
٧ ـ محمد كامل الحاج حسن
٨ ـ ياسر عمرو
٩ ـ خالد ابو دلبوح

١٠ ـ يوسف العظم
١١ ـ نجيب الرشيدات
١٢ ـ حزبون حزبون
١٣ ـ خليل الساوانى
١٤ ـ سامي حداد
١٥ ـ منصور السعد البطاينة
١٦ ـ محمد المعايطة
١٧ ـ الدكتور عواد عواد
١٨ ـ الدكتور داود الحسيني
١٩ ـ ربحي مصطفى
٢٠ ـ عفيف البطارسة
٢١ ـ يوسف عبده
٢٢ ـ عبد الرحيم جرار
٢٣ ـ ابراهيم كريشان
٢٤ ـ يوسف التكروري
٢٥ ـ راشد النمر
٢٦ ـ اسحق الدزدار
٢٧ ـ نجيب الاحمد
٢٨ ـ كامل محي الدين
٢٩ ـ انطون البينا
٣٠ ـ عبد المجيد الشريدة
٣١ ـ الدكتور احمد خريس
٣٢ ـ علي الرحمي*

الرئيس : عدد من سجلت اسماؤهم ٣٢ عضواً ونبدأ الان بالسيد شكيب الجيوسي فليتفضل الى المنصة

(١)

السيد الجيوسي نائب طولكرم :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

لقد تكرم دولة الرئيس فهنأ المجلس الجديد بفوزه في الانتخابات النيابية ، وأرى من واجبي ان اردّ هذه التحية بأحسن منها ، فأشكر الحكومة على هذه التهنئة ، كما انوه الى ان الانتخابات النيابية في منطقة طولكرم قد جرت بنزاهة وتجرد .

اما بيان الحكومة فانني اناقشه كما يلي : -

أؤيد كل التأييد ما جاء في البيان من اعطاء المرأة المثقفة الأردنية حقها في التصويت في الانتخابات النيابية وأرى ان الوقت قد حان لتمارس المرأة الأردنية هذا الحق الذي سبقتها اليه نساء الجزائر ومراكش وغيرها من الدول العربية الشقيقة . كما انني اؤيد واطلب بالحاح رفع مستوى القضاء في الاردن ، وزيادة رواتب القضاة ، ورفعها الى مستوى الرواتب التي يتمتع بها زملاؤهم في البلاد العربية الشقيقة . وذلك كي نؤمن لهم الجو البعيد عن الشبهات والشائعات ولنحفظ لهم كرامتهم في مسلكهم الرسمي وفي حياتهم اليومية . انني وللاسف الشديد دهشت عندما وجدت ان بيان الحكومة لم يتعرض من قريب او بعيد الى الخطوط الامامية في البلاد ، هذه الخطوط التي تعتبر خط الدفاع الاول لهذه المملكة . الخطوط الامامية نشأت كما تعلمون نتيجة لمعاهدات رودس الجائرة المجرمة ، وكان اليهود في تلك المعاهدات يبيتون امراً للقرى الامامية ، يريدون ان تخلى من سكانها ليحتلوها بعد ان اخذوا اراضيها ، ومياه شربها ، بل قسموا البيوت ومشت الاسلاك الشائكة تشطر البيت بيتين والعائلة قسمين ، ومع ذلك صمد السكان وصبروا وصبروا وقذفوا بابنائهم تحت كل سماء ينشدون الرزق الحلال من عرق الجبين ، وانقلبوا الى الصخور ففجروها عيونا ، وانبتوها اوراقاً واشجاراً يانعة . ولذلك ارى ان الواجب الاول على الحكومة ان توفر لهم سبل العيش الشريف ، وان تشجعهم على البقاء والاستمرار في قراهم بان تزودهم

* طلب كل من السيدين محمود الراشد الخزاعي ومحمد سالم اللويب من معالي الرئيس شخصياً ان يسمح بنشر كلمة لكل منهما في مجلة مجلس الأمه دون تلاوتها فوافق الرئيس على ذلك وتجدونها على الصفحات (٢١٣) و (٢١٦)

بجميع مقومات الحياة ، وان تهيء لهم فرص العمل بل اطلب ان يعطى ابناء هـــذه القرى الافضلية في وظائف الدولة والجيش والحرس الوطني والشركات والمؤسسات العامة ، حتى يبقوا في اماكنهم لان هناك هجرة كاسحة من هذه القرى الى البلاد العربيـــة المجاورة سعيا للرزق ، وطلبـــاً للعيش ، واخشى ان استمرت هذه الهجرة ان لا تجد الحكومة في هـــذه القرى الا الشيوخ والنساء ، وهذا امر خطير مـــن الناحية العسكرية والناحية المادية والناحية الزراعية . واني اطلب من الحكومـــة ، ان ترعى انتاجهـــم الزراعي وتشجعهم بمختلف الوسائل ، وان تمهـــد لهم حياة سهلة غير معقدة بالقوانين الاستثنائية ، من تنقل وسفر الى آخره . كما انني اطلب من الحكومة ان تطلق الحرية الكاملة للصحافة تكتب مـــا تشاء ، وتعلق كما تشاء ، وتعالج الامور القومية بما نعرفـــه عن الصحافة المخلصة الواعية التي لا تنشد الا المصلحة العليا ، فاذا خرجت صحيفة عن هذا المبدأ فان في قوانيننا النافذة ما يكفي لردعها وارجاعها الى جادة الصواب . كما انني اطالب بالغاء محكمة امن الدولة ولا ارى معنى ابدا لوجودهـــا مع وجـــود المحاكم النظامية في البلاد هذه المحاكم وهـــذا السلك القضائي الذي يتمتع بشهرة نغبطه عليها ونتمنى له المزيد منها ، فبقاء محكمة امن الدولة هو اهدار لكرامـــة القضاء المدني في البلاد ، ويجب ان تلغى بلا تردد .

اما في السياسة العربية فيؤسفني ان اقـــول ان علاقاتنا بالدول العربية الشقيقة لم تتحسن عما كانت عليه ، بل اكاد اقول ان هذه العلاقات قد تردت في حالات كثيرة عما كانت عليـــه ، وانني لا ارى في اتفاقيات الرياض مـــا يشجع على الاستمرار في مثل هذه الاتفاقيات ، لانها تجعل الاردن متكتلا في صف ضد صف آخر من الدول العربية ، وهذا لا يخدم قضية فلسطين بحال من الاحوال كمـــا لا يخدم مصلحة الاردن على وجه التحديـــد . ولذلك فانني اطلب ان تنتهج هذه الحكومة سياسة حيادية ايجابية على الصعيد العربي بـــان تصادق وتسعى جاهـــدة لان تصادق كـــل الدول العربية بلا استثناء ، وان تضع نصب عينيها الهدف الاسمى ، الا وهو انقـــاذ فلسطين من بران الصهيونية ، وعلى هذا الاساس ، فانني ارى انه يجب على هذه الحكومة ان تعترف بالنظام الجديـــد في اليمن ، وان تقيم معها العلاقات السياسية على درجة سفارة . ولا معنى ابداً لان نتنكر لما يجري في اليمن ، ولا معنى ابـــداً ان نتدخل بأي صورة من الصور فيما يجري في اليمن . لاننـــا كنا ملكاً وحكومة نستنكر اي تدخل خارجي في شؤوننا الداخلية . واني اطلب ان تطبق الحكومة هذا المبدأ على حالتها في اليمن وفي جميع علاقاتها مع الدول العربية بلا استثناء . ولقد اثار دهشتي ذلك التصريح الصارم الذي ادلى به دولة الرئيس عندما اعترفت اميركا بالوضع الجديد في اليمن ، وكم كنت اتمنى لو ان دولته اطلق تلك الصرخـــة الداويـــة ، عندما قررت الحكومة الاميركية ان تبيع الصواريخ من طراز (هوك) الى اسرائيل ا ان اليمن ستظل عربية خالصة سواء حكمها السلال ام حكمها الامام ، وان اليمن ستظل موجودة سواء اعترف بهـــا الرئيس كندي او لم يعترف ، ولكن بيع الصواريخ لاسرائيل يهدد الدول العربية بالفناء العاجل ، الفناء على طريقـــة الحرب الذريـــة العصريـــة ، وكنت اتوقع من معالي وزير الخارجية ان يدعـــو مجلس الامن الى جلسة طارئة لمناقشة الموضوع ، كما كنت اتوقع ان يدعى مجلس الجامعة العربية من درجة رؤساء حكومات لمناقشة الموضوع ايضاً ، ولكن بكل اسف لم اجد اثراً من ذلك ، ان هذه الحكومة كما قال معالي وزير الخارجية تتبنى

مبدأ (نصادق من يصادقنا ونعادي من يعادينا) ولكنني لا ارى في سلوك الحكومة ما يحقق هـــذا الشعار ، فحكومتنا وكل الحكومات السابقة تصادق بريطانيا وفرنسا واميركا ولا يعرف التاريخ العربي الحديث دولا نكلت بالعرب وانزلت بهم الكوارث مثل هذه الدول الثلاث ، فقد بدأت علاقاتها بالدول العربية عندما اعلن الثائر الاول المغفور له الحسين بن علي ثورته الكـــبرى فطعنوه من الخلف في معاهـــدة (سايكس بيكو) ثم تلاهـــا وعـــد (بلفور) ، ثم توجت هذه الجهود المخططة المدبرة الجهنمية باقامة اسرائيل في اوطـــاننا ، ثم زودت اسرائيل بآلات الفتك والدمار ، واعطيت القروض بسخاء وحلقت في سمائنا طائرات (المستير) الفرنسية وزمجرت فوق اراضينا دبابات (سنتورين) الانجليزية ودبابات (شيرمن) ، كل ذلك بفضل هذه الدول ثم تأتينا كل دورة في هيئة الامم تقول لا نوافق على تعيين حارس على املاك الغائبين ، هل هـــذا يا سادة من اعمال الصداقة ؟ هل هذا السلوك يدل على ان هذه الدول في ماضيها الاخير وحاضرها تريد بنا خيراً ؟؟ ابداً ، انها تبيت مؤامرة للدول العربية مجتمعة ومنفردة ومزدوجـــة ، وتضمر لنا الشر كل الشر . ولذلك فانني اقول كما يجب ان تقوم علاقاتنا مع هذه الدول على المبدأ الذي قرره شاعرنا المتنبي قبل الف عام :—

ومن نكد الدنيا على الحر ان يرى
عـــدواً له ما من صداقته بد

ولكن هذا يجب ان لا يمنعنا من أن نمد ايدينا الى كل جهـــة في العـــالم يمكن ان تعطينا طلقة واحدة لجيشنا او فلساً واحداً لخزانتنا ، انني ادعو بصراحة — ودولة الرئيس كما افهم يحب الصراحة — انني اطلب وادعو الى تبادل التمثيل السياسي مع الكتلة الشرقية بلا تردد ، انني اطلب ذلك لاني اضع نصب عيني هدفاً مقدساً اسعى اليه هو استرجـــاع الوطن السليب ولن نسترجع هذا الوطن السليب ما دمنا نسير في ركاب الدول الغربية المتآمرة المذكورة .

انني اطلب من هذه الحكومة وقد رأينـــا منها جرأة لا بأس بها ، اطلب منها ان تتبنى هذا الاقتراح وان تعمل على تنفيذه بلا تردد ، وبدون ابطاء ولا معنى ابداً ان نعادي اي كتلة في العالم وهي لا تعادينا ان مندوبي الكتلة الشرقية في الامم المتحدة لا يصوتون ضد مقترحاتنا ، بل تتزعم التصويت والمقاومة الدول الصديقة الثلاث .

اما قضية فلسطين فهي قضية العـــرب الاولى وقد شبعنـــا من هـــذه التصـــاريح من جميع الحكومـــات العربيـــة بلا استثنـــاء ، وشبعنـــا من هذه العواطف الجياشه الزاخرة التي لا تســـمن ولا تغني من جوع ، وسمعنا بالمخططـــات تدرس ، وسمعنا بالمشاريع توضـــع ، وسمعنـــا بالمؤتمرات في الجامعه العربية وغير الجامعة العربية ، ومـــع ذلك لم تنتقل هذه القضية نقطـــة واحدة الى الامـــام منذ اربعة عشر عاماً حتى اليوم ، والسبب تناحر الدول العربية والمتاجرة بكل اســـف بشعـــارات مزيفه إستجداء للتأييد على حساب قضية فلسطين . قضية فلسطين لا تحتاج الى مخططات او دراسات ، قضية فلسطين ضاعت نتيجـــة تآمر الدول الغربية مـــع اسرائيل وضاعت نتيجة تخـــاذل الدول العربيـــة وارتكازها وسيرها في ركاب الاستعمار ، ولا تحل هذه القضية الا بالدبابات والطائرات والمدفعيـــة . ولذلك فانني ادعو ولا اقبل رأياً آخر ان يجند ابناء فلسطين ، ان يجندوا في مختلف الدول العربية تحت قيادة عربية اسمها (قيـــادة جيش التحرير العربي الفلسطيني) . وان يمـــول هذا الجيش من الدول المنتجه للبترول ، الدول التي يذهب بترولها في غير

طاعة الله ، يجب ان تفرض على هذه الدول ضريبة لجيش فلسطين ، فاذا رفضت فان ابناء فلسطين يعرفون ما يجب عليهم . وعندما تكون مصائر الشعوب في الميزان فلا يبقى اي اعتبار آخر ولا هدف آخر الا انقاذ هذا الشعب بأي ثمن ، انني ادعو ان يشكل هذا الجيش وان يزود بالسلاح من الشرق والغرب ، من القطب الشمالي الى القطب الجنوبي ، وان نصادق الشيطان على المبدأ الذي قرره المستر تشرتشل سنة ١٩٤٠ عندما قال قولته الشهيرة « مع الشيطان ضد هتلر » ونحن نقول (مع مليون شيطان ضد اسرائيل ومن حالف اسرائيل) وبغير هذه الطريقة ، فانني لا أومن بالمخططات وأنا آسف للجهد الذي يبذله وزراؤنا في رسم هذه المخططات فالطريق واضح ان اسرائيل تتحدى في الامم المتحدة وتقول : (لن اتنازل عن شبر واحد مما هو تحت حكمي) ولن نرغمها على التنازل والخضوع الا بدبابات تزمجر فوق تل ابيب .

ان قضية فلسطين تتعثر كما قلت لان الدول العربية غير جادة في حلها ، وان الدول العربية غير متفقة على حلها وانما تأخذها ملهاة وشعاراً تتستر به لتواجه سخط الشعوب وتهدىء من غليانها ، ولكنني واثق ومتفائل ان الشعوب العربية لن تصبر طويلا على هذا الموقف المائع ، وستتقدم الشعوب لتأخذ زمام المبادرة بايديها ، فعلى الحكومات العربية جميعاً ان تصغى الى هذا الانذار ، وان كان اليوم صوتاً خفياً فانه سيكون غداً صوتاً مدوياً مزمجراً لا تقف في طريقه عقبات .

انني ارى من واجبي ان الفت نظر الحكومة الى انها اسرفت اسرافاً لا مبرر له في اصدار القوانين الموقته ، كما اسرفت في دراساتها وبرامجها وقد مضى عليها عام كامل تقريباً في دست الحكم وهي تدرس وتعيد النظر ولكننا وللاسف لم نر من هذه الدراسات شيئاً ملموساً يعود بالنفع المتوقع او المنتظر على الشعب الاردني الباسل .

انني لا اجحد ولا انكر ان الحكومة خطت خطوات لا بأس بها في ميادين مختلفة ، ولكن هذه الخطوات التي خطتها لم تكن متساوية مع ما تبنته عند تشكيلها ومع ما وعدت به عند تأسيسها وتسلمها الحكم ، وانما ذهبت جهود كثيرة ووقت كثير جداً على غير طائل . ولذلك وقد ابديت رأيي بصراحة فانني احجب الثقة .

(٢)

الرئيس : الكلمة الان للسيد عاكف الفايز فليتفضل

السيد الفايز نائب بدو الوسط : معالي الرئيس انني اقف لاتلو موقفاً مجتمعاً يتبناه ثمانية وعشرون نائباً من هذا المجلس فاقول :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

لما كانت آراؤنا متفقة ، واهدافنا واحدة وهي خدمة بلدنا والحفاظ على منعته وازدهاره ودفع الأذى عنه ، رأينا أن نضع كلمتنا هذه متضمنة آراءنا وملاحظاتنا العامة حول البيان الوزاري ، وما يتوجب علينا بحثه من أمور هامة من شأنها أن تعزز اوضاعنا السياسية في الداخل والخارج . وذلك من حيث ضرورة توثيق الروابط الطيبة والعلاقات الأخوية بين الأردن وبين جميع الأقطار العربية الشقيقة ، والنهوض ببلدنا ودعم مؤسساته الديمقراطية ومنحها الحصانات التي تمكنها من اداء رسالتها على الوجه الأكمل ، والعمل على توطيد دعائم الأقتصاد الوطني حتى يتحقق لنا الاكتفاء الذاتي الذي هو أمنية كل مواطن في هذا البلد . هذا مع الأهتمام البالغ

بأوضاع المواطنين من عمال ومزارعين وتجار وموظفين وغيرهم للافادة من قدرتهم على الانتاج والمساهمة في بناء هذا البلد . على هذه الأسس وفي ظلال هذه المعاني نتقدم الى المجلس الكريم بآرائنا حول البيان الوزاري واقتراحاتنا فيما يجب عمله لتحقيق هذه الاهداف .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

اننا ونحن نرقب أن تعمل الحكومة كما ورد في بيانها على وضع تشريع لتنظيم تشكيل الاحزاب وتشريع آخر يعدل قانون الانتخاب بشكل يتمشى في مبادئه وأساليب تطبيقه مع المبادىء والأساليب المتبعة في الأقطار العريقة في الديمقراطية ، لا يسعنا الا أن نبدى الملاحظات التالية :

لا يخفى على حضرات النواب المحترمين أن الدستور هو الدعامة الأساسية التي ترتكز عليها سيادتنا وعزتنا وحريتنا ، وان جميع قوانين الدولة تنبثق عنه ، فهو مجموعة القواعد الأساسية التي تبين شكل الدولة ونظام الحكم فيها ، كما ينظم السلطات العامة في الدولة من حيث التكوين والأختصاص . وان دستورنا بشكله الحالي غير مستكمل المزايا الأساسية التي تمكن كل سلطة من السلطات من ممارسة صلاحياتها بجرأة وحق ووضوح ، ولتبقى دائماً بمنأى عن وسائل الترهيب والتهديد التي تحد من نشاطها وفعاليتها . لهذه الأسباب تبقى الحياة الدستورية في بلدنا عديمة الجدوى والفائدة ، ولما كانت القوانين التي اشير اليها في البيان الوزاري كمشروع قانون تنظيم الأحزاب ومشروع قانون تعديل قانون الأنتخاب لا ترتكز على قواعد دستورية ثابتة تستند اليها الأمة في إممارسة حقوقها كاملة غير منقوصة ، تبقى هذه القوانين غير ذات فعالية أو أثر في حياة الشعب ، وسرعان ما يعتريها الوهن فتنهار كالبنيان الذي شيد على الرمال ، لذا فانه لابد لنا من أن ندلل على مفهومنا لهذه القضية الهامة بالأدلة والبراهين القاطعة وغايتنا أن نوضح للمجلس الكريم اهدافنا من التطرق الى هذه الأمور :

١ — ان الدساتير في جميع الدول الديمقراطية حددت الصلاحيات التي تتمتع بها كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ورسمت لكل منهما حدوداً لا تتعداها ، خشية الاساءة لهذه الصلاحيات فيختل التوازن بين السلطتين وتضعف الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم وتحل الفوضى محل النظام كما يفقد القانون هيبته وحرمته ، لهذا فقد منحت الدساتير السلطة التنفيذية حق التنفيذ والاشراف على جميع مرافق الدولة واعطت السلطة التشريعية حق وضع التشاريع واقرارها ومراقبة الحكومة ومحاسبتها فيما اذا اساءت استعمال هذا الحق أو ضلت السبيل ، وخشية من طغيان السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية منحت الدساتير السلطة الأخيرة سلاح الحل تلوّح به حينما تشعر بتجاوز تلك السلطة صلاحياتها ، انما لا يصح أبدا استعمال هذا الحق الخطير الا اذا وقع بين السلطتين اختلاف جوهري على امور رئيسية هامة تتعلق بصميم سياسة الدولة العامة . وفي مثل هذه الحالة تحتكم السلطة التنفيذية الى رأس الدولة الذي له وحده الحكم لها أو عليها . ويؤلمنا ان نقول اننا بموجب دستورنا الحالي وحسب مفهوم السلطة التنفيذية لصلاحياتها اخذت تعطي نفسها حق التشريع في حالة عدم انعقاد المجلس ، وجعلت المجالس النيابية في مهب الريح وتحت سلطتها ورحمتها تقدم على حلها بدون سبب يبرر مثل هذا الاجراء معرضة الوطن للهزات السياسية وما تترك من سيء الآثار في اوضاع البلد العامة . ونود بهذه المناسبة أن نعود الى دستورنا الذي كان نافذا حتى قيام الاتحاد بين الأردن

والعراق سنة ١٩٥٨ ، والذي كان ينص في بعض مواده على حصانات دستورية تمكن السلطة التشريعية من ممارسة حقوقها وصلاحياتها على وجه أكمل ومنها ما جاء في المادة (٧٤) من الدستور آنـــذاك والتي تنص كما يلي : —

أ — اذا حل مجلس النواب لسبب ما فلا يجوز حل المجلس الجديد من اجل السبب نفسه .

ب— الحكومة التي يحل مجلس النواب في عهدهـــا تستقيل من الحكم خلال اسبوع مـــن تاريخ الحل على ان تجري الانتخابات حكومة انتقالية لا يجوز لاي وزير فيها ان يرشح نفسه لهذه الانتخابات .

وجاءت المادة (٩٤) تنص على ما يلي : —

عندما يكون المجلس غير منعقد يحـــق لمجلس الوزراء بموافقة الملك ان يضع قوانين مؤقتة لمواجهة الطوارىء الآتي بيانها : —

أ — الكوارث العامة .

ب— حالة الحرب والطوارىء .

ج — الحاجة الى نفقات مستعجلة لا تتحمل التأجيل:

وجاء في الفقرة الثالثة من المادة (٥٤) ما يلي:

على كل وزارة تؤلف أن تتقـــدم الى مجلس النواب خلال ثلاثين يوماً من تأليفها اذا كان المجلس منعقداً ببيانها الوزاري وتطلب الثقة على هذا البيان ، واذا كان المجلس منحلا فعلى الوزارة أن تتقدم ببيانها الوزاري وأن تطلب الثقة عليه خلال خمسة عشر يوما من اجتماع المجلس الجديد .

هذه المواد الدستورية التي اشرنا اليهـــا تعطي الدستور مزايا ديمقراطيـــة صحيحة تجعلنـــا نفاخر بدستورنا بين الأمم والشعوب .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

لما كان الرخاء الاقتصادي هو الدعامة الاساسية للوطن ، ولما كانت التنمية في حقول الزراعة والأنتاج تساعد مساعدة فعالة على رفـــع مستوى هـــذا البلد وايصاله مرحلـــة الاكتفاء الذاتي فاننا نطالب مـــن الحكومة أن تعمل على زيادة الدخل العام للدولة بخلق المشاريع واستغلال الموارد الطبيعية ، كما ونطالب من الحكومة والبلد بجهد في سبيل بلوغ الاكتفاء الذاتي أن يكون من أول واجباتها التقتير في النفقات العادية والمتكررة ، وألا يصار الى انفـــاق أي مبلغ الا اذا كان هنالك ضرورة ملحة لمثل هذا الانفاق كما ونجد من الضروري والحكومة في صدد اعداد الموازنة ان تلتزم بسياسة التقشف والاقتصاد ولا تلجأ بعد وضع الموازنة واقرارها الى ملاحق لما تحمل الخزانة نفقات لا نستطيع تنفيذها الا بالرجوع الى الاحتياطي العام للدولة ، هذا ونطالب من السلطة التنفيـــذية أن تفكر طويلا قبل أن تقدم على وضـــع أي تشريع له مساس مباشر باقتصاد البلد العام وأن تعمل بشتى الوسائل الى اجتذاب الأموال العربية والأجنبية لاستثمارهـــا في حقول الصناعة والانتاج والتنمية الأقتصادية ، كما لا بد لنا ونحن نعالج الوضع الاقتصادي العام مـــن أن نطالب الحكومة بأن تعنى العناية الكبـــيرة بالحركة السياحية باعتبارها ركناً هاماً من اركان الثروة القومية والدخل العـــام ، وذلك بتقوية جهاز سلطة السياحة حتى تتمكن من تنفيذ خطة شامـــلة لتنظيم الشؤون السياحية تنظيما صحيحا يخدم نهضة الأردن ويساهم بتنفيذ المخطط العام للتنمية الاقتصادية في بلدنا العزيز.

معالي رئيس ، حضرات النواب

لا يسعنا ونحن نبحث سياسة الدولة العامة من أن نشير بمرارة والم الى الوضع العربي وتردي العلاقات بين الاشقاء ، ومع ايماننا بأنه من واجب المواطن

المخلص ان يعمل لخير بلده وأمته والحفاظ على سيادته وكيانه حتى تتحقق الوحدة العربية الشاملة التي هي أمنية كل عربي ، فاننا نرى من الواجب على الحكومة ونحن على استعداد للتعاون معهـــا في هذا المضمار ان تعمل جاهدة على تنقية الجو العربي وازالة الخلافات التي لا يفيد منها الا الصهيونية والاستعمار .

ولما كانت القضية الفلسطينية هي قضية العرب الأولى وبالنسبة لنا قضية حياة أو موت فاننا نطلب من الحكومة حشد الجهد الوطني بجميع امكاناتـــه والسعي المتواصل مع الدول العربية الشقيقة لتنسيق جهودها وطاقاتها من اجل استرداد فلسطين وطننا السليب .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

اننا نطالب الحكومة بـــاعادة النظر في اسعار المواد التي تنتجها الشركات المحلية ذات الامتياز والتي لها اكبر المساس بحياة المواطنين بحيث تتناسب اسعار منتجاتها مع اسعار مثيلاتها في البلاد العربية المجاورة

كما نطالب الحكومة باتخاذ كافة الاحتياطات الفعالة السريعة لمواجهة حالة الجفاف ونتائجه الخطيرة المنتظرة بالنسبة لما سيصيب الثروة الزراعية والحيوانية وما سنعاني من نقص في المياه .

كما ونجد من واجبنا مطالبة الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار اوضاع الموظفين العامة والتي من شأنها تأمين الاستقرار والاطمئنان النفسي والمعاشي لهم ، وأن تعيد النظر في الدوام الجديد لانه برأينا اذا قام الموظف بواجبه خلال فترة الدوام التي كانت مقررة في السنين السابقة فانه يستطيع أن يؤدي نفس الواجب والخدمات الموكولة اليه .

وفي الختام فاننا وقد اكتفينا بهذا القدر من البحث حول البيان الوزاري ، فاننا نعاهد مواطنينا الكرام بأن نبقى وسيلة بنـــاء واعوان خير وحق ، مؤكدين بأن ما تطرقنا اليه من بعض النواحي الدستورية وغيرها من امور عامة لها صلة وثيقة بسياسة بلدنـــا في الداخل والخارج ، وما هي الا مـــدى رغبتنا الصادقة في ان نرى بلدنا عزيزا كريما ينعم بالطمأنينة والاستقرار والرخاء ، وان يكون قادرا على الاسهام الفعال في تحقيق اهداف امتنا في الوحدة والمنعة والحياة الأفضل .

وعلى هذه الاسس نمنح ثقتنا للحكومة والله من وراء القصد .

التواقيـــع

صلاح طوقان ، سليم البخيت ، احمد اللوزي شاهر المحيسن ، مخائيل الهلسا ، مطلق الحديـــد ، شحاده الطوال ، موسى ابو الراغب ، فيصل الجازي عبد الوهاب الطراونة ، محمود الراشد ، سامي حداد خليل الهروط ، نوفان السعود ، ابراهيم كريشان ، محمد المعايطة ، قاسم بولاد ، محمد سالم الدويب ، عفيف البطارسة ، سعود القاضي ، علي الرمحي ، حافظ الحمد الله ، عاكف الفايز ، خالد ابو دلبوح يوسف ابو عوض ، ربحـــي مصطفى ، اسماعيل حجازي ، ادريس التل .

(٣)

الرئيس : الكلمة الان للسيد محمد الخشمان .

السيد الخشمان نائب السلط :

سيدي معالي الرئيس ، سادتي النواب المحترمين

استهل بياني هذا بالولاء المطلق لجلالة مليكنا العظيم وللوطن العزيز كمـــا اؤكد احترامي لاحكام الدستور .

ان الولاء للمليك والاخلاص للوطن واحترام الدستور هي القواعد الاساسية التي نستوحي منهـــا

مواقفنا ومنها موقفي من هذه الحكومة المحترمة . وقد درست على نور تلك القواعد اعمال الحكومة الحاضرة وهي امتداد لوزارة دولة الرئيس التل الاولى ، فظهر لي انه يتوجب علي مع احترامي لهذه الوزارة عـــدم الثقة الدستورية بها وذلك للاسباب التالية :ـــ

اولا ـــ لم تنجح الحكومة في تحسين العلاقات مـــع الدول العربية الشقيقة بل انهـــا زادت تلك العلاقات سوءاً .

ثانيا ـــ ان علاقاتنا مـــع الدول الاجنبية التي تربطنا بهـــا علائق التعاون المتبادل تعرضت للفتور والتساؤل خصوصا بعدمـــا نشرته بعض الصحف (دون ان يرد نفي من الحكومة) عن محاولة التمثيل السياسي وتلقي المعونات من دولة اجنبية معينة .

انا لا أشك في حق الاردن كدولةمستقلةذات سيادة في تبادل التمثيل مع ايـــة دولة ، ولكن ليس بهذا الاسلوب الذي يتسم بعدم الجديه وخلافا لموقف الاردن الذي يعرفه العـــالم اجمع حينما تكرم جلالة الملك الرائد وقال كلمته الخالدة ان لا حياد بين الحق والبـــاطل .

وفي المجال الداخلي نلاحظ ما يلي : ـــ

اولا ـــ لم تنجح الحكومة في تطبيق قـــانون تنظيم جهاز الدولة ولم تصل يد الحكومة الى بعض الموظفين الذين كان ينبغي ان تنالهم يد العدالة وجرى الاعتداء على بعض الابرياء .

ثانيا ـــ لم تقم الحكومة وزنـــا للدستور وهي تصدر عشرات القوانين الموقتة التي تحتمل التأجيل خلافا لتصريح دولة الرئيس امام مجلس النواب السابق .

ثالثا ـــ بالغت الحكومة في استخدام الاذاعة للدعاية لاعمالها ولاقناع الناس ان الاردن بقدرة قادر في خلال هذه الفترة القصيرة من ولاية هذه الحكومة قد قارب الكمال في سائر المجالات وكلنا يعرف ان هذه المحاولة كانت مدار تندر .

رابعا ـــ لقد اخرجت رؤوس الاموال الاهلية واستحال توظيف رؤوس الاموال الاجنبية بسبب بعض القوانين الموقتة كقانون الشركات والتصريحات التي يوزعها بعض المسؤولين بصدد مشروع قانون ضريبة الدخل ومشروع قانون الايجارات وتنشرها الصحف ولا تنفى من قبل اي مسؤول ممـــا سبب اضطرابا اكيداً في الاقتصاد الاردني .

خامسا ـــ سببت الحكومة قلقا شديداً في منطقة الاغوار بسبب التعديلات التى ادخلتها على قانون قناة الغور الشرقية فهي بهذه التعديلات لم تترك للملاكين الحـــد المعقول من الدونمات الـــتي تكفي مواجهة احتياجاتهم المتزايدة .

تلك بعض الملاحظات ابديناها بايجاز ونضيف اليها كلمة اخيرة وهي اننا لمسنا ان عـــدم الاطمئنان الاقتصادي والسياسي كان يسود معظم طبقات الامة في عهد هذه الحكومة المحترمة لان الحكم خبرة ومصالح الدولة لا تتحمل الاختبار .

والله ندعو ان يلهمنا جميعاً سواء السبيل ونحن نؤدي فريضة الخدمة للوطن وللمليك المفدى .

(٤)

الرئيس : الكلمة الآن للسيد اسماعيل حجازي

السيد حجازي نائب الخليل :

معالي الرئيس : حضرات النواب المحترمين

لا شك ان الوزارة الحالية التي استمعنا لبيانها الوزاري هي امتداد للوزارة السابقة التي امضت في الحكم عاما الا قليلا . ولولا تعديـــلات واضافات محدودة في البيان الذى نحن بصدد مناقشته لقلنا ان الحكومة تعيد طلب الثقة على اساس البيان السابق . .

ولعل ابرز ما ورد في البيان الحالي من اضافات هو العودة لتنظيم الحياة الحزبية في الاردن ، وهنا اريد ان اشير الى تصريحات رسميـــة لبعض المسؤولـــين ذكروا فيها صراحة انه لن يسمح لاي حزب جديد ان يؤسس له اي فرع خارج الاردن ، وانا استغرب هذا التنظيم الجديد الذي يتعارض كليا مـــع روح الدستور الذي نص صراحـــة ان الاردن جزء من الوطن العربي الكبير . . وعلى الحكومة اذا ارادت ان تعيد الحياة الحزبية ان تقصر رقابتها عـــلى منع تاسيس فروع للاحزاب الهدامة او العميلة .

اما اذا كانت هنـــاك احزاب تحمل الخـــير والمنفعة فلا ارى من موجب لمنعهـــا كما انني لا ادري الحكمة من عدم السماح لحزب اردني ان يؤسس له فروعا في الخارج. اذا كانت الاحزاب فيها الخير لبلدنا فما هو المانع من انطلاق الخير من اردننا الحبيب الى اشقائنا في العالم العربي ؟

اما فيما يتعلق بفلذات الاكباد طلاب مدارسنا فقد كان اهم ما جاء في بيان الحكومة السابـــق وتصريحات المسؤولين انها وفرت لطلاب المدارس الابتدائية جميع كتبهم بالمجان واريد ان اتساءل الآن هل فعلا حصل الطلاب على كتبهم بالمجان ؟ ! انا اعرف اعدادا كبيرة من الطلاب الذين اشتروا كتبهم من جيوبهم بعد اكثر من شهر بعد افتتاح المدارس اي بعد ان يئسوا من توزيع الكتب عليهم هـــذا بالاضافة الى ان قسما كبيرا من الكتب المقررة لم تكن متوفرة في المكتبات المدرسية والخارج وكان يباع منها ايضا في السوق السوداء . . والذي نأملـــه من المسؤولين ان يتداركوا مثل هذه الاخطاء قبل بداية العام الدراسي المقبل .

وبالنسبة لوزارة التربية والتعلم ايضا فانهـــا وضعت نظاما جديدا جائرا للامتحانات في المرحلتين الاعدادية والثانوية واني اؤكد للمجلس الكريم ان تطبيق مثل هذا النظام سيؤدي حتما الى تشريـــد الالوف من ابنائنا . . ففي المرحلة الاعدادية كان اجتياز اللغة العربية والدين شرطا من شروط النجاح فاضيفت الرياضيات في النظام الجديد . فلماذا يـــا ترى اضيفت الرياضيات ما دام القسم الادبي مفتوحا في المرحلة الثانوية لمن لم يبرزوا في مادة الرياضيات؟ اما الاجتياز في المرحلة الثانوية فقد كان معلقا على النجاح في اللغة العربية والدين مع احراز مجموعة معينة من العلامات في المواضيع الاخرى فجاء النظام الجديد يضيف الى اللغـــة العربية والدين اللغـــة الانكليزية والتاريخ والقضية الفلسطينية والجغرافيا .. وفي حال الرسوب في اي مادة من المواد المذكورة يحرم الطالب من الشهادة المدرسيـــة . . فهل هي سياسة تعجيز ؟ ام لتشريد الطلاب وسد ابواب التعليم العالي في وجوههم ؟؟؟ مع علمنا التام بان المدارس المهنية لا تستطيع استيعاب جزء قليل ممن سينالهم العقاب بموجب هذا النظام القاسي المجحف .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

اعلنت الحكومة انها ستعيد النظر في قانـــون الضرائب واعفاء المالكين الفقراء مـــن دفعها . . وكنت اتوقع ان تؤلف الحكومة لجانا مختلفة متفرغة لاعادة النظر في القوانين الاخرى مثل قانون ضريبة المهن حتى تحقق العدالة لدى كافة المواطنين . . فاذا امعنا النظر في هذا القانون يتضح لنا ان شركـــة الباصات التي تمتلك باصا واحدا تدفع ضريبة مهن مثل الشركة التى تمتلك مائة باص ؟! ولاشك ان المقارنة في انواع اخرى من المهن المماثلة تعطي صورة واقعية عن الغبن الذي يلحق بالمواطنين الذين لم يفرق القانون بين اوضاعهم واختلاف مؤسساتهم ومكاسبهم .

اخواني

اما بالنسبة لرعاية المواطنين الاردنيين في الخارج فاني وبكل اسف اقولها بمرارة ان الحكومة لم تولها الاهمية تماما، مثلا لنا سفارة في فرموزه عدد موظفيها تماما مثل عدد موظفي سفارتنا في الكويت . وطبعا الفرق بين السفارتين شاسع . ان الاولى لا يوجد فيها اردني واحد والثانية فيها ما يزيد على الخمسين الف اردني . واني لأتساءل كيف يتمكن ثلاثة من الموظفين رعاية شؤون خمسين الفا من الرعايا الاردنيين في الكويت وكيف يستطيعون السهر علـى راحتهم ؟ والاستماع لشكاواهم ومطالبهم ؟ بل هل يستطيع هؤلاء القلة حتى من القيام بمعاملات تجديد جوازات سفرهم ؟ ! اننا بحاجة الى اعادة النظر في دراسة تنظيم جهازنا الدبلوماسي حتى يستطيـع الاردن تحقيق الفائدة المرجوة من افتتاح هذه السفارات .

سادتي ،

بالنسبة لقوت الشعب اريد ان اتساءل هل لا زالت توجد دائرة لمراقبة الاسعار ؟ واريد ان اسال الحكومة هل قدمت تاجرا محتكرا واحدا ممن اعتادوا على استغلال قوت الشعب الى المحاكمة ؟ بل اريد ان اسمع من الحكومة ماذا عملت حتى الان للقضاء على الغلاء الفاحش الذي ضج منه كل بيت وحرم الالوف من ابناء الاسرة الاردنية من الحصول على الخبز والارز والسكر وحتى من العدس .

ايها السادة :

ارجو ان الفت نظر الحكومة الى الاخطاء التي ترتكبها معظم الحكومات لدى وضعها الموازنـة المالية ، فكثيراً ما يكون للمؤثرات مكانة في حرمان لواء اوجهة من مخصصاته لحساب لواء او ناحية اخرى محظوظة وكثيرا ما حصل ذلك فنرجو عدالة التوزيع خصوصا واننا لا زلنا ننتظر رحمة الخالق بعـد انحباس الامطار ليقينا شر عام ماحل . . ويخشى لا سمح الله لو استمر الحال من انقطاع الامطار ان لا يكون للفلاح والعامل من مورد رزق سوى عدالة الموازنة في توزيعها على الجميع بالعدل والقسطاس :

اما عن حالة سكان الخطوط الامامية فلا اريد ان اتكلم عنها فقد اشبع الموضوع زميلي الاخ السيد شكيب الجيوسي واني اؤيده فيما ذهب اليه .

معالي الرئيس — حضرات النواب المحترمين

اما بالنسبة للقضية الفلسطينية والعلاقات مع الدول العربية الشقيقة فانني اتمسك بما اتخذته لجنـة الشؤون الخارجية مـن قرارات بصفتي احـد اعضائها والسلام عليكم .

(٥)

الرئيس : الكلمة الان للسيد عبـد اللطيف العنبتاوي

السيد العنبتاوي نائب نابلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس : حضرات النواب المحترمين

بدافع الصراحة وبدات الاحاسيس الهادفـة البناءة التي القى بها دولة رئيس الحكومة بيانه الوزاري وشرحه الغامض من الأمور الهامـة في الجلسة التي تلت القاء البيان المذكور ارى من واجبي ان اضـع امامكم باقتضاب بعض الامـور والاقتراحات التي اطلب من الحكومة تنفيذها راجيا من زملائي النواب شد الازر والمشاركة لان الامانة تحتمه وليس للخيال في وشيها نصيب .

وقبل البدء ارد التحية والترحيب الحارين في الدرب الطويل من الجهاد وحمل المسؤولية والتهنئة

على احرازنا ثقة الاسرة الاردنية التي اوردها دولة الرئيس في مستهل بيانه بتحية مثلها داعيا العلي القدير ان يوفقنا جميعا في خدمة الامة واسعادها بتوجيـه الرائد الامين الحسين المعظم .

معالي الرئيس : حضرات النواب

١ — جاء في الصفحة الثانية من البيان ان عمل هذه الحكومة امتداد لعملـها في الماضي واستكمال لبرنامجها الشامل في الخدمة والبناء . ان مـا انجزته الحكومة من اعمال في مختلف المجالات مشكورة عليه. غير ان ما بقي يحتاج في تنفيذه الى سرعة الاجراء ما دام العقل المدبر وراء المال المرصود . اضرب لذلك مثلا كلفت القرى بدفع الثلث من النفقات لشق الطرق ورصفها فنفذت ذلك جاهدة واذا بها تجابه في لواء كلواء نابلس وبعـد ان دخل فصل الشتاء الجارف لتلك المجهودات انه تنقصنا المداحل وليس في لوائنا الا مدحلة واحدة مع العلم ان ثمن المدحلة اثنا عشر الف دينار وحكومة طابعها السرعة في التنفيذ لماذا لا تعمل على شراء هذه المداحل لتحل هـذه المشكلة الحيوية وتحول بذلك دون اضاعة الجهد والمال .

وهناك مشكلة حيوية اخرى تتعلق بمصلحـة المياه نادينا وقدمنا المذكرات بشأن الحفارات علـى ان يخصص لكل مجمع من قرانا حفارة لحفر الآبار الارتوازية واستغلال المياه الجوفية في اردننـا الذي يكاد ان يكون صيفه تسعة اشهر يسيـر ساكنو قراه كيلومترات وكيلومترات للحصول على صفيحة ماء وبذلك تكون الحكومة قد نفذت ما جاء في بيانها من ان لكل مواطن — وهو ذلك الانسان — الحق في ان يمارس حقوق المواطنة بكل معاني الاخوة والمساواة في ضمير هذه الاسرة وما ينطبق على لوائنا ينطبق ولا شك على باقي الوية المملكة التي نطالب لها باسرها دون ما اثرة او تفضيل وتستطيع الحكومة ايضا تشجيع تشكيـل جمعيات تعاونية قوية تسهم معها في النفقات لهذه الغاية .

٢ — ما دمنا نعلن نزوعنا في هـذا البلد الى التحرر الكـامل فاننـا نرحب بتعديل قانـون الانتخابات واعطاء المرأة الأردنية حقهـا الانتخابي للاسهام في بناء ديمقراطية منطلقة حرة لنشدان الحياة الافضل .

٣ — جاء في الصفحة الخامسة من البيان بحث الرخاء الاقتصادي الذي هو الدعامة الاساسية للوطن النموذج .

هذه ناحية هامة تحتاج الى الكثير من العنـاية والجدية باندفاع مصمم متطور شامل نقاوم به كما جاء على لسان معالي وزير الخارجية القـلة المستغلة لفائدة الكثرة المحرومة وبالمناسبة فان هناك اخبـار رشحتها الصحافة عن مشروع قانون للشركات بدأت الشركات العاملة والاقتصاديون القدامى في هذا البلد يوجهون النقـد تلو النقد ويرسلون المذكرات لهذا المجلس ولغيره من العاملين في المجالات الحكومية ناقدين ناقمين فهل هناك ما يمنع دعوتهم لاخذ رأيهم لتجهيز البلد بقانون اقتصادي متفق على كل مادة فيه لنأخذ بيد هذا البلد المكدود الموارد الكثير المتطلبات ، وعلى هـذا اطلب من الحكومة دراسة المذكرات الواردة واهمـال المقترحات ذات المصلحة الخاصة كما ادعو الى الاقتصاد في الاستعانة برأي الخـبراء الاجانب ما دام ابناؤنا وخبراؤنا العرب كثيرون واكفاء كل في مجاله حتى لا نقع تحت التـأثير السياسي لهـؤلاء الخبراء الذين يحاولون التحكم بمصائرنا الاقتصاديـة حفاظا منهم على ابقائنا سوقا طيبة لتسويق منتوجاتهم الصناعية كما ارحب ببرنامج الانماء الاقتصادي الذي هو برنامج السنوات السبع والذي سيؤمـن زيادة في الدخل القومي من ١٠ — ١٢٪ سنويا وادعو لتجنيد جميع الامكانات لانجاح هذا المشروع .

٤ ــ جاءفي الصفحة السادسة بحث عن القوات المسلحة التي هي حصن دفاعنا المنيع . انا لا اشك ان الحكومة وعلى رأسها جلالة المليك المفدى تبذل مافي وسعها من جهد وترصد ما تستطيع مـــن مخصصات للارتفاع بمستوى هذه القوات. وهنا رأي تدفعني الرغبة ويحدوني الايمان المطلق في وضعه امامكم الا وهو انشاء مصنع للذخيرة تزود به اسلحتنا في معركة الثأر المرتقبة وحتى لا تتكرر المأساة التي شربنا مرها عندما قيل لنا سنة ١٩٤٨ ونحن في المعركة ان الذخيرة استهلكت وعليكم ايها العرب ان تقبلوا بشهر الهدنة حتى نوفرها لكم . افتحوا باب الاكتتاب لبناء هذا المصنع مع ما ترصدون له من مخصصات في الميزانيـة وســترون كيف سيتقدم للتبرع والاكتتاب فيه كل اردني حسب طاقته وسترون كيف تتقدم نساؤنا وبناتنـــا بحليهن طائعات متبرعات حتى اطفالنا على ما اعتقد سيتبرعون بدريهمات مصروفهم اليومي والبشر يعلو وجوههم . الا يحز بالنفس ايها السادة حــين نسمع ان الخصم الاسرائيلي وقد غزت ذخائره وآلاته الحربية الخفيفة الاســواق الاوروبية تعلوها نجمـــة داوود وشعار اسرائيل . انني الح على الحكومـة ان تضع هـــذا الاقتراح موضع التنفيذ لتسطر في سجل تاريخ حكمها عملا ايجابيا خالدا .

السياسة الخارجية

٥ ــ لقد ركزتم يا صاحب الدولة في بيانكم ان قضية فلسطين هي بالنسبة لنا قضية حياة او موت وهذا رأي لامجال للجدل فيه يحتمه علينا واقع جغرافي مؤسف يشاركنا فيه خصم متربص على حدود هي بالضبط (٦٠٤) كيلو مترات فاذا حسبنا ما احتفظنا به من فلسطــين هو العظم وما استلبه منـــا اليهود هـــو اللحم فالعظم لا يستقـــيم بدون اللحـــم واللحم لا يستقـــيم بدون عظم يسنده ، نحـــن ننظر بشره وحسرة الى فلسطيننا المغتصبة وخصمنا ينظر بشره وحسرة الى ما بقي في ايدينـــا فالحرب بهذا الدافع لا شك واقعة ان آجلا او عاجلا والمعركة المقبلة لا تستطيع خوضها دولة عربية واحدة وعلى هذا عمل وعد بلفور ومعاهدة سايكس بيكو على تجزئة الوطن العربي ليسهل بلعه على دفعات .فاعملوا على وضع الدفاع العربي المشترك بين دول الجامعة العربية موضع التنفيذ واعملوا على ازالة اسباب تعثر اجراءاته وحاولوا مقاومة انعدام الثقة بـــين اعضاء دول الجامعة بكل قواكم لاننـــا سنجابه ولا شك في القريب العاجل خطرا كبيرا تتساوى الدول العربية في تحمل نتائجه ومصائرهم فيه وعلى هذا اقترح :

أ ــ تشكيل وفد من هذا المجلس ومن مواطنين آخرين لشرح هذا الى الدول العربية الشقيقة .

ب ــ العمل الجدي على عدم اراقة الدم العربي الذكي في اليمن بكل طريقة فعالة مجدية .

جـ ــ ايقاف الحملات الاذاعية .

لانه لا يجوز ان تبقى الدول العربية سادرة في تهجماتها الكلامية تتراشق افظع الاتهامات واقـــذع الشتائم متفاخرين ايّنا كان اقدر من اخيه وجيرته على رد الكيل كيلين حتى صار المذياع اداة تربوية سيئة لابنائنا وجيلنا الصاعد في البيت والنادي .

ان الكف عن هذا الردح كما اعتقد هو ارادة مختلف الشعوب العربية في مختلف اقطارهـــا ولتكن دعوتكم الى هـــذا الايقاف متوجة بالتسامح متسمة بالمرونة ولنكن نحن البادئين بهذه الفضيلة لنخرج بالعلاقات العربية من حالة اليأس الى الرجاء وسوف لا يعيب علينا سكوتنا هذا الا من لا يضمر الخير لامته ولنكن من حملة لواء هذا البيت من الشعر .

اذا احتربت يومـــا وسالت دمـــاؤها
تذكـــرت القربى ففاضت دموعهـــا

ولما لم تعمل الحكومة على امتصاص هذه النقمة العارمة احجب الثقة عنها .

وفقنا الله في هذا المجال وفي كل المجالات للعمل على ما فيه الخير للاردن وللعرب كافة في ظل صاحب الجلالة الملك المعظم والسلام .

(٦)

الرئيس: الكلمة الآن للدكتور حاتم ابو غزالة

الدكتور ابو غزالة نائب نابلس :

معالي الرئيس ، اخواني النواب المحترمين

يسعدني أن اقف اليوم تحت قبة هذا المجلس الكريم لأمثل قطاع العـــمال بشكل خاص والفئات الشعبية الاخرى بشكل عام لأنقل لـــكم ما يجيش في صدورهم من مشاعر وما يدور في خلدهم من أفكار ، انقلها في امانة واخلاص .

كما ويسرني أن انتهز هذه الفرصة لاقدم شكري للحكومة لما بذلته من جهود لتمكين كل مواطن أن يقول كلمته بحرية تامة عند انتخابه نوابه ممـــا حمل الى هذا المجلس اطيب العناصر واكثرها ايمانا بالعمل البناء المنتج لهذا الوطن وهذه الامة .

تنص المادة (٢٤) فقرة (٣) من الدستور على أن الامة مصدر السلطات ولما كان اخواني النواب قد شرفهم الشعب بتمثيله ، كـــان عليهم أن يشرفوا نيابتهم بأن يناضلوا بصدق وامانـــة ليحافظوا على حقوق وحريات وكرامة هذا الشعب ، لذا أرى من واجبي أن اكون مخلصا صادقا بنقلي طلبات وميول وحاجات هذا الشعب .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

تسهيلا وزيادة بالايضاح فانني سأحدد بياني هذا في مفهومين كبيرين

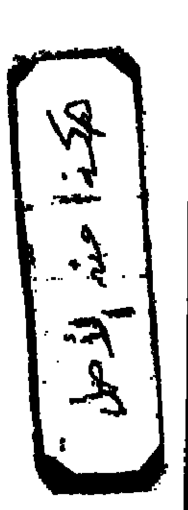
١ ــ مفهوم يتعلق بما ورد في بيان حكومتكم الكريمة .

٢ ــ مفهوم يتعلق بما لم يرد في هذا البيان.

أولا ــ ما ورد في بيانكم الكريم .

لقد تفضلتم بالقول بأننـــا سنمضي في اتاحة الفرص الواسعة لتنمية طاقات الافراد وانطلاقها في ميادين الخدمة والتعمير لا فرق في ذلك الخ ... ان هذا القول لهو الحقيقة الواردة في الدستور اذ تنص المادة (أ) فقـــرة (٢) عـــلى أن تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود امكانياتهـــا وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الاردنيين .

وكم كان جميلا لو انكم وضعتم نصب اعينكم نظام الفحوص لجميع الافراد في حالة طلب التوظيف كما حدث في وزارة الخارجية وطبقت على بقيـــة الوزارات حتى لا يترك مصير الفرد العادي يتأرجح بين وزير ورئيس ديوان الموظفين كمـــا وان تطبيق هذه القاعدة في حالات البعثات المختلفة على ان تؤخذ بعين الاعتبار حاجة المواطن الماسة للعمل وفيما اذا ما كان هنالك معين آخر يمكنه أن يسد مسد طـــالب العمل وذلك خوفاً من اعطاء أكثر من فرصة واحدة للعائلة الواحدة وحرمان هـــذه الفرصة من عائلات كثيرة لا نجد بين افرادها من يعمـــل بثمن الخبز . كما وانني لاشكركم على انشاء الجامعة الاردنية ولكنها برأيي قد اعطت المجال للشباب في مدينة عمان وحرمته عن بقية الشباب في الالوية الاخرى بسبب الالتزامات المالية المرهقة التي تحملها للطالب من جراء الارتفاع الفاحش في ايجارات البيوت ومستوى الحياة العالي في العاصمة . مما يكبد الطالب مصاريف اكثر ممـــا لو ذهب الى جامعة عربية اخرى وكم كان جميلا لو أن دولتكم قد رصدتم مبلغا من الاموال التي رصدت لبناء المساكن الشعبية للموظفين وذلك لكي تصرف على انشاء مساكن شعبية للطلاب يدفع آجارها الطالب باجر بخس يخفف عنه ويساعد باعطاء الفرص للطلاب



ذوي الدخل المحدود كما وقد تفضلتم بانكم تؤمنون بكرامةالفرد وحريتهوهذا ما يتمشى مع المادة السابعة من الدستور والتي نصت عـــلى أن الحرية الشخصية مصونة ، واني لأرجو أن تسعني رحـــابة صدركم عندما اقول وكيف لنا بالتمتع بهذه الحرية ولايزال افراد منا في السجن بسبب تهمسياسية او تهماسندت اليهم وزجوا بالسجن وحول بعضهم للمحاكم وحكم عليه كما وحكم على عائلته بالجوع والفقر والحرمان بسبب فقدها لمعيلها الوحيد ، كما وحرم على هذه العائلة ان تزور ابنها أو والدها فيالسجن وهي بريئة ولم تجن مـــن ذلك الا حرمانهـــا من أبسط حق من حقوقها المدنية والأنسانية الا وهو مشاهدة قريب لها بالسجن ، كما وأرجو أن ابـــين لدولتكم أن بعض المساجين الذين اوقفوا بالسجن لمدد مختلفة ولميحاكموا حتى تثبت براءتهم أو ادانتهم ، كما وأرجو أن الفت نظر دولتكم الى وجود بعض افراد في المبـــاحث يلجأون للدس الرخيص لانهم لم يجـــدوا ما ينقلونه للمسؤولين ليثبتوا وجودهم .

وان اعتزازي بكم وبايمانكم بكرامة الفرد وحريته ليحفزني لان اسألكم كيف يمكن للفرد أن يشعر بحريته وكرامته ولا نزال نشاهد المخـــافر من الشرطة المدنية والعسكرية توقف السيارات بينمدينة واخـــرى لتسأل عن هويـــات المواطنـــين وعن خصوصياتهم في بعض الاحيـــان اذا راق لهم ذلك وكل من يخالفهم يتهم باسوأ الاتهامـــات ويحول للمحاكم لينفي التهمة عن نفسه وقـــد تثبت براءته ويخرج من السجن بعـــد ان يقضي فيه فترة معينة يذوق خلالها مرارة تحدى فردله باسم الامن والمحافظة على القانون .

معالي الرئيس

لقد تفضلت الحكومة الموقرة بأنها ستتقدم الى هذا المجلس بمشروع يؤمن تأسيس الاحزاب على ان تتبارى في سبيل الخدمة والبناء وان تتنافس في سبيل خير هذا البلد ومنعته ومضائه . ويطيب لي أن أبين بأن ربط نشاط الاحزاب باقليمية محددة محصورة بالعمل لهذا البلد فيالوقت الذي اعلنتم به ان قوة هذا البلد لا قيمة لها اذا ما جزئت عن وطننا العربيالكبير وابعدت عن مجـــالاته المختلفة مـــع انه كنـــا نأمل وبصراحتكم المعهودة بانكم سترحبون بـــالنشاط الحزبي العامل والبنّاء لاجل الوطنالعربي الكبير لانه لا يمكننا ولا باي شكل من الاشكـــال أن نفصل مصالح الاردن المترابطة المتشابكة ببقية اجزاء هذا الوطن .

أما بخصوص توفير الخدمات التربوية فانني أرجو أن الفت نظركم الى السياسة الاحتكـــارية في تأليف الكتب وتوزيعها توزيعا لا يهمه من بعيد او قريب المصلحة العامة انمـــا هو يستند عـــلى مآرب شخصية تشرف علىتأليف الكتب وطباعتهاوتوزيعها على مكاتب الالوية المختلفة بقرار لكل لواء كتاب يختلف عن الكتاب المقرر للواء الاخر وذلك لضمان تسويق كل كتاب يطبع ويؤلف ليحمل اسم فلان من المسؤولين في وزارة المعارف وكم كان جميلا لو انكم اتجهتم نحو تأميم الكتب المدرسية وحصر انواعها واقرار برنامجثابت يدرس في جميع مدارس المملكة مع منع الاحتكار والتوزيع والتدريس كما واننا لنأمل أنتقوم وزارتكم باعادة توزيع المعلمين في جميع انحاء المملكة بحيث يؤخـــذ بعين الاعتبار بأن يكون مركز عمل كل معلم في اللواء الذي ينتمي اليه ولكون بذلك قد ساعدنا كلا منهم على رفع مستوى حياته المعيشية بتوفير مصاريف اضافية بين التنقل واستئجار بيوت يكون هو في غنى عنها ، كما وان نشر المدارس المهنيةوالزراعية ولو كانتعلى حساب

المدارس النظرية والتعهد بهذا المبدأ يعتبر مكرمة واي مكرمة .

اما بخصوص الخدمات الصحية فانني اشكر معالي وزيرالصحة علىفتح ٤٦ عيادة صحية افتتحت لتعمل بلا اطباء بسبب الكادر الجديد والدوام الجديد الذي جعل من الطبيب موظفاً وخاصة اطباء الصحة الذين يعتبرون العمود الاساسي للصحة العامة كما وان خلق الطبقية بين الاخصائيين واللااخصائيين من الاطباء وزيادة العطفعلى الاخصائيين منهم بخصهم بالعلاوات واوقات الدوام المناسبة للعمل في عياداتهم وخلق المعاذير لهم عند تأخرهم في الدوام الرسمي مما ادى الى نفور اطباء الصحة و[illegible] من العمل في كادر الصحة العامة كما والفت انتباه دولتكم الى تعيين اطباء صحة للمدارس وليس لهم عمل سوى فحص طلاب المدارس وتقديم التقارير الشهرية لتحول الى دائرة الاحصاءات في الوزارة بغض النظر عمـــا اذا تمكن هذا الطبيب من معالجة امراض العوز والعيون وغيرها من الامراض المنتشرة بين الطـــلاب بسبب فقد العلاجات اللازمة وعدم تحمل موازنة وزارة الصحة لأثمان هذه العلاجات اما ما يتعلق بتخفيض اسعار الادوية فانها لم تخفض عن العلاجات الكثيرة الاستعمال كالبنسلين اوعلاجات السعال اوالاسهالات او غيرها من الامراض المنتشرة بين الطبقة العمالية والطبقات الفقـــيرة والمتوسطة بحجة ان اسعارهـــا رخيصة ولا ترهق المستهلك اما التخفيض الحقيقي فقد تناول العلاجات الغالية الثمن وبشكل جزئي وخاصة العلاجات التي تكتب نادراً من قبل الاطباء او يمكن للطبيب ان يستغني عن كتابتها مما ادى الىعدم شعور المواطن العادي باهتمام وزارة الصحة بتخفيض اسعار الادوية الذي تكلمت عنه الصحف مراراً وتكراراً وقد كنا نأمل من دولتكم ان تقدموا مشروع تأميم مستودعات الادويةوحصر الاستيراد بدائرة مركزية يمكن تسميتها بسلطة استيراد الادوية المركزيـــة تؤلف من الحكومة واصحاب المستودعات وذلك حفظاً لحقوق اصحاب المستودعات من الضياع وانا اعلم ووزير الصحة يعلم ان مشروعاً مثل هذا قد قدم لمعاليه منذ مدة ووضع على الرف لاسباب لا اعلمها كما وارجو ان الفت نظركم الى وجود اخصائي في امراض الجلد فيوزارة الصحة ولا يوجد حتى سرير واحد في مستشفيات وزارة الصحة لعلاج الامراض الجلدية كما وان مستشفيات الانف والاذن والحنجرة والعين والاطفال كل منها لا يتجاوز عدد اسرته عن الثلاثين الى خمسينسرير تحمل اعباء امراض الانف والاذن والحنجرة والعين والاطفال في جميع المملكة بأسرها ولم تحاول ان تزيد عدد هذه الاسرّة او فتح شعب لها في كل لواء .

معالي الرئيس ، اخوالي النواب المحترمين .

لقد جاء في البيان الوزاري ان الحكومة ستقوم بمضاعفة خدماتها الاجتماعية للمواطنين عن طريق رعاية الاسرة وحمايتها وتعزيز الحركة التعاونية وجمعيات الاسكان وتشجيع التنظيمات النقابية في البلاد . فأقول كيف يمكن رعاية الاسرة وحمايتها ورب البيت لا يجني ثمن قوته فستوى العامل المادي منخفض جداً ومستوى الموظف الصغير لا يحسد عليه فالراتب يذهب الى جيوب الموظفين الكبار اما صغار الموظفين الذين يؤلفون الاغلبية الساحقة من جهاز الموظفين فهو مهمل وكم كانت مكرمة رائعة من دولتكم لو احتضنتم هؤلاء فتبنيتم الزيادات العائلية والسنوية للعمال وتبنيتم علاوات غلاء المعيشة ورفع رواتب الموظفين الصغار واعفائهم من ضريبة الدخل وذلكبرفع قيمة الحسميات من ١٥٠ ــ ٢٥٠ ديناراً في السنة على الاقل خلاف حسميات الزوجةوالاولاد

فتكونون بذلك قد انعشتم جذور الشجرة التي تغذي المجتمع وتنعشه وتدفع فيه روح العمل والحركة .

اما بخصوص تعزيز الحركة التعاونية فقد كان املنا ان تعلنوا عن تدريس مادة تعاون اجبارية في المدارس كما وان تفضلكم بتشجيع التنظيمات النقابية في البلاد لشيء عظيم تشكرون عليه ولكن كيف يمكن للنقابات ان تثبت وجودها وهي لا قيمة لها فلا حق لها بالاشراف على اصدار بطاقات عمل للعمال العاطلين لتكون محط انظار العامل في علاقته مع صاحب العمل ولم يحم قانون العمل والعمال الحالي من الفصل التعسفي ولم يعط العامل حقه في الاجازات المرضية كما لم يقم بتحديد حد ادنى للاجور في كل لواء ولكل مهنة .

هذا وقد صرحتم يا دولة الرئيس بأنكم ستوقفون العمل في ورش دائرة الاشغال العامة بحجة توفير بضعة الاف من الدنانير على الدولة مع العلم بأنكم ستشردون في حالة تنفيذ ذلك ما يقارب عشرة الاف عامل وحارس ورئيس ورشة وكاتب يعيشون من وراء هذا العمل فارجو يا دولة الرئيس ان تأخذوا بعين العطف مصير الآلاف من العائلات التي ستتضور جوعاً عدا ايقاف معيليها عن العمل وقد جاء في الشريعة الاسلامية (يختار اهون الشرين) وهل هنالك اشر من قطـع الآلاف من المصادر المعيشية عن العائلات الفقيرة التي تعتبر من القطاع العمالي . فلو ان دولتكم تبنيتم تعديل قانون العمل والعمال الاردني بما يعطي العامل حقه في الحياة الكريمة والمستقبل الافضل وتبنيكم قوانين الضمان الاجتماعي لحمايته في العجز والمرض والشيخوخة لهو عمل له مكانة كبيرة واكبار واجلال ابدين تحملها الطبقة العاملة لدولتكم ولمجلس وزرائكم الكريم .

معالي الرئيس ، اخواني النواب المحترمين

اما بخصوص ما ورد في بيانكم عن تحقيق (الرخاء الاقتصادي) فأنني ارجو ان اوجه سؤالاً الى معالي وزير الاقتصاد هل ارتفاع اسعار السكر وارتفاع اسعار الخبز مع ان حساب الخسائر والارباح بالنسبة لكل طن من الطحين يدخل الى جيب صاحب الفرن عشرة دنانير صافية يومياً . وارتفاع اللحوم هل هذه الحاجيات تافهة ولا تشكل حاجات مطلقة للفرد العــادي كيف يمكن قبولنا بمبدأ الرخـــاء الاقتصادي في الوقت الذي ترتفع فيه الاسعار تحت بصر الحكومة وسمعها او حتى يكون ارتفاعها بموجب اوامر دفاعية تصدر عن وزارة الاقتصاد في حكومتكم الرشيدة كما وان سياسة وزارة الاقتصاد التي تتبعها تجـــاه الصناعات المحليــــة لحمايتها والتي تعتبر حماية صريحة للصناعات الاحتكارية واذا كان علينا ان نشجع هذه الصناعات الاحتكارية فيجب علينا ان نشجعها بحيث انها لا تؤثر تأثيرا مباشرا على الفرد العادي كما حدث في شركة الاسمنت فقد قامت الحكومة بحماية هذه الشركة باعطائها حق احتكار صناعة واستيراد الاسمنت من الخارج ولم تقم الحكومة بالاشراف على طريقة توزيعها للانتاج بحسب حاجات الالوية على حد علمي ان ما يقارب من نصف انتاج الشركة المذكورة محتكر باسم شركة كبيرة في عمان والنصف الاخر تزود به الاسواق المحليــــة . كما وان استيراد الاحذية وحماية شركة الدباغة بالشكل الذي حدد امكانية العامل العادي ومنعه من العمل اليدوي الذي يعيش منه لان منافسة المصانع الآلية للاعمال اليدوية منافسة غير شريفة وذلك لانخفاض تكاليف الانتاج الآلي عنه في الانتاج اليدوي كما وان اتجاه احــدى الشركات الى استيراد آلة لانتاج الاحذية البلاستيكية مما يحطم المجهود الفردي مباشرة ولذا فانني كنت

آمل ان تقـــوم وزارة الاقتصاد بالتخطيط البنـــاء للاقتصاد الوطني بحيث تراعي امكانيات وطاقات الفرد العادي والعامل اليدوي ومراعاة هذه الامكانيات والطاقات بمنع استيراد الاحذية الايطالية واليابانية ومنع استيراد الالات الخاصة بصناعة الاحـــذية البلاستيكية وان تقوم برفع الجمارك عن القمح المستورد وتحدد سعره وتبعد احتكار المطاحن لاستيراد القمح وتفتح باب الاستيراد بحدود استهلاك البلاد من القمح مع العناية بحماية محصول المزارع من القمح في سني الخير .

كما وكنا نأمل ان تقوم الحكومة بتأميم شركات الكهرباء بالبلاد لان القوى الكهربائية تعتبر القوى المحركة للمصانع والصناعات وان ارتفاع اسعارها ليؤدي الى غــــلاء اسعار الصناعات المحلية وتعرضها بسهولة للاندثار والافلاس بسبب المنافسة الشديدة من قبل الصناعات المستوردة من الخارج .

وقد كان املنا ان تقوم الحكومة بمنع استيراد السيارات والغسالات والكماليات أو أن تقوم بوضع جمارك قيمتها اضعاف اضعاف اثمانها حتى نحد من تسرب القطع النادر من البلاد وبالمقابل تعفى الحاجيات الفردية المطلقة من الجمارك كالسكر والقمح والشاي واللحوم وان تقوم الحكومة بتطبيق نظام مراقبـــة البنوك والصيارفة خوفا من تسرب القطع النادر ورأس مال البلاد ومدخرها القومي الى الخارج وان اكبر مثل على ذلك قيام كثير من التجار ببناء العمارات في بيروت وخارج الاردن برأس مال اردني وكان اولى ان يوجه هذا المال نحو انشاء صناعات حيوية في البلاد كصناعة السكر والانسجة القطنية والصوفية مما يساعد على زيادة مدخرنا القومي .

معالي الرئيس اخوانى النواب المحترمين

تفضل دولة الرئيس وقال انه سيبذل كل ما في وسعه من جهد للارتفاع بمستوى هذه القوات العربية المسلحة كما وتفضل وبين مدى قوة العدو ولما كان من المعلوم بان القوات العربية المسلحة لا تملك سوى اسلحتها وان معظم ذخيرتها وقطع الغيار يستورد من الخارج فقد كان املنا باعلانكم عن قرب انشـــاء مصانع للذخيرة وقرب سن قانون الخدمة الاجبارية لحشد القوى البشرية لمواجهة الخطر الصهيونى وخاصة فيما يتعلق بالشباب المتخرجين من المدارس الثانوية والجامعات مع العلم ان ميزانية الخدمة الاجبارية لا تتطلب موازنة كبيرة لانها تعتبر ضريبة دم مفروضة على كل مواطن وحق من حقوق هذا الوطن وعدة قوية نعدها لليوم الموعود .

اما بخصوص قوى الامن وتفضلكم بان الحكومة ستولي لهذا الجهاز كامل عنايتها فقد كان املنــــا ان تعلن الحكومة عن عزمها على تغيير الكادر الخاص بالامن العام وابداله بكادر جديد يرفع من مستوى افراده المعيشية ويساعدهم على حفظ حقوقهم وكرامتهم في هذا المجتمع بصفتهم حراسا له وقائمين على امنه كما وقد وعدتم سابقا باعطاء القضاة علاوات لان جهاز القضاء هو المرآة التي تعكس مستوى الشعوب وتبين مدى ارتفاع درجة قيمها الاخلاقية ولذا كان لا بد ان ننوه بأننا كنا نرقب تأكيدا منكم برفع رواتبهم واعطائهم علاوات خاصة بهم .

معالي الرئيس اخوانى النواب المحترمين

اشكر دولة الرئيس على العناية الزائدة بالقضية الفلسطينية واود ان الفت نظركم على ان اهم واجب قومي ملقى على عاتقنا هو الحفاظ على مقومات هذه القضية وهذه المقومات هي :

اولا ــ شخصية اللاجئين وعددهم وزياداتهم العددية التدريجية وذلك بمقاومة كل طريقة مباشرة او غير مباشرة تسعى لتوطين اللاجئين وذلك كما

حصلت عندما بيعت مئات الدونمات من اراضي الامير الزيناتي الواقعة قرب اربد بسعر ٢٦ دينار للدونم الواحد وبيعت للاجئين بالذات مقابل بطاقاتهم وبذلك سحبت البطاقات وهي الهويات الشخصية التي تثبت جنسيتهم الفلسطينية والتي تعطيهم حق العودة الى بلادهم كما وارجو أن لا يسمح لاي لاجيء بان يعطى حق الاستملاك في مشاريع قناة الغور الشرقية

ثانيا - ان اهتمامكم لاعطاء المجال للفلسطينيين للعمل لاجل قضيتهم وانشاء صندوق خاص بفلسطين على حد قول معالي وزير الخارجية ترصد الاموال اللازمة له من التبرعات والمساعدات وحصة خاصة من ريع البترول العربي على ان تكون تحت اشراف الجامعة العربية في الوقت الـذي يبين فيه وزير خارجيتكم بانه لا يوجد تبلور نحو حـل للقضية الفلسطينية بين الدول العربية في الامم المتحدة ومن المعلوم ان الجامعة العربية ما هي الا ممثلة للدول العربية وعدم اتفاق ممثلي الدول العربية في الامم المتحدة يعكس بشكل ظاهر عدم وجود اتفاق بين الدول العربية نفسها وكيف يمكننا اذن ان نربط انشاء هذا الصندوق ومساعدة الفلسطينيين على تحرير بلادهم باشراف مباشر من الجامعة العربية. لقد كان رائعا لو ان وزير الخارجية سار على الدرب الذي بدأه الا وهو ان طريق تحرير فلسطين هو نفس طريق تحرير الجزائر ونحن نعلم ان القضية الجزائرية لم تكن لتدخل ضمن التناحرات والمخاصمات بين الدول العربية بل ان قيادتها بقيت بيد الجزائريين وان الدول العربية قامت باحترام الثورة الجزائرية ووقفت معها بالمال والسلاح حتى النصر . وهكذا كنا نأمل بأن نسمع بان حكومتكم الكريمة قررت اسناد قيادة تحرير فلسطين الى شعب فلسطين نفسه وانها قررت بان تقف معها وان تضع جميع امكانياتها تحت تصرفه حتى تكون قدوة لبقية الدول العربية ولذلك فاننا نأمل بان تقوم حكومتكم الرشيدة بتبني منع عمليات الاحصاء وقطـع البطاقات عن اللاجئين ومنعهم من الاستملاك للاراضي الزراعية والاستقرار – كما وانها ستقوم بنقلهم الى الحدود وبناء القرى المسلحة وتجنيدهم واستغلال طاقاتهم البشرية والمادية والروحية في سبيل استرداد وطنهم السليب وان تقوم بتبني قيادة الفلسطينيين لانفسهم في سبيل استرداد وطنهم وتحريره .

معالي الرئيس اخواني النواب المحترمين

لقد تفضلتم بان سياستكم مع الدول العربية الشقيقة هي التعاون مع اشقائه على اساس ان الاردن جزء لا يتجزأ من الامة العربية وقد كان اجمل لو قسمتم علاقاتكم الى قسمين :

علاقاتنا مع الدول العربية

علاقاتنا مع الشعوب العربية .

ولو اننا فصلنا هذه القضية ارأينا ان العلاقة الرئيسية هي التي تحدد علاقتنا مع الشعوب العربية وذلك باحترامنا لهذه الشعوب ولحرياتها وارادتها في تقرير مصيرها كما جاء في بيانكم الكريم ولكان اخذنا بهذا المبدأ هو الطريق الذي يقينا السـير في طريق المحذور ويقودنا الى الاستمرار لمساعدة كل شعب عرف طريقه للحرية فسار به كما حدث عند تأييدنا للشعب الجزائري وقد كان املنا ان تسير الحكومة مع الشعب اليمني وتسير ضمن اطار من رغباته في الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية .

واما ما يتعلق بالاتفاق السعودي فانني ارجو عملا باحكام المادة ٣٣ فقرة (٢) من الدستور والتي تنص على ان « المعاهدات والاتفاقات التي يترتب عليها تحميل خزانة الدوله شيئاً من النفقات او مساس في حقوق الاردنيين عامة او الخاصة لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها مجلس الامة ولا يجوز في اي حال ان تكون الشروط السرية في معاهدة او اتفاق مناقضة للشروط العلنية » فارجـو من دولتكم ان تعرضوا هذا الاتفاق على المجلس لمناقشته واقراره .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

ان ما ورد سابقاً هو تعليق على ما ورد في بيانكم الوزاري وقبل ان اختـم بياني هذا اود ان الفت انتباهكم الى نقاط لم تتطرقوا اليها ولم ترد في بيانكم .

١ – علاقة الاردن والولايات المتحدة الاميركية .

لقد جاء في خطاب العرش السامي الذي حدد فيه جلالة الحسين المعظم علاقاتنا الدولية ما يلي : –

« ستظل سياستنا في هذا المجال قائمة على اساس الاحترام المتبادل بيننا وبين الدول العربية ومصادقة من يصادقنا ويصادق امتنا ومعاداة من يعادينا او يعاديها ولن نساوم على حريتنا او حرية امتنا »

اولا – ان قبول المساعدات الاميركية المشروطة يعتبر مساس مباشر لحريتنـا وان رب البيت اعلم بحاجاته وقد كان جميل جداً لو ان الحكومة الاميركية قدمت هذه المساعدة بغير شروط ولن تربط مشاريعنا بموافقة الخبراء الاميركيين ان ربط هذه المساعدة ، بنوعية هذه المشاريع لما يؤدي الى سيرنا في التخطيط والبناء في طريق يرضى به اصدقاؤنا الاميركيون لا في طريق مصلحتنا القومية وقد كان املنا ان تزفوا بشرى موافقة الحكومة الاميركية بتقديم المساعدة المالية الغير مشروطة لتكـون العامل الاول لاستمرار الصداقـة التقليدية بين الشعبين .

ثانياً – لم تشيروا من قريب او بعيد الى الاجراءات التي اتخذتها الحكومة عنـد تقديم الحكومة الاميركية الصواريخ الى اسرائيل والذي يعتبر تهديداً مباشراً ومؤامرة واضحة تشترك فيهـا صديقتنا الولايات المتحدة على شعب فلسطين والامة العربية والوطن العربي كما لم تشيروا فيما اذا كان هنالك مخطط خاص في حالة تكرر هذه المأساة .

دولة الرئيس :

لقد قرأت ولازلت اقرأ عن نشاط المسؤولين في اسرائيل لربط اسرائيل في السوق الاوربية المشتركة اي ما معناه الضرب بعرض الحائط بالحصار الاقتصادي العربي المضروب على اسرائيل ولكني لم اقرأ في اي صحيفة ما تصريحاً رسمياً أو شبه رسمي لمسؤول حول الاجراءات التي اتخذتها الحكومـة لمنع اسرائيل من الحصول على انتصارها الاقتصادي هذا .

وبالختام ارجو ان تتقبلوا يا دولة الرئيس ويا اصحاب السماحة والمعالي تحياتي واحترامي كما وارجو اعتبار ما جاء في هذا البيان هو الاساس الذي اعطي الثقة لحكومتكم على أساسه وحتى العمل على تنفيذ ما جاء به فانني احجب الثقـة عن حكـومتكم الرشيـدة داعيـاً الله ان يلهمكم سـداد الرأي وحسن الرشاد .

(٧)

الرئيس : الكلمة الآن للسيد محمد كامل الحاج حسن .

السيد الحاج حسن نائب جنين :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

تقدمت الحكومة في الجلسة السابقة لهذا المجلس ببيانها الوزاري لتطلب فيه الثقة من هذا المجلس بموجب المادة ٥٤ من الدستور وقد خصصت هذه الجلسة لمناقشة البيان والتصويت على الثقة . بالحكومة بموجبه على غير عادة غير مألوفة نهجتها حكومات

سابقة باعتبار خطاب العرش بياناً وزارياً تستراً وراء ذلك وحماية وضماناً لكسب الثقة علماً بأن جلالة الملك فوق النقد .

واننا اذ نبارك الطريق الصحيح الذي نهجته حكومة دولة السيد وصفي التل بتجنب ذلك الطريق الوعر وسلوكها المسلك الدستوري الشريف لايسعنا الا أن نشكر حكومةدولةالتل على سلوكها ونشكرها أيضاً لموقفها المشرف من الانتخابات النيابية حيث أتاحت للناخب الأردني أن يدلي بشهادته بحرية ونزاهة تامتين . وأتاحت الفرص لكل من أنس بنفسه الكفاءة خوض هذه المعركة بعد أن حرم زمناً بطرق ملتوية .

ومع أن البيان الوزاري بمجمله يتضمن وعوداً خلابة يبشر بالخير لهذا البلد الا أن الاختبار علمنا أن تستهوينا الأعمال والتنفيذ لا الأقوال والوعود واننا اذ نسجل أقوال الحكومة بانتظار أن نحاسبها على أعمالها ومنجزاتها .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

١ : تحدث البيان عن استمرار الحكومة ببناء المدارس وتقديم الخدمات التربوية ، ولا بد لي من الفات النظر الى أن منطقة جنين التي يبلغ عدد سكانها خمسة وثمانون ألف نسمة في ٥٦ قرية لم يبن فيها مدرسة واحدة على نفقة الحكومة ، وأن أهل القرى هم الذين يبنون على نفقتهم الخاصة بل ويستخدمون قسماً من المعلمين والمعلمات على نفقتهم أيضاً . وتتوقف مساعدة الحكومة على تقديم القروض للبناء بفائدة قدرها ٤٪ الأمر الذي نلفت اليه نظر الحكومة للحد من ارهاق هذه القرى وأعفائها من فوائد القروض واجور المعلمين ، ولما كانت مدينة جنين مركز تجمع لخريجي المدارس الاعدادية في المنطقة نطالب الحكومة برصد المخصصات لبناء مدرسة ثانوية كاملة في جنين لتستوعب حشود الطلبة ولتعدهم اعداداً قومياً لغد مشرق .

٢ : وفي الخدمات الصحية :

أ — ان قضاء جنين كما ذكرت واسع مأهول ومع ذلك ففيه طبيب واحد يعمل بدائرة الصحة في المدينة ويشرف على العيادات الطبية الأمر الذي يتعذر عليه أن يعمل وينتج ويداوي .

ب — وقد ذكر البيان أن الحكومة ستستمر في بناء العيادات الطبية ، وأنني لم أسمع بأن بناية واحدة في هذا القضاء أقيمت لهذاالغرض بل ان جميع العيادات تدفع اجورها القرى من مشاريعها الى جانب اجور السكن للممرضين ، نرجو أن يصار الى بناء وتجديد .

جـ — شيد مستشفى جنين في أوائل عام ١٩٥٢ واستقبل أول مريض في أوائل عام ١٩٦١ دون أن يستكمل تجهيزه ، ففيه طبيب واحد مدير وطبيب وجراح ! ويفتقر الى ممرض قانوني وقابلة قانونية ، الأدوات الجراحية غير متوفرة والموجود منها رديء النوع عديم الفائدة ، نلفت نظر الحكومة ونطالب باكمال النواقص بالسرعة الفورية لضرورة المطلب .

د — رصد في الموازنة العامة مبلغ ١٥ ألف دينار لبناء الطابق العلوي للمستشفى المذكور يحتوي على غرفة للعمليات وغرفة للطبيب وغرف للممرضين والممرضات ولم يباشر بالعمل حتى الآن فما هو العائق دون المباشرة بالعمل وما سبب هذا التأخير الذي لامبرر له ، لذلك فاننا نطالب بطرح عطاء البناء فوراً ودون ابطاء .

هـ — أما في مراكز الأمومة والطفولة فاننا نرجو أن توفق الحكومة بتعميم هذه المراكز باعتبارها خدمات ضرورية اذ لا يوجد فيها سوى مركزين مع العلم بأن هناك أكثر من عشرة قرى يزيد عدد سكان كل منها عن خمسة الآف مواطن لايوجد بها قابلة واحدة ويتوقف التوليد فيها على عجائز باسم (دايات) وتكثر الوفيات بسبب عجزهن وعدم معرفتهن بامور التوليد والحضانة الأولية .

٣ : الخدمات الاجتماعية .

ان اهم تشجيع للحركة التعاونية والتنظيمات النقابية هو حماية العامل وتوفير العمل له ، لذلك فاننا نطالب بوضع نظام يتضمن الحد الأدنى لاجور العمال الى جانب قانون العمل ووضع ذلك مع قانون العمل موضع التنفيذ .

٤ : ما معنى الخدمات البريدية والهاتفية والبرقية والطرق المعبدة الى كل مدينة وقرية ، مع العلم بأن القرية عندنا تسهم في شق وتعبيد طريقها بثلث النفقات على الأقل وما تزال هذه القرى ترقب يد العون لربطها بشبكة من الطرق .

ومع أن منطقة جنين منطقة حدود ومنطقة زراعية رغم تأثير النكبة عليها فانها تفوق بانتاجها من الزيت والزيتون والحبوب والخضار والفواكه أكثر المناطق انتاجاً بينما من الضروري ربطها بطريق رئيسي يكفل نقل حاجاتها ومنتجاتها من والى الخارج وبما أن حاجاتها ومنتجاتها تنقل من والى عمان ودمشق والكويت وبغداد عن طريق قباطيه — طوباس — الفارعه لذلك فاننا نطالب الحكومة رصد المخصصات اللازمة لتوسيع وتعبيد هذا الشارع وبناء الجسور والعبارات فيه تفادياً لخسائر السيول والفيضانات التي ذهب ضحيتها خمسة طلاب في الشتاء الماضي واعتباره شارعاً رئيسياً لأن نسبة مرور السيارات عليه تفوق أي ممر آخر كما تشير بذلك احصاءات وزارة الأشغال خلال الخمس سنوات الماضية .

كما واننا نطالب الحكومة بانجاز العمل في جسر داميه المنوى انشاؤه لمرور سيارات النقل الكبيرة عليه لتوفر من دورانها مئة كيلو متر عن طريق أريحا ممايسبب ارتفاعاً باجور النقل وبالتالي ارتفاع بأسعار حاجيات لواء نابلس كافة .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

٥ : أما في التنمية الزراعية وزيادة الانتاج ، فقد ضرب الفلاح الأردني أروع الأمثال بجده ونشاطه وانتاجه الزراعي رغم قلة امكانياته ، فانه يضرب الأرض بمعوله ليفجر منها الخير له ولأمته محافظاً على بقائه وبقاء امته مالكة للأرض سيدة عليها فترى الرجل وزوجته وأطفاله يحفرون الآبار لاعماق لاتصدق (وبالفأس) حتى اذا عجزوا عن الاستمرار وتمكنوا من الحصول على الحفارات واجورها أكملوا الحفر واستخرجوا الماء .

لذلك فاننا نطالب الحكومة بمنح قضاء جنين الزراعي حفارة منحة كانت أو قرضاً ليتمكن من استغلال المياه الجوفية على أوسع نطاق .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

وفي استثمار الثروة المعدنية تجاهل البيان الوزاري ثروة البترول . انه حلم راودنا دائماً ان تستغل الثروات المعدنية لاسيما البترول منها . لذلك فاننا نطالب الحكومة بالاستمرار في اعطاء الامتيازات لشركات التنقيب التي لاتربطها مع شركات

الاستثمار في المنطقة أية علاقة تجارية خشية أن تتضارب مصلحة استخراجه مع مصلحة انتاجها فيبقى بترولنا دفينا .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

لقد تجاهل البيان وجود قوة لنا هي عماد دفاعنا منتظمة في حرسنا الوطني الذي نطالب في الاستمرار باعداده وتنظيمه وزيادة رواتبه ورفع مستواه .

وان في تجربة معسكرات الحسين ونجاحها ما يشجعنا على الطلب من الحكومة ان تتلافى النواقص التي نتجت عن الارتجال وان تعد العدة من الآن خاصة في البرامج التثقيفية للمعسكرات التي لم يكن من اعداد لها ولا توحيد لمحاضراتها. وضرورة الاستفادة من هذه التعبئة الشعبية لتثقيف رجال الغد بما يفيدهم ويفيـــد الوطن .

وان تسرع الحكومة في اعداد مشروع قانون فرق الطلائع وعرضه على هذا المجلس بأقرب فرصة ممكنـــة .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

ان رجال الأمن في أي بلد متمدن هـــم مظهره الحقوقي لأول وهلة ومع هذا المفهوم ومن وحي بناء الوطن النموذج نطالب بوضع رجال الأمن موضع عناية وتقدير واعتزاز وتنظيمهم ورفع مستواهم الحياتي والإداري والعسكري .

الجهاز الاداري واستمرار تنظيمه في تحديد الواجبات والمسؤوليات .

اننا مع تقديرنا للجهود التي بذلت في هذا المجال نأسف لعدم الالتفات الى ناحية نحياهـــا من أهـــم النواحي في هذا المضمار والتي تخلف دائماً وأبداً بلبلة الرشوة والوساطة بل وتخلفهما ذلك في عدم استقلال ديوان الموظفين وتحديد واجباته ومسؤولياته ولذلك فاننـــا نطالب بتطهير الديـــوان واستقلاله استقلالا يحميه من المؤثرات الوزارية وما شابهها ومن تدخلاتها في شؤونـــه ومن أجل تحقيق هـــذه الغاية نطالب بتحقيق واجبات الديوان على النهج التالي :

أولا ــ تقدم طلبات التوظيف للديوان وهو الذي ينتقي وينسب للتعيين وبالكفاءة .

ثانياً ــ يصدر التعيين دولة رئيس الوزراء أو من ينيبه.

ثالثاً ــ لا يحق للوزير أن يعين أو ينسب تعيين أحد

رابعاً ــ يطلب الوزير حاجة وزارته من الموظفين من الديوان دون أن يكون له حق تنسيب التوظيف.

خامساً ــ التفتيش المركزي : تعين لجنة من ٣ قضاة مشهور بنزاهتهم للتفتيش على أعمال الديوان شهرياً ومراقبة تصرفاتـــه ومنجزاتـــه ولا تخضـــع هذه الهيئة لمؤثرات ولا تقال الا بمحكمة خاصة .

سادساً ــ اذا نجحت التجربة تكون هيئة التفتيش نواة لهيئة تفتيشية لكافـــة الوزارات والدوائر .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

وبما أن البيان الوزاري تعرض لمخطط فلسطين وعهد من قبل هذا المجلس الى لجنة الشئون الخارجية بدراسة وتقديم وعرض هذه الدراسة على المجلس وبما أن القضية الفلسطينية هي قضية حياتنا ووجودنا فاننا ننتظر نتيجة دراسة اللجنة لنعود الى مناقشته .

أما في سياستنا مع الدول العربية ورغبتنا في التعاون والوحدة فاننا نطالب بتأليف وفد برلماني لزيارة البلدان العربية الشقيقة لشرح معاني الكتاب الأبيض وأهدافه ومد يـــد الأردن نقية بيضاء من أجل الوحدة والمنعة والحياة الكريمـــة .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

اننا وانسجاماً مع تفكيرنا بتسليف الثقة للحكومة كي نتيح لها مجال العمل لنرى تنفيذ بيانها نمنـــح الحكومة الثقة لا على أساس البيان الوزاري انمـــا على أساس تنفيذه وتطبيقه آملين أن يكون تسليفنا هذه الثقة حافزاً للحكومة على تنفيذ مشاريعهـــا ووعودها مع ما أوردناه من ملاحظات متواضعة ونقد بنـــاء بحيث تصبح ثقتنا بها لا تسليفاً وأنما ثقـــة تستحقها وتستحق الى جانبها ثقة الشعب وتقديره .

الرئيس : الكلمة الآن للسيد ياسر عمرو

السيد عمرو نائب الخليل :

في يقيني أن جلسة الثقة ليست الموافقـــة أو المعارضة بقدر ماهي فهم عميق لأسس العمل الحكومي مناقشة جذوره واسلوبـــه واتجاهاته وفهم مراميه ونتائجه القريبة والبعيدة بشكل يخرج البرنامـــج الحكومي من حيز التخطيط النظري الى حيز العمل المثمر ، واطلاع المواطنين على كل التفاصيل التي تجري وراء جدران الأجهزة الحكومية . لأن في هذا يُخْلَقُ تفاعل بين المواطنين والحكومة ، الأمر الذي يولد الثقة بين الطرفين للوصول الى تحقيق الأهداف السامية في خدمة المجتمع الذي نعيش فيه.

وعلينا أن نقرر حقيقة واقعة وهي أن الأصل في كل دولة احترام الدستور المعمول بـــه بحيث يصبح هناك احترام لجميع السلطات كل ضمـــن اختصاصها . كمـــا وان هـــذه الحكومـــة الحاضرة اعتبرت نفسها امتداداً لوجودها السابق .

من هنا يجب أن ينطلق الانسان في معالجـــة الخطـــة الحكوميـــة .

اولا : السياسة الداخليـــة

الحريات العامة

تعرض البيان الوزاري في مقدمته الى حريـــة الفرد وانطلاقه نحو البناء . وجميل من الحكومـــة أن تتطرق الى هذه الناحية لأن هذا يعني أنها تعي المرحلة التاريخيـــة التي تعيشها الأمة العربية بشكل عام والأردن بشكل خاص ، ويعني بالتالي انهـــا مدركة للتركة التعسة التي ورثتها من حجز للحريات العامة وغيرها من مظاهر طالما آلمت شعبنا وحدّت من قدرته وانطلاقـــه .

وان الحديث عن الحرية ومفهومها والوحـــدة ومقوماتها والحياة الأفضل يثير في نفوسنا كوامن الماضي وقديم الجراحات التي لا زالت تنزف دماً لا لشيء الا لأن الانسان العربي في الأردن كان ولا زال دوماً ينادي بالحرية والوحدة والحياة الأفضل لأنها تعيش في أحاسيسه ولحمـــه ودمـــه .

هذا الحديث يجعلنا أمام تساؤل هل هذا مجرد تلويح جديد لامتحان النفس العربية في صدقهـــا وأمانتها القومية خصوصاً بعد أن أعطى البيان تعريفاً مجرداً للحرية من أجل البناء في حدود أمن البلد واستقراره.

وأني أرى أنه لا خوف على أمن البلد واستقراره اذا مارس الفرد حريته. ولكن الخوف كل الخوف من كبت الفرد وكم فمه . والحرية هي انطلاق الفرد نحو الابداع الكامل والتعبير عن جميع طاقاته لينطلق عبر ذاته وينصهر في المجموع لأن الانسان العربي سيظل مغلقاً على نفسه منكمشاً متهربا من مسؤولياته ما دام هو لا ينطلق ولا ينصهر .

واذا هو لم يعط الحرية وينتصف الى كيانـــه الفردي سيفقد وجهه وملامحه وعنـــدها يكون مهدداً بالفناء الذهني والروحي ويغدو اداة طيعة وحنجرة تردد ما يردده ــ الآخرون أي أمل يرجى

للانسان العربي للحق للحضارة . من هنا ينطلـــق مفهومي للحرية لا حرية تنطلق بكلمات تتناول زبد العواطف ويكتفي بالظواهر والجزئيات دون أن يغوص فيها ويحجم عن مواجهة التصدع في القلب ويعجز عن بلوغ القلب .

واتساءل عندما احاول أن افهم الحريـــــة الايجابية كما وردت في البيان الوزاري .

هل الاجراءات التي تتخذ ضد المحكومين من قبل المحاكم تنسجم ومفهوم الحرية الايجابية يادولة الرئيس ، وكذلك هل منع الزيارات والسجـــن الانفرادي والرقابة العسكرية على الرسائل وتطبيق القوانين الاستثنائية والمبالغـــة في تطبيق قانون الدفاع هي من مظاهر تلك الحريـــة .

اليس وجود خبراء أجانب في جهاز الأمـــن بالذات أمر يؤسف له ومن شأنه انتقاص من كرامة البلد واستهانة بمقدرة رجال الأمـــن لدينا . ان وجود شخص كالخبير الألماني يعتبر وصمة في جبين وطننا لأن الأصل أن يقوم رجال الأمن بالمحافظة بدافع من شعورهم القومي . وليس برجل موتور وحاقد على كل تقدم عربي وبعقليته النازية التي عشقها من اقران هتلر يقوم اليوم بأشنع الأساليب مع المحكومين مستهيناً بانسانية الانسان متحدياً كل عرف اداري وحكم قضائي وهذا واضح لمحكمة العدل بعمان .

ثانيـــاً :

لم تتطرق الحكومة الى مشكلة اجور المساكن ولم تجد حلا لمشكلة البطالة ولا الى قانـــون وزارة المعارف لعجزه عن ترجمة أغراضه الى مناهج تربوية سليمة عن طريق كتب يدرك مؤلفوها حقيقة الآمال التي نعلقها على أجيالنا في حين أن تلك الكتب تحمل أسماء لاشخاص لا يمتون في اختصاصاتهم للموضوع بشيء .

ان الموظفين والقضاة يحتاجون الى وضع كادر يضمن العلاوات وليس المكافآت وان العمل في مبدأ فصل السلطات غير نافذ خصوصاً فيما يتعلق بالجهاز القضائي حيث أن السلطة القضائيـــة سلطة مستقلة بذاتها .

ثالثـــاً :

تحدث البيان الوزاري عن الجهاز الإداري الذي هو العنوان الصحيح لمفهوم الحكومة في الخدمـــة الاجتماعية ورغم محاولة الحكومة الاصلاح الا أن هناك كثيرين ممن يتولون مناصب حساسة بعيـــدة عن كفاءاتهم واختصاصاتهم في الوقت الذي هناك كفاءات مدنية وعسكرية أخرجت مـــن الجهاز الاداري والجيش بدون مبرر سوى الخصومات الشخصية .

الأصل أن جهاز الأمن يجب أن يرتبط بشكل عملي مع وزير الداخلية . كما وان تطهير الجهاز الإداري يجب أن يطبق أيضاً على مراقبة المؤسسات الحكومية الأهلية التي أصبح بعض المسؤولين فيها يقومون بأعمال غير قانونية ، ولا يلتزمون بالطرق الصحيحة المتبعة في الدوائر الحكوميـــة. واني أقترح على تنظيم الجهاز الاداري أن يؤلف مجلس للتفتيش (تفتيش الدولة) أقصد مكتب تفتيش الدولة كما يجب أن يؤلف مجلس تأديب للدولـــة .

رابعـــاً :

ان التنمية الاقتصادية التي تحدثت عنها الحكومة كمشروع اليرموك والأزرق وقناة الغور الشرقيـــة وغيرها من المشاريع النافعة . فاننا نعتبرها أملا قوياً في دعم اقتصادنا القومي .

ولكن التسويف والمماطلة الصفة الغالبة على مثل هـــذه المشاريع وهـــذا التسويف في الانجاز لتلك المشاريـــع مرتبط أيضاً بعـــدم استغلال الثروة المعدنية والبترولية في الأردن . وان هذا الواقع الاقتصادي الذي نعيشه هو نتيجة حتمية للمراحل السياسية المتعاقبة على الأردن ، ولذلك كان استغلال تلك المشاريع والموارد الطبيعية متأرجحاً باختلاف وجهات نظر رجـــال الحكم في البلـــد سواء في اسلوب الاستثمار أو في اختيار الشركة المتعاقد معها والحقيقة أنه لو كان هناك خطة اقتصادية سليمة لكان بالامكان تأمين مورد ثابت للأردن عن طريق المساعدات التي قدمت خلال العشر سنوات والتي تبلغ (٥٧٦) مليون دولار خلال هذه الفترة . ويرجع ذلك الى التبذير في الانفاق والخطط العقيمة في التنفيذ ، وهذه الحكومة تسير على نفس النمط في معالجة هذه المشاكل . وكل دولة لهـــا مطمع سياسي تحبذ بقاء الأردن على ماهو عليه من تخلف اقتصادي وهذا يدفعنا الى توسيط دائرة علاقاتنا السياسية والاقتصادية مع جميع الدول الشرقية والغربية خصوصاً الدول التي ليس لها مطمع سياسي وعلينا قبول المساعدات غير المشروطة من أي دولة وتشجيع روس الأموال الأجنبية والعربية وعـــدم السماح بتسرب الأموال الأردنية الى الخارج . كل هذا يدفع بعجلة التطور والانعتاق من قيود المجاملات السياسية .

خامساالعلاقـــات مع الدول الشقيقـــة

فشلت الحكومة في معالجة الخطة لتوطيـــد العلاقات العربية واذا كان الرد على هذا ان الدول العربية سلبية فان ذلك يرجع الى انعدام الثقة بيننا وبينهم وبالامكان اعادة تلك الثقة بابراز النوايا الحسنة بشكل عملي وذلك :

أ : التخلي عن كل فكرة توسعية قسرية يخشاها أشقاؤنـــا .

ب : السير في سياسة قومية ثابتة بعيدة عن روح العداء عنوانها المحبة والثقة والتعاون .

ج :ــ تحسين الأوضاع الداخلية بالتضامن الشعبي والحكومي في معالجة مشاكلنا بروح بناءة ، بخلق الثقه لدى جميع الدول في سلامة اوضاعناالداخلية .

د : ضرورة احترام مبدأ فصل السلطات ، وعند التزام الحكومه بمقررات مجلس الأمه تخلق الثقه عند الآخرين .

هـ : ان موقف الحكومه بالنسبة لقضية اليمن كان غير سليم لدرجة كدنا ان ندخل في حرب لا مبرر لها ، ورغم أننـــا نستنكر سفك الدماء الا اننا وان آمنا بالتطور فلن نؤمن بالجمود .

و : ان على الحكومه ان تساير الرأي العام داخل البلد قبل المسايرة والمجاملة السياسية لأي دولة أخرى ولذلك كانت الأذاعة عاملا في زيادة الجفاء .

ز : ان حصر المساعدات من دول معينة أمر بعيد الخطورة لانه يعطل علينا انتهاج سياسة قومية مستقلة ويربط المواطن العربي في كل مكان بمواقفنا من القضايا العربية بالمساعدات الأجنبية .

قضية فلسطين

١ ــ يدرك الشعب العربي ان القوى الاستعمارية هي التي خلقت اسرائيل لتكون نقطة تهديد للوجود العربي .

٢ ــ ويدرك ان وجود اسرائيل مرتبط بوجود الاستعمار في المنطقة .

٣ ــ ان الشعب العربي وخصوصاً الفلسطينيون فقدوا الثقة في كل تنظيم يكون عن طريق الجامعة أو أياً من الدول العربية ، وللأسف الشديد كان ذلك

نتيجة ان بعض الحكومات العربيةعمدت لاقامة تلك التجمعات الفلسطينية لتسير ضمن سياستها الاقليمية والدولية والعربية الأمر الذي ادى لخلق خلافات بين القوى الشعبية الفلسطينية .

٤ : لايعني هذا استحالة قيام أي تنظيم ينبثق بذلك التنظيم من صميم القوى الشعبية المناضلة التي تضمن له الثقة والبقاء والصمود أمام الظروف التي تعترض طريقه ليكون له سند شعبي تدعمه جميع الحكومات العربية بالخبرات والمال .

٥ : ان كل تنظيم لأبناء فلسطين يجب أن ينظم معه جهود مختلف الحكومات والمنظمات الشعبية العربية ومسئولية خلق هذا التنظيم تقع على عاتق أبناء فلسطين بالذات في جميع الدول العربية وان يلتقي نضال هذا التنظيم مع نضال الشعب العربي كله عن طريق التقائها مع المنظمات العربية ودول الجامعة العربية شريطة أن يظل عمل الفلسطينيين محصوراً ضمن قضيتهم وان لايتدخلوا في شؤون الأقطار التي يعيشون فيها لضمان حياد قضيتهم

٦ : على الحكومة أن تأخذ بيد الفلسطينيين في تنظيمهم واعطائهم فرص العمل في سبيل قضيتهم وتمكنهم من الاتصال بأخوانهم في الأقطار الشقيقة بجمعهم .

٧ : يجب أن يكون هناك جهاز من أبناء فلسطين للقيام بالعمل الدعائي لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية .

٨ : عدم الزج بقضية فلسطين في الخلافات العربية وجعلها فوق كل نزاع .

٩ : على الدول العربية المخلصة مساعدة الفلسطينيين في تحقيق أهدافهم للعمل في سبيل قضيتهم

١٠ : ان هذا التنظيم الفلسطيني هو الطريق العملي المجدي لأنه يخرج القضية من الخلافات العربية وهذا التنظيم ، ولا يكون مرتبطاً بمقررات الأمم المتحدة وان دعوة الفلسطينيين لقضيتهم بأنفسهم من شأنه أن يكسب العطف على القضية في الدول العربية والخارجية ويشرحها بشكل صريح وحيادي بعيداً عن السياسات الاقليمية للدول العربية ويضمن له النجاح أكثر مما لو قامت بذلك دولة عربية ، ونحن على هذا الواقع من الجو السياسي العربي ، ولذلك فان كل مخطط تقدمه أية دولة عربية مصيره الفشل . وأرجو أن لايفسر قولي هذا انه دعوة انفصالية أو دعوة اقليمية أو انتصار لأني امثل فئة من أبناء فلسطين . ولكنني أقول انصافاًللحقيقة وللتاريخ ، فان كل مخطط تتقدم به أية دولة عربية هو خارج عن المنطق ولذا فليترك شعب فلسطين ليقرر نضاله والطريقة التي يريدها ، عندها تدعم الدول العربية هذا النضال ، وهذا التنظيم من ناحية ماديةوعسكرية وخبرات ولذلك فانني أحجب الثقة .

— ٩ —

الرئيس : الكلمة الآن للسيدخالد أبو دلبوح

السيد ابو دلبوح نائب جرش :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على نبيه الكريم

معالي الرئيس ، حضرات النواب الكرام

ان حبي لبلادي المنبثق عن القلب المملوء بالايمان وبالاسلام العظيم والمنبثق عن تعاليمه السامية (حب الوطن من الايمان) وكذلك حبي لجلالة الملك ولأعوانه المخلصين هو الذي يدفعني للمصارحة الصادقة والتوجيه المخلص الذي لا أبتغي منه الا نفع البلاد والأخذبالأسباب الموجبة لازدهارها وتقوية جميع امكانياتها حتى نقف جميعاً حكومة ونواباً وشعباً كتلة قوية متماسكة متعاونة امام خطر

العدو الداهم . واذا عرجنا على ذكر المآخذ التي كنت أود لو ان الحكومة تفادت الوقوع فيها فلايعني ذلك مطلقاً اننا نناصبها العداء فان المعارضة الرشيدة البناءة هي المنهاج القويم للحكم الرشيد وهي الدستور السامي للمعارضة النزيهة الصادقة . مهتدين وفق ماجاء بخطاب العرش السامي .

وان المطلع على بيان دولة رئيس الوزراء في الجلسة العلنية السابقة لمجلس النواب يأخذه روعة الحبك لهذا البيان وجمال المصارحة التي حاول دولة الرئيس أن يطبع خطابه بها ولاشك ان ذلك كله مدعاة للاعجاب الا أننا نرى من الوقائع العملية زيادة كبيرة في الاهتمام بالنسبة للعشائر والقرى المتأخرة والمهملة الذي كان بالاستطاعة تفادي الوقوع فيه لتأتي أقوال دولة رئيس الوزراء متفقة مع أعمال ومسير هذه الوزارة التي أولاها ثقته وعطفه جلالة الملك الحسين قائد هذا البلد الأمين . . ويقتضينا هذا أن نقول للحكومة أحسنت في مواطن الاحسان أخطأت في مواطن الخطأ .

واني أذكر بلسان الخير والتقدير اهتمام الحكومة بتكوين جهاز للإشراف على التوجيه الاسلامي والتعاليم السماوية السامية بجانب التوجيه الوطني وكنت أتمنى عدم الفصل بين التوجيهين لأن التوجيه الاسلامي والتعاليم السماوية السامية هوالتوجيه الصادق لكل مسالك الحياة من وطنية وقومية وخلقية . وأما مجهود هذه الحكومة في الحقل الداخلي فانني وهي بلا شك البادئة بالخير في تاريخ البلد وان كنت أعبر عن سروري بالآمال العريضة التي تمنينا بها هذه الحكومة فانني لازلت أنتظر تحقيق هذه الاماني والآمال بما يتناسب مع رغبة جلالة الملك الذي يحب أن يؤخذ بالاصلاح في جميع نواحي الحقل الداخلي واخص بالذكر مايتعلق بتوطين العشائر والقرى والبدو وإصلاح أحوالهم فان حالتهم أيها النواب الأكارم توجب الحزن العميق والأسف على السنين الطويلة من الاهمال بجميع نواحي حياتهم التعليمية والزراعية والصحية للان . ولذلك فانني مع مطالبتي بتعميم الخدمات الاجتماعية في كافة انحاء المملكة أخص بالتأكيد على تنفيذ المخططات التي اتخذتها اللجان الفنية أو التي ستتخذها لانعاش حالة العشائر والقرى والبدو واذكر على سبيل المثال عشائر بني حسن وقضاء جرش والبدو واسكانهم واقطاع الأراضي الزراعية لهم ومساعدتهم على اصلاحها وتوصيل الهاتف والمستشفيات لكل من جرش والمفرق وبني حسن واخراج المياه الجوفية فيها للتغلب على الجفاف الذي تعاني منه هذه القرى آلام الظمأ في كل عام والطرق الزراعية السليمة . والاهتمام بتوجيهها توجيهاً روحياً وطنياً صادقاً كما واني أرجو ان تهتم الحكومة بتقوية الخطوط الأمامية فهي ثغور العرب والمسلمين التي يجب أن تعج بالمجاهدين الصادقين وان تنتعش فيها الحياة وتقضي على البطالة وان تعني الحكومة عناية جدية بتقوية جيش الحسين والحرس الوطني وتسليحه بأحدث الأسلحة وسد النقص فيه في سلاح الطيران وتدريبه على القتال بأحدث أساليب القتال الحديث

ان موجات القحط والجفاف التي توالت على البلاد منذ سنين عديدة قد أفقدت الفلاح المقدرة على تحمل الضريبة واداثها وأصبحت حالته في وضع سيء بعد أن حرم من مورده الوحيدو استجابة للرغبة الهادفة الى رفع مستوى الفلاح وتخفيض الاعباء عن كاهله أرى ان تلغى ضريبة الأراضي البعلية التي ينفق على تحقيقها وجبايتها اكثر مما يرد الى خزانة الدولة راجياً أن يكون هذا في القريب العاجل ، خاصة وان المادة (١١١) من الدستور تقضي بذلك

كما وانني لارجو أن تهتم هذه الحكومة باعـــادة العلاقات الحسنة مع الشعوب العربية والحكومات التي ترضى عنها هذه الشعوب حتى لانقف وحدنا في مجابهة العدو وذلك كله لتحقيق الأمل الصادق باقامة الوحدة العربية الكريمة في ظلال القرآن الكريم وبجهود سيد البلاد الحسين المعظم حفظه الله والى أن تتم هذه الآمال وتتحقق فانني لايسعني الا أن أمنحها الثقـــة . والله من وراء القصد .

(١٠)

الرئيس : الكلمة الآن للسيد يوسف العظم فليتفضل

السيد العظم نائب معان :

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على نبيه الأمين

معالي الرئيس ، حضرات النواب الأكارم

لما كان رضوان الله غايتنا فيما نقول وما نفعل كل مافي هذا البيان تتبناه الكتـــلة الإسلاميـــة في مجلس الأمة وجل مافي هذا البيان تتبنـــاه العواطف النبيلة في مجلس الأمـــة . . ولما كانت مهمـــة النائب الذي قدر له أن يمثـــل الجماهير المؤمنة تحت قبة مجلس الأمة أن يكون لسان صدق وقلم حق فان نظرتنا للحكومة القائمة بيانـــا واتجاها وسلوكاً وأشخاصاً ستكون مستمدة من ظلال القرآن ومن وحي الشريعة السمحاء التي لا جمود فيها ولا عوج ولا زيغ ولا ضلال وعليه فاننا سنذكر المحســـن باحسانه والمسيء باساءته متمنين للأول استمراراً في الخير وللثاني طريقاً من الهدى .

ولنكون من الدعاة الى الله بحق وحملة رسالة القرآن بصدق فاننا لن نحابي أحداً « هنا » أو هناك داخل الحدود أو خارجها ولكننا سنقيس الأمور بمقياس الحق ونزنها بميزان الله . وميزان الله دقيق لاينحرف صادق لايزيغ ينظر للدنيا جميعاً بما فيها من عرض زائل وجاه كبير ومال وفير على أنه دون جناح بعوضة على صغره وضآلته وحقارة شأنه .

ومن هذا المنطلق وعلى أساس من هذه القاعدة فان بياننا هذا قد يغضب المصفقين حيثما وجـــدوا والمستمدين الفكر والرأي والعقيدة من وراء الحدود وخلف السدود ولكنه لن يغضب بحال ربنا مادمنا نبغي وجهه ولن ينحرف بحال عن الشريعة مادمنا نتخذها منهاجاً ونعدها الطريق الأقوم .

السلطة التنفيذية والجهاز الاداري :

معالي الرئيس ، حضرات النواب الأكارم

نحب أن نفتتح بياننا هذا بذكر مأثرة طيبة تميز بها فريق من وزراء الحكومة الحاليـــة وأحسب أنها ضرورية للذين يقدر لهم أن يكونوا موضع التوجيه أو يتصـــدون لحكم شعب أو ادارة دفة السياسة في اي بلـــد مـــن بلـــدان المعمـــورة . تـــلك هي صفة التواضع وخفض الجناح والتجاوب مـــع صاحب الحاجـــة فيما يعرض وتفهـــم المشكلة بأسلوب بعيد كل البعد عن التفكير « الروماني » البالي القائم على التسلط والاستعلاء والعنجهية ولقد بدأ الناس في هذا البلد ينظرون للوزراء بمجموعهم على أنهم بشر يمكن التحدث اليهم والاتصال بهم بصورة يسيرة بعد فترة مظلمة مرت بالبلد كـــان الناس فيها ينظرون لبعض الوزراء على أنهم أشباح مرعبة تثير الرهبة وتفزع الآمنين .

الا أننا في هذا المقام لابد وان نؤكد أن التلميح في البيان لماقد وقع في الجهاز الاداري ومـــاسيعرض من قانون الخدمة المدنية للموظفين اعاد الرعب من جديد وأثار الفزع في الـــبيوت الآمنـــة والصدور المطمئنة اذ تترك مقدرات موظف يقوم على خدمة

هذا البلد لفرد مثله تربطـــه به مايـــربط الرئيس بالمرؤوس مما يفسح المجال لكثير من الأغراض الشخصية والأهواء الخاصة أن تتحكم في مقدرات الكثيرين وفي مصائر الأبرياء الآمنين دون محاكمـــة أو تحقيق عادل يخضع للقضاء الحر النزيـــه .

وفكرة تنظيم الجهاز الاداري فكرة حكيمـــة حين خطرت في ذهن الحكومة القائمة باستثناء وزير واحد انضم لها ولايمكن أن يفصل بانضمامه بين تصرفات ماقبل البيان الوزاري وما بعده . . ولكن الأسلوب الذي اتبعته الحكومـــة في تحقيق ما كان المواطنون يصبون اليه كان عجيباً والنتـــائج التي توصلت لها الدولـــة كانت أعجب فلقد استصدرت الحكومة تشريعاً من مجلس الأمة السابـــق يقضي باعطائها الصلاحيات المطلقة في فصل مـــن تراه جديراً بالفصل دون الرجوع الى هيئة تحقيق قانونية أو محكمة قضائية وعاش الناس فترة من الزمان في رعب حتى طلعت عليهم الدولة بالأسماء التي كانت تشغل مراكز في جهاز الدولة على تباين أهميتهـــا واختلاف نوعيتها واذا بهم فئات أربع .

١ : فئة كان يجب أن تبتر من جهاز الدولـــة وان تتخلى عن شرف الوظيفة ولكن لم يمسها سوء ولم ينلها أذى ذلك أنها كانت ذات مكانة وشأن .

٢ : وفئة كانت الدولة محقة في أن تريح الجهاز منها وان تحول بينها وبـــين الاستمرار في شرف التكليف بالوظيفة فأحسنت الدولة بذلك صنعـــاً وأجادت في هـــذا الموقف الذي تستحق عليه التقدير .

٣ : وفئة بريئة لم يثبت عليها تهمة ولم يؤخذ عليها مأخذ الا أن مدير الدائرة أو رئيس القسم أو الوزيـــر المختص لايسجم مـــع فرد بعينـــه أولا يستلطف شخصاً مخصوصاً أولا يستخف ظلا لإنسان مـــا . وتدخلت هنا العواطف الخاصـــة والشهوات فحطمت اسراً وأساءت لكرامـــات مواطنين صالحين أوفيـــاء .

٤ ــ وفئة عليها مايدينها ــ كما تزعم لجنـــة تنظيم الجهاز الاداري واذ بها تعود للعمل باسلوب المصالحة والتفاهم الودي البعيد كل البعد عن اصول العمل الاداري المنظم حيث أعيد فريق من الذين وجهت لهم تهم مخصوصة ولكن برواتب أقـــل أو بمستويات أدنى وهو أمر يتنافي كلياً مع المنطق والحق فاما أن يكون الموظف بريئاً ولا بد أن يعاد بنفس درجته مع الاعتذار له عن سوء الفعلة التي أصابته في كرامته واما ان يكون مدانا ولا يجوز ان يعاد لجهاز الدولة بحال حتى يتاح لغيره من الشرفاء لمن يسهموا في بناء هذا البلد وفي خدمة هذه الأمة .

ولدينا أكثر من دليل واكثر من اسم واكثر من حقيقة مرت على مثل هذه الحالات جميعاً لاسيما أولئك الذين أعيدوا للخدمة وهم مدانون ثم خانوا الأمانة من جديد ونقضوا العهد أكثر من مرة وفروا بأموال الخزينة خارج هذه الديار الصابرة .

التوجيه الوطني والسياحة والاعلام

معالي الرئيس ، حضرات النواب

نحن لانفرق بين توجيه وطني وتوجيه ديني لأن الوطن الذي لا دين له وطن كافر لا يستحق الحماية والتكريم والدين الذي لا وطنية فيه ولا وفاء دين جدير به ان يموت لا أن يعيش في صدور الملايين ومن هنا فأننا نقدر الحكومة اذ انشأت مجلساً جديداً للوعظ والارشاد الا أن أول ما نأخذه عليه بقاء روح قانون الوعظ والارشاد الذي انتهك حرمات المساجد وقيد حرية القول فيها وحدها وحد من نشاط الدعاة الى الله بل حال دون قول كلمة الحق الا على فريق من المرضي عنهم أو الذين كانوا لايخشون في الحق لومة

لأنهم فينالهم من جراء مخالفة القانون الجائر ماينالهم من ضرر وأذى .

ولا نحب بحال أن تظل علاقة مجلس الوعظ والارشاد بعيدة كل البعد عن مرافق الحياة عامة منحصرة كل الانحصار في مسجد عبادة أو حقل دين أو اجتماع روحي معين . . ولا بد أن تكون روح هذا المجلس متغلغلة في صف هذه الأمة أفراد جيشه وطلاب مدرسته وعمال مصنعه ومزارعي حقله ليكون الشعب كله الجيش المتوثب والمنطلق الخير الذي يدعم جيشنا حين تدلهم الخطوب وتهدد الكوارث . . ومن هنا فان جماهير المسجد وأعني بهم كل من آمن بالله ورسوله لن ترضى بحال أن يحصر الإسلام في زاوية من زوايا الحياة وأن يترك المجال للعابثين أن يقيموا من الحفلات المدمرة والليالي المشبوهة مايفت في عضد هذه الأمة وما يحطم طاقتها البشرية ويهد قواها العسكرية ويمزق شمل شبابها الذين هم عدة الغد القريب في يوم الثأر

وعليه فاننا نطالب الدولة أن تخضع الاذاعة والصحافة لمزيد من التوجيه الروحي ومزيد من العناية بالقيم الاسلامية التي هي تراثنا وعدتنا بالأمس واليوم وفي غد مشرق سعيد .

ولا يمكن بحال أن نطمئن لما يقال عنه تعبئة قومية لكافة القوى والطاقات فنحن نرى الدولة تسهم في مشاريع وامور بعيدة كل البعد عن التعبئة المزعومة متنافية كل التنافي مع دستور هذا البلد الذي تنص المادة الثانية فيه على أن « دين الدولة الرسمي هو الإسلام » . .

واذا كانت هذه المادة قد وضعت طي النسيان أو تغاضت عنها الحكومات المتعاقبة فاننا لن نرض بحال أن تظل هذه المادة محنطة بين مواد الدستور ولكننا ندعو لبعثها من جديد لتكون شعارا لنا ونبراسا نهتدي بهداه والا كيف لنا أن نصدق أن هناك نية للتعبئة القومية الشاملة ونحن نرى مندوبين رسميين عن الدولة وفي خلال هذا الأسبوع الذي يسبق جلستنا هذه يستقبلون مجموعة من الغواني في احتفالات ماجنة ويقضون معهم ساعات طوالا وما من مبرر لذلك الا مايزعمونه من تنشيط السياحة وتشجيع القادمين من الأجانب لزيارة الأماكن المقدسة ومحمد والمسيح عليهما الصلاة والسلام يتصافحان على المحبة ويتعانقان على أن لا فساد ولا إفساد بل صفاء روحي واخوة وانسانية وتعاون بشري وايمان صادق تتزلزل الجبال ولا يتزلزل وتندك عند ثباته الراسيات .

وكم يحز في نفوسنا نحن أبناء هذه الأمة أن نلمح فريقاً من أصحاب الحانات يخططون لسياسة البلد الاخلاقية ويقومون على التنفيذ في هدم أخلاق شبابنا الذي نعتز به ونفاخر ليكون عدة الوطن في حالكات الليالي . والا فأي معنى لهذا الذي نراه وما التفسير الرسمي أو المنطقي لانشغال بلد بكامله صحافة واذاعة وحكومة رسمية بمجموعة من السائحات المستوردات باسم تشجيع السياحة في صورة من التقليد الأعمى والضلال البعيد . . . ويكفي للتدليل على مدى البعد عن الحق في هذا الباب أن يهبط رئيس محكمة كبرى في العاصمة الروحية لهذا البلد من هالة القضاء الكريم ومنصته الرفيعة الى منصة الحكم على أجساد الغواني في احدى مسابقات الجمال .

القضية الفلسطينية

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

وفي قضية فلسطين أعلنت الحكومة رأياً جديداً كنا نتبناه منذ زمن مستمداً من عقيدتنا الاسلامية ومبدئنا الرباني وكنا نتهم يومئذ بخصب الخيال

المجنح والمثالية التي ليس لها حدود وما نحن الارسل خير نؤمن بمعالجة الواقع السيء بالإسلام الواعي المتوثب الشامل الذي لايأتيه الباطل . من بين يديه ولا من خلفه . . تلك الفكرة هي عودة الوطن في ظل راية الحق لاعودة اللاجئين في ظل راية اسرائيل وبالرغم من روعة الفكرة وتمشيها مع عقيدتنا الخالصة ومخاطبتها لعواطف الأمة النبيلة الا أنها بحاجة لحشد الطاقات الخلقية والروحية والعسكرية حشداً يؤمن به الجميع ويتبناه الجميع وكثير من مظاهر حياتنا القائمة في مختلف المرافق والأوضاع تشير الى اننا ساهون عن المخطط لاهون عن السير في الدرب الذي يجب أن يسلك والطريق الذي يجب أن يسار عليه .

وبالرغم مما نلمسه من اتجاه ديني في صفوف أفراد قواتنا المسلحة وحرص على اداء الفرائض الا أننا مازلنا نصر على أن المدرسة العسكرية التي لاتدعمها مدرسة روحية فاشلة لامحالة ومع اطمئناننا لأفراد قواتنا المسلحة الباسلة على أنها عند حسن ظن الله بها صامدة أبية ثابتة مرابطة الا اننا نبغي المزيد من التوجيه الروحي الذي لايقوم على « الدروشه » وانما على بث روح الاسلام ونشر العقيدة الصالحة والدعوة الى الجهاد ليكون الجند أبداً متوثبين على كل ثغرة من ثغر الاسلام عندما يدعو الداعي وتحين ساعة الخلاص من البغاة الغاصبين .

وعلى أساس من هذه القاعدة نحب أن تقوم معسكرات الحسين كل عام جنباً الى جنب مع معسكرات المشردين في الخيام لتمتص الشباب المدرسي وغيره من المقاهي وقارعة الطريق يوجهها رجال أبرار ومربون أخيار يحملون البندقية بيد والقرآن بيد أخرى . . واحسب أن رأي اخواننا الجزائريين كان صريحاً واضحاً أن بقاءهم وانتصارهم وخلودهم انما ينتسب للقرآن ويستمد من عزة الله « ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين » . واذا فكر أبناء فلسطين وكلنا أبناء فلسطين كيف يبدأون كفاحهم من حيث بدأه الجزائريون فان الغمة الى زوال وان الضيق الى فرج وان نصر الله آت لا محالة .

الانتخابات النيابية الماضية

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

وبالرغم من الموقف الحيادي الذي وقفته الحكومة في بعض المناطق مما أتاح المجال للمواطنين فيها أن يعلنوا رأيهم بصراحة وحرية وأن يختاروا نوابهم الذين يرون الا ان ذلك لا ينسينا ان الانتخابات في بعض المناطق كانت مهزلة ولكن بأسلوب جديد وكانت وصمة في معترك الانتخابات النيابية التي جرت والتأم على أثرها هذا المجلس الكريم . ويكفي للتدليل على صحة هذا الرأي أن المواطنين جميعاً في تلك المناطق لا الطاعنين في صحتها وحدهم – يتحدثون بالقصص ويتناقلون الطرائف والأعاجيب عما كان يحدث من فوضى ومخالفات قانونية في لجان الاقتراع المختلفة .

الصحافة وحرية الرأي

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

يلمس الكثيرون ان الصحـ[illegible] في بلدنا تكاد تكون نسخة واحدة لولا خلاف في بعض الأخبار المحلية مما يستند على نشاط المخبر المحلي للجريدة ومن هنا لريد أن تكون صحافتنا مدرسة ومرآة . . مدرسة توجه للخير ومرآة تعكس ذلك الخير ولا نريدها صحافة شبه مؤممة تنشر مايأتيها بأسلوب موحد مشترك والبلد الذي تكون صحافته حرة موجهة بناءة بلد يخطو نحو المجد خطوة أولى على الأقل ..

المرأة نصف المجتمع

معالي الرئيس ،حضرات النواب المحترمين

المرأة نصف المجتمع . . حقيقة لاجدال فيها ورأي صائب لاعوج عنه ذلك أن رسولنا هو الذي يقول « النساء شقائق الرجـــال » .

وما دام الأمر كذلك فلا يجوز لمجتمعنا أن يظل مشلولا نصفه مبتوراً جناحه مما يدفعنا أن نؤكد للعالم أجمع ان الاسلام قد منح المرأة كل حقوقها التي تتفق وطبيعتها وفطرتها ووجودها لم ينقص منها شيئا .

ونحن على يقين أن الاسلام يمنح المرأة الحق في ابداء الرأي وحقها في أن يكون لها كيان اقتصادي عجزت عن ايجاده أمم الغرب جميعا « للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن » ولكننا لانرض بحال أن تستحيل مسألة المطالبـــة بالحقوق السياسية للمرأة مهزلة يقوم بها فريق من اللاتي يرضين أن تكون كرامة المرأة معرضة للهوان عـــلى مسارح المنتديات الليلية تعرض جسدها لتمنح جائزة أو تعطى مكافأة وكأنها هي سوق النخاسة تبعث من جديد باسم مسابقات الجمال في عصرنا الحاضر .

وكم كان يسعدنا أن تقف المرأة المؤمنة في هذا البلد تطالب برفع الحيف والظلم عنها وأول هذا الحيف وأظلم هذا الظلم أن يتاجر باسمها بجمالها بجسدها في كل مناسبة وفي كل حين وعليه فانــــا نطالب للمرأة علما اغزر ووعياً أعمق وثقافة أشمل حتى اذا استشهد المستشهدون بما كانت عليه عائشة في العلم وسكينة في الأدب والخنساء في الشجاعة قلنا لهم هامسين : هاتوا لنا عائشه والخنساء نعطكم ما تنشدون من حق وما تبتغون من مشورة !

الاوضاع الاقتصادية والسياسة البترولية

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

لقد كانت المعونات الأجنبية في يوم من أيام هذا البلد حرماً مقدساً لدى الحكومة لايجوز التطاول عليه وصنما يعبد لايجوز التعرض له لأن ذلك يعتبر في عرف المضبوعين خيانة عظمى يستحق صاحبهـــا أقسى العقوبة وأشد النكال فجاءت الحكومة الحاضرة تتبنى الغاء هذه المعونة أو تقول بالاستغناء عنهـــا عام السبعين أو تصرح بذلك أو تتعرض له أو تعده على الأقل أمراً قابلا للحديث والمشورة لا آيـــة منزلة وحكماً قاطعاً غير قابل للاستئناف . . ولكننا بالرغم من كل ذلك نسأل الحكومة أن تحدد موقفها بصراحة ووضوح من السياسة البترولية في هذا البلد والتي لم تتعرض لها في بيانها الوزاري ذلك أننا نؤمن كل الايمان أن دول المعونات الأجنبية في كل بقاع الأرض مصرة أبداً على أن تظـــل يد الدولـــة المعانة سفلى ويد الدولة المعينة عليا وهي سياسة استعمارية خطيرة تقوم على التسول من جهة والتجويع من جهة أخرى وما دام في نية الحكومة كما تقول أن تعمل على انهاء المعونة الأجنبية في حدود عام السبعين فاننا ندعوها أن تستنفر بعثات من امم الأرض جميعاً يرافقها المشرفون من أبنائنا الأمناء الذين قدر لهم أن ينالوا شهادات عالية جامعية في التنقيب عن البترول والمعادن وعلم طبقات الأرض ولدينا الف دليل ودليل على جهل كثير من الخبراء الأجانب الأدعياء الذين نكب بهم بلدنا في مجالاته كافة . . وفي مثل هذا الموقف ستجد تلك البعثات نفسها ملزمة بـــأن تكون في سباق مع الزمن ومع بعضها البعض لتفوز بالأولوية وتنال ثقة شعبنا الجائع الذي ينشد العون من كل مكان . . ونظرة سريعة لخارطة العالم العربي تؤكد أن الأراضي المتصلة في المنطقة المحتلة لمـــن

فلسطين الغالية ومصر والسعودية والكويت والعراق وسوريا كلها تفيض نفطا وتنبع بالبترول فما بال أرضنا التي تتوسط تلك البقاع جميعاً قد اجدبت وحق عليها الا يفيض فيها بئر والا ينفجر فيهـــا ينبوع من الذهب الأسود . ؟!

وما قصة استخراج البترول في سوريا الشقيقة عنا ببعيدة حين جزمت الشركات الأجنبية وقطـــع المستوردون من الأجانب والخبراء بأن لا بترول فيها الى أن شمرت الدولة العربية نفسها عن ساعد الجد مستعينة بالأكفاء من أبنائها وأصدقائها حتى تدفق وانفجرت عيونه وهو في طريقه لان يغمر البلد الشقيق بالخير والبركات .

وبمثل هذه الروح يمكن البحث عن المعادن على اختلاف أنواعها ليكون « يوم العيد » الفذ الذي نعلنه على العالم أجمع بأننا قد اكتفينا ذاتياً واننا نأكل من أرضنا وخيراتنا لا نمد يداً الا لله فاطر السموات والأرض بالثقة والضراعة أن يجعلنا أبداً جنداً للخير أعواناً للحق أنصاراً للهدى .

وفي دراسة واعية فاحصة نلمح أن الدولة لم تتعرض لنصير الشيوعية الأول في هذا البلد ونعني بــه الطغيان الرأسمالي الذي يدعو الناس أن يعيش فريق منهم فوق السحاب وفريق آخر تحت التراب وليس ادل على ذلك من اجماع المحتكرين على أن يرفعوا أسعار الحاجيات الضرورية وقد بدأوها بالسكر نتيجة ما لمسوه من انحباس الأمطار وجفاف الأرض وانقطاع الينابيع ، وظل السكر مرتفعاً سعره ولم تمد الحكومة يدها لخدش عواطف المحتكرين الذين يقول فيهم رسولنا الكريم « من احتكر طعام قوم فوق ثلاث فقد برئت منه ذمة الله ورسوله » . . وكنت أنتظر من صاحب السماحة في الوزارة القائمة أن يذكّر الحكومة بهذا الحديث وان يفتيهـــا بهذه الفتوى ــ ثم ما بال الدولة لاتدعو بفكرة اقتصادية اسلامية وقاعدة اصولية قرآنية تصمد في وجه الفكر الهدام والمبدأ المستورد وقد تـــبدو تلك الفكـــرة الاسلامية غريبة علينا لأننا هجرنا القرآن وتنكبنا الطريق لسنة رسوله تلك هي فكرة تأميم كثير من المرافق العامـــة التي ينتفع بها الجمهور مما يعين الدولة على أن تنفذ كثيراً من المشاريع من أموال الأمـــة ولئن كان الجدال قائماً حول تأميم ما في أيدي الناس من متاع وأموال باسم الشيوعية حيناً واسم الاشتراكية حينا آخر فانه لاجدال أن تأمين المرافق العامة كالمناجم وشركات المواصلات والقوى الكهربائية وما اليها انما هو من صميم الاسلام حيث يقول النبي الكريم « الناس شركاء في ثلاث المياه والكلأ والنار » . . .

والماء: بالمفهوم الواعي يشمل شركات الملاحة والمصايد ومساقط المياه والعيون والينابيع والآبار .

والنار : بالمفهوم الحديث تشمل كل طاقة حرارية تنتجها الكهرباء ام الفحم ام الذرة ام البترول

والكلأ : يشمل الأرض لتوزع بالعدل والحقول لتعطى بالقسطاس والمراعي لتكون ملكاً لله ولرسوله ولجماعة المؤمنين والقاعدة الاسلامية العامـــة في الأرض: الأرض لمن زرعها ولا تبقى لمن لايستثمرها فوق ثلاث سنين .

هذا ولم تشر الحكومة في بيانها الى نية الضرب على أيدي العابثين من أصحاب بعض الشركات المساهمـــة الذين لا رقابة للدولة عليهم ممن اتيح لهم يوماً أن يحتكروا استيراد سلع بعينها محصورة فيهم في حين يزعمون انهم سيضاعفون انتاج هذا البلـــد ويقوون صناعته وحين تنفقد رقابة الضمير في شركة ورقابة الحكومة عليها فان ذلك يهدد البلد بكارثة اقتصادية مريعة نرجو تلافيها والحيلولة دون وقوعها

الحركة العمالية في البلـــد

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

حركة العمل حركة زاحفة والفئة العمالية في البلد فئة كبيرة خيرة ومالم ندرس مشاكلها دراسة واعية تقوم على الاعتراف بانسانية العامل وعلى قتل فكرة الاستعلاء والتسلط والفصل التعسفي والعنجهيـــة الرأسمالية فان البلد مهدد بشرذمة من الذين يستمدون المبادىء من غير عقيدتنا ويستوردون الأفكار من غير أرض سلاحهم في ذلك وضع اقتصادي مهلهل وبطالة عامة وحيف قائم مصلت على رقاب العمال .

والوعي العمالي لابد أن يقوم وان يثبت وجوده ان لم يكن على أساس المساواة الانسانية الكاملة التي دعا اليها الرسول الكريم حيث يقول « الناس سواسيه كاسنان المشط » وعلى أساس احترام العامل الذي أكده رسول الله بقوله مشيراً الى يد عامل « هذه يد يحبها الله ورسوله » نقول هذا الوعي العمالي ان تخلينا عنه على أساس رسالة الاسلام فان الفئات الضالة المضلة سوف تتبناه ظلماً وعدوانا لتصنع من العامل حجر شطرنج تحركه كيفما تشاء لمصالحها الخاصة وأغراضها الشخصية تتساوى في ذلك الشيوعية والرأسمالية في هدر كرامته والعبث بانسانيته .

ولا يضيرن الدولة ان كانت تنشد بقاء هذا البلد وصلاح الأمة ان تفرض بسلطانها على الشركات مشاركة العمال ولو بعضو يمثل أخوانه في مجالس الادارات ومنحهم نسباً من الأرباح على أساس الأسلام لا على أساس غيره كما دعا له الامام مالك رضي الله تبارك وتعالى عنه .

واذا كان البلد بحـــاجة لمزيد مـــن النهوض بامكانيته وانتاجه وايجاد العمل وتحقيق تكافؤ الفرص بين الجميع فان الارتفاع بمستوى العامل الصحي والمعيشي والتعليمي أمر تحتمه الانسانية وتفرضه العـــدالة ويتطلبه الدين الحق وكم يكون رائعـــاً من الدولة أن تفرض على المؤسسات والمصانـــــع والشركات والمموليين الذين يملكون الملايين ولا يمنحون منها شيئا للذين يهبونها لهم من عرقهـــــم وأعصابهم ودموعهم كم يكون رائعاً ان تمنع الدولة بالنظام الذي تحميه القوة كل فصل تعسفي تفرضه شهوة التسلط لدى صاحب العمل وان تمنح المكافأة السنوية للعامل وان تقيم المحاكم الصناعية التي ضمها القانون بين دفتيه منذ عامين ولم تقم منها محكمـــة واحدة صناعية تعطي العامل حقه وتنصفه كلمـــا ظلم أو اسيء اليه .

السيـاسة الغربية

نحن لا نستوحي فكرنـــا السياسي من تعليق اذاعي ولكننا نستوحيه من القرآن وحده وعليه فان علاقاتنا بين الدول العربية الشقيقة بـــل دول البلاد الاسلامية كافة ان تكون قـــائمة على اخوة خالصة بعيدة عن المهاترة والسباب والشتيمة وكل الذي نأمل ونعمل من اجـــله ان تقوم بين اجزاء الوطن العربي الكبير وحدة صادقة تبدأ بالصبر على المكروه وتنتهي بالصفاء المطلق لتكون النواة الاولى نحو وحدة كبرى بين اجزاء الوطن الاسلامي الاكبر الذي لا يمتد من المحيط الى الخليج فحسب وانما من المحيط الى المحيط .

ونحسب ان الخطأ الكبير الذي وقعت فيه في كثير من الاحيان الدول العربية او بعضها تجاهلها للطاقة الاسلامية الكبرى كما وكيفا وما ذلك الا لمجاملات بعيدة كل البعد عن النظرة السياسية الثاقبة التي افقدتنا طاقة جبارة من الرأي العام والثروة البشرية الضخمة التي تمد لنا اليد والساعد للعمل والبناء . وما حديث معالي وزير الخارجية عنا ببعيد حين اكد ان اقتراحا

عربيا قد خذل بتعيين حارس على املاك العرب في فلسطين ولم يساندنا فيه الا دول البلاد الاسلامية وعلى رأسها افغانستان وباكستان واندونيسيا التي افتتحت لنا مفوضية في هذا البلد مدة اربع سنوات على الاقل ولم تجد التجاوب من البلد الفقير الذي لا يملك مالا والذي اجاز لنفسه ان يفتتح سفارات عدة في بلدان كثيرة قد لا يربطنا بها الا وجودها على سطح الكرة الارضية مما اضطر حكومـــة اندونيسيا ان تغـــلق مفوضيتها في هذا البلد وان تعلن للناس ألمها واساها من معاملة الاخ لاخيه فـــالى مزيد من التعاون بين اجزاء الوطن العربي الكبير والوطن الاسلامي الاكبر ندعو بكل ما نملك من قوى ولا بد ان نطبق واقعيا في علاقاتنا مع الآخرين ما ورد في البيان الوزاري من مصادقة كل من يصادقنا ويعاون امتنا ومعاداة كل من يعادينا او يعادي امتنا .

الاسلام هو القاعدة الاساسية التي نرضى

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

واذا كنا نعلن اننا نؤمن بالاسلام عقيدة ونظاما وعملا فان موقفنا ممن لا يدينون بالاسلام واضح لا لبس فيه ولا غموض ولا زيغ فيه ولا عوج ذلك :

ان ابناء عمومتنا من المسيحيين يعيشون معنا في وطن واحد ونحن ملزمون دينا ان نعيش معهم في امن وسلام وطمأنينة وهناء لا يعكر صفونا وصفو امتنا طائفية بغيضة ولا عنصرية ممقوتة ولكننا صرحاء في كل ذلك نعلنه على اساس الاسلام اذ نؤكد ان الحديث عن عقيدتنا وان تبني افكارها هو امر طبيعي وقضية محتومة تلتقي مع عقيدة وعواطف الاغلبية الساحقة من جماهير امتنا في ديار العروبة والاسلام ولان مثل ذلك الحديث انما هو مستمد من المـــادة الثانية من الدستور الاردني الذي يشير ويؤكد ان دين الـــدولة الرسمي هو الاسلام . وقبل ذلك وبعده فاننا مأمورون دينا ان نؤمن بالاسلام وان ندعو لـــه وان نتبناه في مجالات الحياة كافة وفي مرافـــق الوطن اجمع (ان الدين عند الله الاسلام) .

وعليه فاننا نحب ان نؤكد ان كل من يدعو للعيش في امن وطمانينة بين ابناء هذا البلد دون تفرقة ولا ظلم ولا عدوان انما لا يستمد ذلك من رايه الشخصي كما يزعم البعض حين يتحدثون عن التسامح وكأن ذلك كان خلقاً منهم هم وانما لا يستمد ذلك من رأيـــه الشخصي وعواطفه الخاصة وانما ينبع ذلك من الاسلام المتسامح الكريم . اما الذين يحبون ان يرتبطوا بمـــا وراء الحدود وان يكونوا اعوانا للاستعمار شرقيـــه وغربيه سياسياً وعسكرياً وفكرياً مسلمين كانوا او مسيحيين فاننا سنكون حربا عليهم في هذا المجلس وفي كل مجال من مجالات هذا البلد الصابر المرابط الكريم

بقي امر هام نطالب الحكومة به ونصر عـــليه هو ان تعيد النظر في تعديل الدستور وخاصة ما يتعلق بسن القوانين المؤقتة اثناء عدم انعقاد المجلس الا فيما يختص بقوانين الطوارىء ومـــا له علاقة بالأحداث والمفاجآت الاضطرارية ... اذ لا يجوز بحـــال ان تتجاهل السلطة التنفيذية وجود السلطة التشريعية وتضع ما تراه دون الرجوع اليها .

كما لا يجوز بحال ان تظل الحياة النيابية في هذا البلد شكلا ومظهراً لا حقيقة ومخبرا ومن هنا فاننا نرى ان يصار الى تعديل سليم فيما يختص في هذا الموضوع بان تستقيل الحكومة التي تقدم على حل مجلس النواب في اية فترة من الفترات لتجري الانتخابات بعدها حكومة انتقالية محايدة .

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

واذا كان لا بد من مطلب محلي اقليمي يختص في اللواء الذي امثل فهي امور هامة اخيرة تختص باللواء والذي اصبح مهددا بمجاعة قاتلة وبطالة مدمرة

وجـــفاف في الزرع والضرع ومـــاء الشرب الذي به يعيشون ذلك هو لواء معان . . نأمل من الحكومة ان تعمل على ارسال نجدة سريعة لحفر الآبار الارتوازية والسماح بفتح الآبار التي حفرت وطمرت عن عمد من الخبراء الاجانب والاماكن موجودة والاسماء جاهزة والغاء التفكير الخطير الذي يقضي بتحويل وزارة الاشغال وزارة تخطيط واشراف فحسب لما فيه من اجحاف وقتل لالآف الابرياء من النساء والاطفال والعاجزين.

ولا يفوتني ان اشير الى ان الدولة الحاضرة قد قدمت من الخدمات العامة للواء في فترة قصيرة من الزمن ما لم يصنعه الآخرون ولكنـــا بحاجة لمزيد من ذلك واخص بالذكر الضرورة الملحة في العمل على تعبيد طريق عنيزة الشوبك والحي والطيبـــة ووادي موسى وكذلك اقامة مدرسة صناعيه في لواء معان الذي لا زرع فيه ولا تجارة ولا صناعة وانما يد عاملة ليس لها عمل . وفي المذكره التفصيلية التي تقدمنا بها لدولة الرئيس ما فيه الكفاية دون شرح هنا وتفصيل . لقد همس اناس في عرض الطريق ان اعطـــاء الثقة او حجبها انما يتعلق بأن يعطى لواء من الحقوق مالا يعطى لواء آخر احب ان اقول ان هـــذا ما يجري في ذهن اي مسؤول يتربع على دست الحكم في اي بلد عربي اتاح له هذا المجال ، ويا ضيعة البلد حين يجري مثل هذا التفكير ، وانا موقن بانه ليس بقائم وانه ليس بموجود .

وختاما فان رأينـــا الذي نقول وصراحتنا التي نعلن انما تندرج عن حكومات سابقة في هذا البلـــد فلا تحسبن ان لها الافضلية ولا تشمتن فيما نعلـــن من حق وصراحة ووضوح لان موقفنا معها سيكون نفس الموقف لو قدر لنا ان نلتقي .

وختاما وفي ظل قول الله الكريم لرسوله « وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهوائهم واحذرهم ان يفتنوك عن بعض ما انزل الله اليك »

نعلن حجب ثقتنا عن الحكومة متمنين لها التوفيق في رضوان الله وخدمة هـــذا البلد المرابط الكريم ضارعين الى الله صادقين ان يلهم الحسين كل رشاد وان يريه الحق حقا ويرزقه اتباعه ويريه الباطل باطلا ويرزقه اجتنابه وان ييسر له وهذا امل الامة جميعاً بطانة صالحة تدله على كل خير من اجل بنـــاء هذا البلد وخدمة هذه الامة والله غالب على امره ولكن اكثر الناس لا يعلمون .

مشهور الضامن ، عبد المجيد الشريدة ، يوسف العظم

الرئيس: الشيخ مشهور الضامن غائب يشطب

(وشطب اسم فضيلة الشيخ مشهور الضامن)

الرئيس : والآن ارفع الجلسة للاستراحة

« ورفعت الجلسة وبعد انتهاء فترة الاستراحة عاد المجلس بعدها للانعقاد »

(١١)

الرئيس : نعود لمواصلة البحث والكلمة الآن للسيد نجيب ارشيدات .

السيد ارشيدات نائب اربد :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

ارجو ان اعلن سلفا باني ما جئت الى هـــذا المجلس لاحقق هدفا خاصا او مصلحة شخصية ، كما اني لست حاقدا او موتورا او مستوزرا وقد جئت لاعمل في سبيل المصلحة العامة بدافع من الشعـــور الوطني ولاسهم في بناء هـــذا البلد من اجل خيره واعلاء شأنه ليكون نواة طيبة للوحدة العربية الشاملة التي يهدف اليها كل مواطن صالح ، بهـــذه النفسية وبهذه الروح سوف اناقش البيان الوزاري .

ان هذه الحكومة من حيث الشكل الدستوري تعتبر جديدة تألفت بعد انتهاء الانتخابات النيابيـــة العامة وانعقاد هذا المجلس الكريم والقاء خطاب العرش

السامي ولكنها من حيث الواقع نفس الحكومة التي تالفت قبل ما يقارب العام باشخاصها لولا التعديل البسيط الذي جرى عليها بادخال احد النواب الجدد وزيرا فيها ، والتغيير البسيط ايضا ببعض الحقائب الوزارية ، ولهذا فان مناقشة البيان لن تكـــون على اساس ما تعمله الحكومة في المستقبل فحسب بل وعن اعمالها السابقة ايضا .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

انى اشارك الحكومة في نظرتها الى العنعنات العنصرية والاقليمية والطائفية واعتبرها خيانة قومية وعمالة للعدو ، فكلنا في هذا البلد اسرة واحدة تسعى الى الخير متكاتفة متضامنة لا يفرق بينها مفسد او حاقد

اما بالنسبة للحريات فانها في هذا البلد ليست مصانة ولا محترمـــة فحجز حرية المواطن سهـــل وميسور ، ان تقريرا بسيطا من احد جنود المباحث يسند فيه لاحد المواطنين بدون حق تهمة الحزبيـــة او معارضة النظام القائم كاف لالقاء القبض على ذلك المواطن وزجه في السجن اياما او اسابيعا وربما اشهرا بدون تحقيق او محاكمة ، كيف يمكـــن للانسان ان يكون حرا وقانون الدفاع ماثلا كالسيف فوق راسه ان المادة التاسعة المكررة من هذا القانون تبيح لرئيس الوزراء او من ينيبه القاء القبض على اي انسان مهما كانت صنعته ووضعه في السجن بلا سبب وبـــدون بيان الاسباب ، ان الحرية — ايها الاخوان — اثمن ما يطلبه الناس وانا افضـــل الف مرة ان ابيت على الطوى وانا حر من ان آكل اطيب الماكولات وانا مقيـــد .

وثالثة الاثافي ، ان الحكومة استدعت شخصا المانيا وسمته خبيرا بمقاومـــة الشيوعية وسرعان مـــا اصبح لهذا الخبير حقوقا واسعة منها التحقيق مع اي انسان — حتى ولو لم يكن شيوعيا — واعطاء الرأي باحوال الناس فهو الذي يامر بالتوقيف وبالافراج وهو الذي يمنـــح شهادة حسن السلوك وهو الـــذي يسلبها وبالنتيجة فهو الآمر الناهي غير مقيد بقيد وكأن كلامه منزل من السماء وكأن تقاريره قرآن او انجيل.

قبل ان تأتي هذه الحكومة للحكم كانت حرية السفر مقيدة اذ كان يتوجب على المواطن الذي يرغب السفر الى الخارج ان يحصل على تصريح خطي مـــن دائرة الامن العام او من وزارة الداخلية ، فلـــما جاءت هذه الحكومة اصدرت بلاغا اباحت به حرية السفر بلا قيد او شرط ، ولقد صفق الناس وهللوا لهذا البلاغ ، الا انه اتضح بعد قليل ان ذلك لم يكن الا للاستهلاك المحلي فقط ، فلقد اعيد كثيرون من المواطنين من الحدود وانزل بعضهم من الطائرة وهي على اهبة الطيران لانهم لا يحملون تصاريح بالسفر .

يضاف الى كل ما سبق فان هنـــاك قوانين استثنائية اخرى ما زالت قائمة ومعمولا بها تقيـــد حرية المواطنين.

ولهذا فانى اطالب الحكومة باطلاق الحريات والغاء القوانين الاستثنائية وعزل الخبير الالمانى سيما وان لدينا في جهاز الامن العام عناصر طيبة مخلصة يمكنها ان تقوم مقامه بسهولة .

اما قانون الانتخاب فاني اشارك الحكـــومة بضرورة تعديله وسد الثغرات الكبيرة الموجودة فيه والتي ظهرت في اثناء تطبيقه عمليا وساتعاون مـــع الحكومة باعتباري قـــانونيا في ذلك . واني ارحب ترحيبا حارا باعطاء المرأة حق الانتخاب ولكـــن ضمن شروط لا اشك في ان زملائي النواب المحترمين يوافقوني عليها وهي ان يعطى الحق للمرأة التي تحمل الشهادة الابتدائية على الاقل .

اما قانون الاحزاب الذي ترغب الحكومة في اعداده وتقديمه للمجلس فساترك امر التعليق عليه

هكذا في الاصل

حتى يصل الى المجلس ، علما باني افضل ان يبقى قانون الاحزاب الحالي قائما ومعمولا به ولا موجب لاصدار تشريع جديد بهذا الخصوص .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

ان الخدمات العامة ليست موزعة توزيعا عادلا ذلك لان كثيرا من القرى خالية من المدارس الابتدائية والعيادات الصحية كما ان طرقاتها سيئة للغاية ؛ ولقد رأيت بام عيني عشرات الطلاب الذين لا تتجاوز اعمارهم العشر سنوات يذهبون من قراهم الى قرى اخرى تبعد عنها بضع كيلومترات لتلقي العلم معرضين انفسهم للبرد القارص في ايام الشتاء والحر الشديد في ايام الصيف وهذا بطبيعة الحال يؤثر على حالتهم الصحية كل التأثير ، زد على ذلك ان عددا كبيرا من القرى ليس فيها مدارس ثانوية كاملة واهلوها فقراء لا يستطيعون ارسال ابنائهم للمدن لاتمام تعليمهم فيضطرون الى اخراجهم من المدرسة ، ولو توفرت المدارس الثانوية في القرى مثل المدن لارتفع مستوى التعليم فيها وكان على الحكومة ان تلاحظ ذلك وان توليه عنايتها اللازمة .

كما ان قرى كثيرة خالية من العيادات الصحية واذكر على سبيل التمثيل لا الحصر قرى بقضاء الكورة التي تضم ما لا يقل عن عشرة الاف مواطن ليس فيها عيادة صحية واحدة فلو اصيب احد المواطنين في احداها بجرح بليغ فانه سيموت حتما من تأثير النزيف لعدم وجود من يضمد جرحه بشكل فني علما بان اقرب مركز صحي موجود في بلدة دير ابي سعيد التي تبعد عن اقرب قرية منها بضعة كيلومترات هذا وقد شاهدت الطريق التي تربط القرى المذكورة ببلدة دير ابي سعيد فوجدتها طريقا وعرة لا تسلكها السيارة الا بكل صعوبة ومع ان المسافة بينها وبين ابعد قرية وهي — جديتا — لا تزيد عن عشرين كيلومترا فقد قطعتها السيارة بساعتين ونصف الساعة واؤكد ان يد الاصلاح او حتى الصيانة لم تمتد الى هذه الطريق منذ سنوات ولم ترسل هذه الحكومة لها — في العام الماضي — عاملا واحد من اجل تسويتها او اصلاحها او صيانتها .

وهناك طرق اخرى متعددة ليست بأحسن حال من الطرق الانف ذكرها وتحتاج ايضا الى اصلاح سريع .

هذا كله عدا عن الطرق الفرعية التي تربط بعض القرى بالطرق العامة ولا اريد ان اذكر اسماء هذه القرى لضيق المجال .

ولهذا فانى اطالب الحكومة بانشاء عيادات صحية في القرى المذكورة وتعبيد الطريق التي تربط تلك القرى بالمركز وكذلك تعبيد الطريق التي تربط مدينة الرمثا بقرى قضائها . وبذلك يتوفر للمواطنين بعض الرعاية الصحية بانشاء العيادات ويسهل عليهم الوصول الى المدن لقضاء حاجاتهم الضرورية وتسويق منتجاتهم الزراعية مما يزيد نشاطهم لتوسيع زراعتهم وتحسينها بتعبيد الطرق .

ولا بد لي ان اشيد بعمل الحكومة عندما جرت المياه الى القدس بسرعة فائقة لم يكن احد ليتصورها كما اشكرها على مشروع مياه الازرق ، فلقد انقذت المواطنين من العطش في مدينة القدس بالمشروع الاول وستنقذ سكان اللواء الشمالي من العطش ايضا بالمشروع الثاني وقد اعلمني دولة رئيس الوزراء فاسرني بان هذا المشروع سوف ينتهي في شهر مايس المقبل — باذن الله — وان القرى الواقعة على طول خط البترول القديم من الازرق حتى غور الاردن سوف تستفيد منه .

ثم ان الانصاف يضطرني ان امتدح الحكومة رئيسها ووزرائها على نزاهتهم اذ لم اسمع أو لم يخبرني احد بأن احداً منهم قد مد يده واخذ قرشا واحدا بالباطل .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

ان واجب الوفاء للاسرة القضائية وتنفيذا للوعد الذي قطعته على نفسي امامهم ان ادافع عن حقوقهم يجبرني ان اطالب الحكومة بالحاح وبشدة ان تنصف هذه الفئة ، ان القضاة في هذا البلد يذوقون مرارة العيش فرواتبهم ضئيلة ومسؤولياتهم جسيمة وحقوقهم مهضومة حتى اصبحوا وكانهم كمية مهملة ليس لهم من يعتني بهم او يرعى شؤونهم ، ان المهندسين والاطباء يزاولون اعمالا حرة في غير الدوام الرسمي ويأتيهم دخل لا بأس به يساعدهم على العيش وباقي موظفي الدولة — ولا سيما الكبار — منهم يتقاضون مكافآت واجورا على اعمال اضافية يقومون بها كأن يكونوا اعضاء في الشركات ذوات الامتياز التي تساهم الحكومة بها ، او ينتدبوا لاعمال بالاضافة الى وظائفهم وكل ذلك ممنوع عن القضاة فهم يتحملون الغرم وليس لهم قسط من الغنم وهم يعيشون على الوعود التي قطعت لهم من الحكومات السابقة وكنت اعتقد بان الحكومة الحالية — التي تضم اربعة من القضاة السابقين كما تضم عددا من الشباب الواعي الذي يقدر المسؤولية — سوف تنصفهم وتعطيهم العلاوة القضائية التي كانوا يطالبون بها والتي لا تساوي في مجموعها نفقات سفارة في محل لا لزوم لفتح سفارة فيه او نفقات حفلة من الحفلات التي تقيمها الحكومة بين الحين والآخر والتي تكلف آلاف الدنانير ، الا ان هذه الحكومة وقفت منهم كما وقفت باقي الحكومات ، واني لأذكر وزراء العدلية والمالية والمواصلات والداخلية عندما كانوا قضاة الى عهد قريب جدا وكيف كانوا يطالبون بالعلاوة القضائية بالحاح كما يطالب بها القضاة الآن واطلب اليهم ان يكونوا عونا للقضاة على تحقيق مطلبهم البسيط .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

ان في بلادنا الكثير من الخيرات والثروات المعدنية فالحديد والنحاس ومعادن اخرى كثيرة موجودة في جبال عجلون والبترول موجود بلا شك في ارضنا وكان على الحكومة ان تستدعي خبراء من دول محايدة للتنقيب عنه وعن المعادن الاخرى بشرط ان يكونوا غير تابعين لاحدى الدول الاستعمارية التي لها مصالح بالشرق الاوسط وان لا يكونوا مربوطين بشركات البترول العالمية التي يهمها ان لا نعثر عليه في بلادنا حتى تبقى سوقا لمنتوجاتها .

كان على الحكومة ايضا ان تنفق جزءاً من المعونة الامريكية التي نتلقاها سنويا في انشاء المصانع واقامة المشاريع التي تدر على البلد دخلا قوميا ثابتا يغنينا في المستقبل القريب عن المعونات الخارجية ، علما بان امتناع الدول التي تقدم لنا المساعدات عن ادائها يؤدي بنا الى كارثة ويجعلنا في حالة يستحيل الخروج منها بسلام .

عندما باشرت الحكومة عملها منذ عام تقريبا اصدرت قانونا يسمح لها بتطهير الجهاز الحكومي وبالفعل فقد طردت بعض الموظفين واحالت الآخرين للتقاعد بمقتضى هذا القانون ولكنها لم تكن موفقة في ذلك ، صحيح ان سبعين بالماية من هؤلاء الموظفين على الاكثر كانوا مستحقين لهذا العقاب ولكن جيوب فساد كثيرة غير خافية على احد حتى ولا على الحكومة ما زالت عاملة في الجهاز وكان الاولى بالحكومة ان تنظف الجهاز تنظيفا كاملا طالما والفرصة كاملة والوقت كاف .

كل ما ذكرته آنفا يتعلق بالوضع الداخلي .

اما في السياسة الخارجية فاني ارحب بالسياسة القائلة بمعاداة من يعادينا ويعادي امتنا ومصادقة من يصادقنا ويصادق امتنا ويا حبذا لو ان الحكومة سلكت

هذا المسلك ، فهناك دول تعادي امة العرب فقد اعترفت باسرائيل – عدوة العرب الاولى وامدتها بالاغذية والمساعدات المادية والعسكرية – في الوقت الذي تقاطع اسرائيل كل الدول العربية ومن جملتها الاردن – ومع ذلك فان حكومتنا على علاقة حسنة بهذه الدول تبادلها الود والحب ولها فيها سفارات ومفوضيات وفي بلدنا لها مثل ذلك ثم ماهي الصداقة التي تربطنا بحكومة فرموزا او فيتنام الجنوبية وما شابهها مثلا من دول العالم لنقيم فيها سفارات ومفوضيات تاركين دول امير كا اللاتينية وفيها اعداد كبيرة من المغتربين العرب ودول اخرى غيرها يمكن الاستفادة منها في المجالات الدولية لمساعدتنا بقضية العرب الكبري – قضية فلسطين – .

اما علاقتنا بالدول العربية فقد ساءت بل وتردت في عهد هذه الحكومة حتى اصبح الاردن وكانه في عزلة عن العالم العربي ، لولا الاتفاق السعودي الاردني الذي ابرمته الحكومة منذ عهد قصير ، وكان على الحكومة ان تمد يدها بحسن نية الى الدول العربية الشقيقة وتحسن علاقتها بها ، ففي ذلك مصلحة لنا وللعرب جميعا سيما وان قوة هائلة قوامها الصهيونية العالمية والاستعمار الغربي تواجهنا في الوطن المحتل لا يمكن مجابهتها الا بالتضامن والاتفاق العربي .

لما اسلفت يؤسفني ان احجب الثقة عن هذه الحكومة .

(١٢)

الرئيس : الكلمة الان للسيد حزبون حزبون

السيد حزبون نائب بيت لحم :

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

أود ان ابدأ كلمتي بتوجيه الشكر الى هذه الحكومة على ما اباحته للشعب من حق التعبير الحر عن ارادته باجراء الانتخابات الاخيرة في جو من النزاهة والتجرد وعدم التدخل الأمر الذي كان له الأثر الاكبر في تشكيل مجلس النواب من هذه النخبة الطيبة من رجالات البلاد ، وانني آمل في ان يكون لهذه السابقة أثرها في اقامة صرح النظام الديمقراطي السليم في هذا البلد .

لقد عبرت الحكومة في بيانها الوزاري وفي كل التصريحات والمناسبات التي سبقت البيان الوزاري عن تبنيها لقضية العرب الاولى – قضية فلسطين – واعتبرتها محور سياستها وموضوع عملها واساس تفكيرها ومضمون خططها ، وانا اذ اشكر لهذه الحكومة هذا الاهتمام الكبير ، اجدان الواجب يقتضي ان اضع امام انظار الزملاء وانظار الحكومة والشعب رأيي في هذا الموضوع .

نحن ندرك بان الاردن وهو يتحمل اكبر المسؤوليات والتبعات التي ترتبت على القضية الفلسطينية وان الاردن وهو يخطط ويحشد الجهد الوطني من اجل انتزاع الحق العربي في فلسطين ، انما يعالج قضية عربية في الدرجة الاولى ، نتائجها تصيب العرب في كل اقطارهم ومسؤوليتها تقع على كواهلهم جميعاً وبدون استثناء . الاردن يعالج قضية اصابت الشرف العربي في الصميم ، ومست كبرياء المواطن العربي في كل ارض وهددت مصائر العرب في كل مكان.

هذه القضية ، ليست من نوع نستطيع ان نعالجه منفردين ، وليست من القضايا الصغيرة التي يكفي فيها جهد بلد واحد ولا حشد قوى العرب في اي قطر منفردين وانما هي قضية لا يكفي فيها الا الجهد العربي الكامل الموحد ، والنضال العربي الموحد والتضحيات العربية الموحدة .

هذه القضية – قضيتنا الاولى تفرض علينا في حياتنا الداخلية وحياتنا العربية وحياتنا الدولية على حد سواء ، وهي تفرض اسلوباً في تفهم هذه القضايا

ومعالجة هذه القضايا بحيث يتم الحشد العربي ويتوحد الجهد العربي ، ويقيم في بلادنا النظام الكفيل بجعل مخططاتنا قادرة على الصمود في المعركة مع اسرائيل .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

لا شك في ان تحقيق الرسالة القومية في الحرية والوحدة والحياة الافضل هي السبيل الاقوم لبلوغ الغاية التي يصبو اليها كل العرب لخلق كل الظروف الملائمة للانتصار في معركتنا القادمة في فلسطين .

ولكن هل نستطيع ان نحقق الرسالة القومية منفردين ، هل نستطيع ان نحشد الجهد العربي منفردين هل يتاح لنا النصر في معركة ندخلها ونحن على ما نحن عليه من تفرق في الاتجاه والنزعات ومن تنابذ وتباعد ؟ لقد سئمنا كما سئم كل العرب هذا الجو المتجهم الذي تتصف به علاقات العرب ، وهذا الشتم والاقذاع نتبادلها على امواج الاثير فيما صغر وما كبر ، وكان قضية العرب كلها تلخصت في البحث عن الشتائم لنتبادلها ونسيء بها الى بعضنا البعض .

انني اطالب الحكومة بان تعمل وبكل وسيلة ومهما كلفها من جهد ووقت وتضحية على تحسين علاقاتنا بكل البلاد العربية وبدون استثناء وان توقف فوراً كل اذاعة او تعليق من شأنه ان يزيد الفرقة بيننا وبين اخواننا العرب لنهيء بذلك الفرصة المناسبة لوصل ما انقطع بيننا وان نسلك في علاقاتنا العربية سلوكاً يؤكد اهمية الوحدة كمصير والوحدة كسبيل للوصول الى النصر في معركتنا القادمة مع اسرائيل .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

اذا كنت اعتقد بان توحيد الجهد العربي امر اساسي في الوصول الى مرحلة حاسمة في نضالنا من اجل الانتصار في معركة فلسطين ، فانني اجد بان علاقاتنا الدولية ينبغي ان توضع على اساس جديد وفهم جديد قائم على فهمنا لمصلحتنا في معركة فلسطين والنصر في هذه القضية .

لقد عرفنا موقف الدول الغربية منا ومن اسرائيل وذلك ما لا يحتاج الى براهين ودلائل ، الا ان من فرضوا علينا صداقتهم التقليدية ، كانوا وما يزالون يعملون ويخططون على اساس تأمين كل اسباب الحياة لاسرائيل – عدوتنا ومغتصبة وطننا – وعلى افشال كل مخطط نضعه للقضاء على هذا السرطان الخبيث الذي اقاموه في بلادنا .

اذا كنا نصادق من يصادقنا ، ونعادي من يعادينا ، فان المعسكر الذي نصادقه هو نفسه الذي يزود اسرائيل بالصواريخ والقوى النووية ويدعم كل موقف لها في كل مجال دولي .

انني ادعو الحكومة لان تنهج مع علاقاتنا الدولية نهجاً محايداً وصديقاً مع كل دولة سواء كانت شرقية او غربية ، طالما ان هذه الصداقة تبذل في سبيل خير وطننا ومصلحة معركتنا وطالما انها لا تكلفنا من مستقبل امتنا ومستقبل معركتنا اية اخطار ، وان نلجأ الى التفاهم والتعاون مع كل قوة دولية لدعم موقفنا وتأكيد حقنا وللتعاون غير المشروط في سبيل تطوير بلادنا وزيادة طاقتها النضالية ورفع مستوى مواطنينا .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

ان كل جهد صادق يستهدف التعبئة الوطنية من اجل استرداد وطننا السليب ، لا بد وان يتفاعل مع الشعب ويؤمن اشتراكه الاكيد الحقيقي في هذه التعبئة ، وان الجهد الحكومي مهما بلغ من الجدية والقوة ، لا بد له من ضمانته الاساسية الاولى ، وهي الشعب وتعاونه الحر .

انني اعترف لهذه الحكومة مشكورة ، بانها ازالت الكثير مما كان يشكو منه الشعب في هذا البلد

ولكنها مدعوة ايضاً لعمل الكثير من اجل ازالـــة ما هو موضع شكوى .

ولعلي لا اقول جديداً اذ ألفت نظر الحكومة الى اهمية اتاحة الحرية امام المواطنين كاملة في ان يعبروا عن ارائهم في الكلام والكتابة والصحافة دون ان يعرضهم ذلك الى ما يمكن ان يمس حريتهم وكرامتهم ، والى اهمية فتح باب التنظيم امـــام كل الناس ليشتركوا ويتعاونوا في خدمة هذا البلد بالطريقة التي يؤمنون بانها صحيحة وسليمة ، وتتفق مع ما يحسون به من حاجة ومع ما يعتقدون .

ان ما وعدت به الحكومة من تقديم مشروع قانون التنظيم الحزبي ، وعد نقدره ونرحب به ونتمنى ان يكون مشروعاً واسع الصدر قادراً على فهـــم احتياجات الوطن والمواطنين ، مستوعباً للتجربة التي مرت بالبلاد خلال السنوات الاخيرة .

انني اطالب الحكومـــة بان تؤمن استقـــلال السلطات ولا سيما السلطة القضائية في البلاد وان تعمل على تدعيمها ورفع مستوى القضاء والقضاة وان تقيم الحاجة المادية وتيسر لهم السبيل لاحقاق الحق بمعزل عن هموم الحياة وتكاليفها .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

تعلمون ولا شك بأن الجاليـــات العربية في الامريكيتين ، ولا سيما الجاليـــة الأردنية تشكل امكانيات ضخمة ، قادرة على خدمة قضايانا ودعم برامجنا ومشاريعنا بصورة قل لغيرنا من الشعوب أن تتوفر له مثلها . ومع ذلك وبالرغم من الاقوال الكثيرة فلا نزال نهمل هذه الجاليات اهمالا الجـــأ بعض افرادها الى سفارات اسرائيل يستعينون بها على قضاء حوائجهم ، حيث لا يجدون لنا قنصلية يلجأون اليها.

انني ادعو الحكومة أن تبادر فورا الى تعيين القناصل الفخريين للأردن في جميـــع بلدان امريكا الجنوبية وفي مراكز تجمع جالياتنـــا ، لنتمكن من الافـــادة من جهودهم الكثيرة وامكانياتهم العظيمة لتجنيدها في خدمة الوطن وقضايانا .

ان ما قامت به الحكومة من اجراءات لتطهير جهاز الدولة وتأمين فعاليته ونظافته أمر يدعو للشكر ولكن هذا الجهاز يتطلب المزيد من الاصلاح والمزيد من العناية ، ومن ثم اعطاء الجهاز الصالـــح الحصانة الحقيقية التي تتيح لهذا الجهاز أن يعمل دون قلق أو خوف أو تسلط .

كذلك ارغب في لفت نظر الحكومة الى ضرورة زيادة مخصصات دائرتي السياحة والاثـــار بحيث تستطيعان فعلا القيام بواجباتهما الكبيرة والضخمة التي تترتب على اعتبارنا الثروة الأثرية والسياحية في بلادنا من أهم الثروات واكثرها جدوى ، واغناء هاتين الدائرتين بالكفاءات والفعاليـــات التي تجعل عملهما مثمرا ومنتجا .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

أود اخيرا أن استعرض بعض مطالب المنطقة التي امثلها ، وهي ان كانت تخص منطقة بيت لحم فانها مطالب للبلاد باكملها .

١ — ان الطريق الموصلة بين القدس وبيت لحم والتي تعبر من فوقها اهم حركة سياحية في الاردن طريق سيئة ، خطرة ، لا بد من استبدالها بطريق سياحية كتلك التي انجزت بين عمان والقدس وتجعل من زيارة مدينة المهد زيارة مأمونة ومريحة ، ومتكافئة مع أهمية هذه المدينة المقدسة .

٢ — لعلي لا اذيع سرا اذا قلت بـــأن منطقة بيت لحم باكملها لا توجد فيها مدرسة واحدة من مدارس الحكومة تحتل بناء تمتلكه الدولة ، وانما هي جميعاً بيوت مستأجرة لا تتوفر فيها ابسط الشروط اللازمة لاعتبارها مدارس لذلك فانني اطالب الحكومة بأن ترصد المخصصات لبناء المدارس الرسمية في بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور وقراها .

٣ — ان منطقة بيت لحم ، تكـــاد تكون محرومة من البعثات الرسمية اذا ما قورنت بغيرها من المناطق ، في حين انها بامس الحاجة الى زيادة كفاءة ابنائها ومشاركتهم في حياة البلاد وبناء مستقبلها ، لذلك فانني اقترح على الحكومة أن تبادر الى اعادة النظر في سياسة البعثات بحيث تقسم البعثات عـــلى المناطق بحسب عدد سكانها لا بحسب أي اعتبار آخر .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

انني اذ اتفاءل بهذه الحكومة ، واذ آمـــل أن تحقق المطالب التي عبرت عنها في كلمتي هـــذه ، امنحها ثقتي لتتمكن من العمل ، ولتبرهن انها جديرة بثقة هـــذا المجلس ، ووفق الله الرئيس وحكومته ، ووفقنا جميعا لكل ما فيه خير لهذه الامة وعز لهذا البلد في ظل سيدنا الحسين العظيم .

(١٣)

الرئيس : الكلمة الان للسيد خليل السلواني

السيد السلواني نائب القدس :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

كنت وانا خارج هـــذا المجلس استمع الى شكاوى الناس وانتقاداتهم الصريحـــة للحكومة ، وموقفها في كثير من القضايا العربية الهامة التي لا تشغل بال كل اردني فحسب ، بل بال كل عربي يعيش تحت سماء الوطن العربي الكبير .

ولما قدر لي ان انال ثقة اخواني من المواطنين الكرام الذين احظى اليوم بشرف تمثيلهم والنيابة عنهم كان من الواجب علي ان اصدقهم ما عاهدت الله عليه ، فاكون لسان حالهم الذي ينقل الى المسؤولين كل ما تجيش به نفوسهم من آلام وآمال وما تفيض به قلوبهم من عواطف ورغبات .

وانني في هذا اليوم الذي اقف فيه تحت قبـــة هذا المجلس الكريم لاناقش بيان الحكومة الذي تطلب ثقة الامه على اساسه لارى ان من اصدق الواجبات علي ان اصدق هذه الحكومة الموقرة الحديث ، وبذلك اكون قد اديت ضريبة المواطن الصالح الذي يضع مصلحة بلاده وامته فوق كل اعتبار ، ولا احسب اعضاء هذه الحكومة الكريمة الا مقدرين لمثل هـــذه المصارحة ، التي لا تعرف ملقا او رياءا ولا لبساً او التواءا . وليس بخاف على احد منهم ذلك المثـــل العربي القديم الذي يقول (صديقك من صدقك لا من صدقك) .

لقد لاحظت بعين الاهتمام ان البيان الذي تلاه دولة الرئيس في الجلسة العلنية جاء منصبا على القطاع الداخلي في الاردن العزيز مما جعل باب الامل مفتوحا امام كل مواطن لينظر منه الى تحقيق العداله الاجتماعية والقضاء على مشاكل الفقر والحرمان وقد جاء خلوا تقريبا من سياسة الحكومة الخارجية مكتفيا بان مر عليها مرور الكرام حين اشار اليها اشارة غامضة لا تكاد تسمن ولا تغني من جوع ، وليس من شك ان من حق المواطن في هذا البلد ان يطلع على السياسة الخارجية لهذا الوطن الذي يؤمن به ويعيش له ويضحي في سبيله بالنفس والنفيس ، وكان جديرا بالحكومة الموقرة الا تغفل عن هذا الحق الذي يروي ظمأ هذا المواطن وتعطشه الى معرفة الكثير الكثير من كل ما يتعلق بالاردن العزيز من قريب او بعيد ، ولو فعلت الحكومة هذا لوفرت على المواطنين حيرة ودهشـــة واستغرابا ما كان اغناه عنها !

ولما كنت انا أومن كما يؤمن غيري ان القطاع الخارجي متمم للقطاع الداخلي وان كـــلا الميدانين

يفضي كل منهما الى الاخر جئت وانا ارسم اكثر من علامة استفهام عما في نية الحكومة ان تقوم به في هذا المضمار .

وعلامة الاستفهام الكبيرة التي اضعها في صدر بياني هذا بشأن قضية «فلسطين» فلسطين الجريح التى عمل الاستعمار البغيض على انتزاعها من هذا الوطن العربي العزيز وهي قلبه النابض الذي لا معنى لحياة العرب بدونه .

لا اقول جديدا اذا ما قلت : ان قضية فلسطين لا تحل بالخطب المؤثرة ولا بالتصريحات المدوية ولا بالعواطف الجياشة ، فما اكثر ما قيل في فلسطين ! وما اكثر ما صرح عن فلسطين فما ردها الينا لا هذا ولا ذاك .

ولا اكون قد اتيت بجديد حين اقول : ان السبيل الوحيد لاسترداد هذا الجزء السليب من الوطن العربي الكبير هو التعاون العربي الاوثق بين مختلف اجزاء الوطن العربي الذي يشكل الاردن جزءا لا يتجزأ منه هذا التعاون الذي ستنبثق عنه الوحدة العربية الشاملة التي نتطلع اليها جميعاً .

وهذا مـا آمنت به الحكومة واعلنت عنه في كتابها الابيض كما اشعر ان كل مواطن عربى يعيش تحت سماء هذا الوطن العربي الكبير يؤمن بـأن هذا هو السبيل الوحيد وليس من سبيل غيره مطلقاً .

نعم ايها الزملاء الكرام ، فليس هذا ولا ذاك بجديد ولكن الجديد الذي اريد ان اقول ولا احسب احداً يخارج عني في هـذا القول ، هو ان الايمان ليس مجرد عقيدة ثبتت في قلب صـاحبها وكفى ، وانما الايمان كما عرفه محمد بن عبدالله هو ما وقر في القلب وصدقه العمل .

انني لم اجد في بيان الحكومة ولا فيما قامت به من اعمال خلال الفترة التي تولت فيها زمام الحكم ما يشعر بأنها آخذة في تهيئة الاسباب المؤدية الى ارجاع حق العرب المغتصب في فلسطين ، ولا هي ماضية في توفير الوسائل واتخاذ الخطوات التي تضمن ان تصل بنا الى التعاون العربي الأوثق ذلك السبيل الذي يكفل محو العار ورد الاعتبار بانقاذ فلسطين ، ومن هنـا كان الايمان بذلك السبيل مهما كان قويـا ايمانا لم يصدقه العمل وهو ايمان لا يجدينا نفعاً لا في قليل ولا في كثير .

لقد تحدث البيان الحكومي عن التعبئة القومية في الداخل حديثا مسهبا ، ثم المح في ايجـاز الى ان الهدف الاول من هذه التعبئة القومية هو تمكين الاردن من القيام بواجبه المفروض عليه لاسترداد فلسطين .

والحديث عـن استرداد فلسطين شيء جميل يبعث في النفس الامل ولكن كيف يتم هذا ولما يقم بين العرب بعد نوع من التفاهم او التضامن او التعاون الذي آمنا بأن لا سبيل الى تحقيق هذا الامل بدونه ؛

ان الاردن في الحقيقة والواقع وكما جـاء في الكتاب الابيض قد استوعب النكبة الفلسطينية باشد وطأتها ، وعلى اوسع مداها . واستوعب مع النكبة آمال الشعب المشرد واماني الامة المتطلعة بعزم نحـو حقها المغتصب ، ولعل هذا الاستيعاب الذي يشعر به كل فرد من ابناء الاسرة الاردنية هو ما دعـا الحكومة الكريمة الى هذه التعبئة القومية ليكون الهدف الاول منها القيام بواجبنا نحو فلسطين وكم كنت اود ان تكون اثار هذه النكبة التي نلمسها في هـذا البلد اكثر من غيرنا ، وقد استوعبها هذا الجزء من الوطن العربي باشد وطأتها حافزا للحكومة الاردنية على ان تخطو في سبيل التعاون الاوثق بين مختلف اجزاء العالم العربي خطوات سريعة وجريئة مـا دامت تؤمن ان هذا هو السبيل الوحيد لعودة فلسطين اما ان تغض الطرف ، عن مثل هذه الخطوة فهيهات هيهات ان

نستطيع عمل شيء ، اقول هذا حتى وانا اعلم ان كل مواطن في الاردن العزيز سواء اكان لاجئا او مقيما على اتم استعداد لأن يقول مشيرا الى وطنه السليب . هذا حقي ؛ وان يضع الى جانب هذه الكلمة حياته دون تردد او وجل . ولكن ماذا عسى ان تجدي مثل هذه التضحيات ونحن وحدنا في الميدان ؟ ثم مـاذا عسى ان يجدينا تحسس آثار النكبة حينا ، واستيعابها باشد وطأتها حيناً اخر ونحن متقيدون بالمعونات الخارجية التي تربطنا بها ربطاً قويا مذلا جار حاتلك الدول التي خلقت اسرائيل ، واقامتها على اشلاء الكرامة العربية وعملت ولا تزال تعمل جاهدة لحفظها وتأمين سلامتها حتى تبقى شوكة في حلق هذا الوطن العربي الكبير ؟

ومن هنا اجدني مضطرا الى ان اصارح هـذه الحكومة بان من واجبها اولا وقبل كل شيء اذا ما كانت جادة في نواياها نحو فلسطين ان تعمل عـلى ايجاد التعاون والتضامن الموجودين في الوطن العربي كله ، بحيث يحل الوئام والمحبة والتضامن الصادق بيننا وبين اشقائنا العرب في كل مكان محل النزاع والشقاق والكراهية لنتمكن من الانطلاق في جرأة وقـوة وسرعة نحو هدفنا المنشود .

ولما كان من المتعذر خلق مثل هذا الجـو من التعاون بيننا وبين اخواننا العرب تعاونا وثيقا يهدف الى خير فلسطين وعلاقاتنا مـع بعض الدول العربية الكبرى مقطوعة كان من واجب هذه الحكومة ان تعمل جاهدة لاعادة مثل هذه العلاقات بين الاردن وجميع الدول العربية مهما كلفتها هذه الخطوة المباركة من جهد او تضحيات وبذلك نكون قد استقبلنا عهدا جديداً لا يبشر الا بالخـير من ناحيه ، ومن ناحية اخرى نكون قد خلصنا من هذا الوضع الذي نعيش فيه اليوم ، وليس يخاف على احد اننا ونحن في هذا الوضع الذي لا نحسد عليه ابدا انما نكون قد حققنا وعـلى غير قصد منـا هدفا من اهداف اسرائيل والاستعمار ، هـذا الهـدف الذي يتمثـل في ان تظـل الجبهـة العربية ممزقة تسودها الكراهية والحقـد .

نعم لقد تحدث البيان الوزاري عن فلسطين ؛ والتعبئة القومية التي رسمت من اجل فلسطين ودعوني اتساءل اين الطريق الى الوحدة والتعاون في بيـان الحكومة وهو الطريق الوحيد للوصول الى الهدف الذي لا معنى لحياة العربي بدونه ؟

ان الطريق الى هذا التعاون والحملات الاذاعية تشنها اذاعتنا على اخواننا العرب في الصباح وفي المساء حملات لا يفيد منها الا العدو الجاثم على صدر الوطن السليب ؟ ثم كيف يسمح المسؤولون لهذه الاذاعة ان تهبط من المكانة السامية التي كـان يجب ان نحرص عليها الحرص كله ، مكانة التوجيه والارشاد وبث الخبر الصادق الى هذا الحد من المهاترات والسباب والشتائم ؟ واذا كانت هنالك في بعض البلاد العربية اذاعات سمحت لنفسها ان تسف مثل هذا الاسفاف افما كان الافضل لنا نحن ان نترفع عن مجاراتها والسير في هذا المضمار معها ؟

وكيف توفق الحكومة الاردنية بين ما جاء في كتابها الابيض ان الاردن يؤمن للوصول الى التعاون العربي الاوثق بوجوب وقف حملات الكراهية التي اصبحت تهيمن على العلاقات العربية وتفت في عضدها وبين سماحها للمسؤولين في اذاعتنا الاردنية بان يسهموا في هذا الامر بنصيب وافر مما لا يزيد الشقة بـين العرب الا بعدا ؟

لقد كانت ثورة اليمن اهم مـا شهدت الامة العربية من احداث في العام المنصرم ؛ ولقـد كان للاردن من هذه الثورة موقف معروف معلوم ولا

اريد هنا ان اتناول موقف الاردن من ثورة اليمن ولا التعليق عليه باكثر من ان اتوجه بهذا السؤال :

ماذا جنى الاردن في موقفه مع الامام البدر الذي كان بالامس القريب عدواً لدوداً للاردن ومليكه ، وهو هو الذي وقف بالامس يحيي ذلك المدفع الذي قصف قصر الرحاب في بغداد فقضى على الاسرة الحاكمة في العراق باسرهـا من ابناء العائلة الهاشمية الكريمة .

ماذا جنينا من موقفنا مع البدر والحكومة تقول في بيانها انها ستبقى حريصة كل الحرص على التمسك بحق كل شعب عربي في التعبير عن ارادته الحرة واختيار النظام الافضل للحكم في بلده ؟

وعطفا على هذا التصريح دعوني اتساءل : هل اصبح البدر هو الشعب اليمني حتى تنفذ الحكومة تصريحها حرفيا . . ؟

ان ما جرى في اليمن لم يعد ان يكون عملية تحرر من حكم الأئمة ، هذا الحكم الذي كان وصمة عار كبرى لا في جبين العرب فحسب بل في جبين الانسانية جمعاء .

اجل ، ان ما حدث في اليمن لم يعد ان يكون عملية تحرر هادفة الى تقدم اليمن وازدهارها وليس ادل على ذلك من ان السنتور الصهيوني جاكوب جافتس في الكونغرس الامريكي اثناء وجوده في اسرائيل قبل اسبوع واحد من الزمن طالب في تصريح له الولايات المتحدة بزيادة معونتها العسكرية لاسرائيل حتى تتكافأ في قوتها مع المعسكر العربي بعد ان قلب ميزان القوى في الشرق الاوسط بسبب الثورة في اليمن ، وما دامت هذه الثورة قد ادت ، او على الاقل كان من شأنها ان تؤدي الى قلب ميزان القوى بين العرب وعدوتهم اسرائيل فتدفع المعسكر العربي الى الامام خطوات وخطوات ، افما كان من الافضل لنا ان لم نبادر الى دعمها والاعتراف بها ان نقف منها موقف المحايد المشفق الذي يرجو لليمن واهله كل خير ؟

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

انني اعلن من هنا ان من حق الشعب العربي الاردني ان يطلع على كل معاهدة او اتفاقية تبرمها الحكومة مع غيرها من الدول سواء اكان الدستور بموجب المادة ٣٣ يستلزم عرض مثل هذه المعاهدات او الاتفاقيات على مجلس الامة ام لا ، واظنكم تشاركونني هذا الرأي ما دام الشعب هو المعني اولا وآخرا في التزامها والارتباط بها ولذلك ارى ان من المتوجب على الحكومة ان تنشر محتويات اي اتفاقية تبرم ليطمئن الشعب اليها بالا ويرتاح نفسا وليس بخاف على احد منكم ان بقاؤها مكتومة عنه تجعله في حيرة من امرها وتبعث في نفسه شكوكا وتساؤلات لا يصيبنا من ورائها الا البلبلة التي ليست في صالح احد .

لقد تحدثت الحكومة في بيانها الوزاري عن الوطن النموذج والمواطن النموذج التي تسعى جاهدة في الوصول اليه . وهي مشكورة على ما تقدم في هذا السبيل من جهود .

واحب هنا ان اقول : ان اول ما يجب ان يغرس في نفس المواطن النموذج هو الحرص على القانون والتقيد به في كل ما يصدر عنه من اعمال ، هذا القانون الذي يهدف اول ما يهدف الى مصلحة هذا البلد حتى يتمكن ابناؤه من ان يعيشوا في جو من الحرية السليمة الصحيحة التي يهدف اليها كل مواطن حر كريم .

وان القانون الذي ما سن الا لهذه الغاية الشريفة يجب ان يحاط باطار من الاحترام والتقديس من قبل كل فرد في الاسرة الاردنية — ولذلك ارى ان من

واجب الدولة ان تكون هي القدوة الحسنة والمثال الحي لغيرها من ابناء هذه الاسرة فيما يتعلق بهذا الامر .

ومن هنا ارجو ان لا تضيق الحكومة صدرا وهي المؤهلة علما وقانونا حين اصارحها بانها قد عمدت في الفترة القصيرة التي حكمتها الى اصدار عدد من القوانين المؤقتة وكان الكثير من هذه القوانين المؤقتة مخالفا لنص المادة (٩٤) من الدستور.

هذه المادة التي لا تتيح للحكومة اصدار مثل هذه القوانين الا في الامور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التأخير ، او تستدعي نفقات مستعجلة غير قابلة للتاجيل — وذلك عندما يكون مجلس الامة غير منعقد او منحلا .

والقوانين التي سنتها الحكومة كقوانين مؤقتة وقد ارسلت نسخ منها الى هذا المجلس الكريم جلها ان لم يكن كلها لا تخضع لاشتراطات هذه المادة من الدستور ومن هذه القوانين ما يتضمن الزام دافع الضريبة من المواطنين الاردنيين التزامات مالية باهظة .

ان الحكومة الموقرة قد اطلقت سراح كثيرين من المساجين والموقوفين كما ازالت كثيراً من الانظمة والقيود التي كانت تقيد حرية الفرد الى حد بعيد وهذه خطوة حميدة نسجلها لها شاكرين ، ولكنها في الوقت نفسه لا تزال تحتفظ في السجون ببعض المحكومين ، وانا لم اذكر هذه الحقيقه تمهيدا للمطالبة بالعفو عنهم واطلاق سراحهم وانما الذي اريد ان اقول : ان من المؤكد لدي ان هؤلاء المحكومين قد اصبحوا عرضة باستمرار لسلسلة من التحقيقات يجريها معهم خبير الماني ، وقد دأب هذا الخبير على ان يشترط على كل من يوصي باطلاق سراحه ان يكون عينا لجهة معينة في هذا البلد .

واظنكم تعتقدون معي ان الاستعانة بمثل هذا المحقق الاجنبي الذي نضع مصير ابناء هذا البلد بين يديه فيه مس واضح لكرامة الاردن وسيادته من ناحية ومن ناحية اخرى لا ادري كيف يمكن التوفيق بين خلق المواطن النموذج وهذه المحاولة الرامية الى غرس روح الجاسوسية في نفسه عن طريق هذا الخبير الالماني .

لقد كان تقليدا حميدا وسنة طيبة ان تتقدم الحكومة باستقالتها بعد ان انجزت صفحة من صفحات مهامها التي كلفت بها بموجب كتاب التكليف السامي ولو ان الدستور لم ينص على ذلك . واحسب ان هذه الروح الطيبة التي دفعت الحكومة الى ان تسن هذه السنة الطيبة بمحض حريتها وارادتها لا بد وان تملي على الحكومة الاهتمام بتعديل الدستور في ناحية معينة منه بحيث تعود المادة (٧٤) منه الى ما كانت عليه في السابق من انه يتحتم على الحكومة التي توصي بحل مجلس النواب ان تتقدم باستقالتها من الحكم عندما تفعل ذلك ، وان تتقدم بتعديل المادة ٣٣ من الدستور بحيث تصبح اية معاهدة او اتفاق يعقده الاردن غير مبرم الا بموافقة مجلس الامة .

وختاما فلقد كان المرجو ان يسار بهذا البلد المرابط في السياسة الخارجية الى شاطىء السلامة والامان كما هو الجهد متجه الآن للسير به الى نفس الهدف في السياسة الداخلية وذلك في نطاق الامور العاجلة التالية :

١ — اعادة العلاقات الدبلوماسية مع اشقائنا العرب جميعا واتخاذ الخطوات الايجابية العاجلة لتحقيق التعاون الوثيق بين الاجزاء المختلفة لهذا الوطن العربي الكبير .

٢ — وقف الحملات الاذاعية التي لا تخدم خير هذا البلد في شيء .

٣ — اعادة النظر في ارتباطنا بالمعسكر الغربي الذي اقام اسرائيل واحتضنها لتصبح دولة غربية

محايدة لا شرقية ولا غربية . وهنالك يتبين لنا ما اذا كانت هذه المعونات التي نتلقاها من الخارج مشروطة ام غير مشروطة .

وعليه فانني لما تقدم احجب الثقة ، والله ولي التوفيق .

(١٤)

الرئيس : الكلمةالآن للسيد سامي حداد

السيد حداد نائب اربد :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

بعد الاطلاع على البيان الوزاري الذي تقدمت به الحكومة تطلب الثقة على أساسه لاحظت ان مـــا جاء فيه من معان وافكار ومخططات كانت انعكاساً لما تضمنه خطاب العرش السامي وبالاضافة الى مـــا جاء في البيان الذي تلي على مسامعكم والذي تقدم به عدد من النواب فانني اضيف الى ذلك البيان بعض النقاط التي اعتقد انها مفيدة وبناءة لخير المجموع وخير هذا البلد وهي ما يلي :

(١) الغاء ضريبة الاراضي البعلية لان مـــا تدفعه الحكومة من اموال لتحقق الضرائب وجبايتها يزيد عما يرد الخزينة من هذه الضريبة بالاضافة الى الاوضاع السيئة التي يتردى بها الفلاح من مساوىء القحط والجفاف الذي يتكرر في كثير من السنين .

(٢) العمل على مد الفلاح بقروض طويلة الاجل ليستطيع خلالها الاحتفاظ بتوازنه المادي خوفاً من وقوعه فريسة للمرابين الجشعين .

٣ — الاحظ ان ضريبة الدخل التي تفرض على التجار قلما تحصل بالشكل الصحيح لانهم يتهربون بشتى الطرق من ادائها متذرعين بالخسارة ولا تحصل الا من الموظفين والشركات بالشكل الصحيح وانني ارى ان تضع الحكومة قواعد ثابتة لجبايتها .

٤ — اعطاء القرى نصيبها من المحروقات التي تصرف للبلديات فقط حيث ان القرى بأمس الحاجة الى مثل هذه المحروقات .

٥ — علمت ان ابنية المدارس في المدن تبنى من مخصصات حكومية عن طريق وزارة الاشغـــال بينما تبنى المدارس في القرى على حساب الاهالي مع العلم ان اسعاف سكان القرى وابناء الريف الاردني بأمس الحاجة الى مساعدة الحكومة في هـــذا المضمار الذي يتبنى تثقيف ابنائهم .

٦ — لاحظت في كثير من السنين انه كثيراً ما تغير الكتب المدرسية واحيانا المناهج التعليمية مما يعرقل سير الدراسة وانتظامها في بـــداية كل عام دراسي ، وانني ارى ان تتبنى وزارة التربية والتعليم سياسة ثابتة ومتطورة نابعة من صميم الواقع الدراسي الاردني ومتجاوبةمع المناهج التعليمية في البلاد العربية الشقيقة ومتمشية مع مصالح الطلاب ومراعية ظروفهم الاقتصادية وذلك بتأميم الكتب المدرسية ومنحها لجميع الطلاب على اختلاف مراحلهم التعليمية .

٧ — اما بالنسبة للنظام الجـــديد الذي اعدته وزارة التربية والتعليم والـــذي يتعلق بالمقياس الذي وضعته لنجاح الطالب في المرحلتين الاعدادية والثانوية انني التقي والزميل الاخ اسماعيل حجازي في كثير من النقاط التي قدمها ولو انني اركز بشكل خاص على علامة الاجتياز من المرحلة الثانوية واتعرض من هذه الزاوية فقط الى مادة اللغة الانجليزية التي زادت نسبة النجاح في علامتهـــا بحيث اصبحت قريبة الى علامة الاجتياز في اللغة العربية وهي اللغة القومية . وهنا لا بد من التساؤل هل يتساوى النجاح بين لغة اجنبية نتزود منها الثقـــافة وبين اللغة القومية — لغة القرآن الكريم . لذا اطلب من الحكومة اعادة النظر في هذا المقياس سيما ونهاية العام الدراسي على الابواب .

٨ — علمت ان هناك خبيراً المانيا يعمل مع رجال الامن في بلدنا ومهمته التحقيق في بعض الامور فانني ارى انه لا ضرورة لاستخدام مثل هذا الخبير في جهاز الامن حيث انه يوجد في جهاز الامن عندنا من يسد مسده في مهمته التي استخدم من اجلها .

٩ — انني ارى من واجبي مطالبة الحكومة ان تأخذ بعين الاعتبار اوضاع الموظفين العامة التي من شأنها تأمين الاستقرار والاطمئنان النفسي والمعاشي واخص بالذكر منهم اسرة التعليم التي تبـــذل جهداً كبيرا ومتواصلا لتهيئة الشباب المثقف الواعي والجيل الصاعد لخدمة بلدهم ووطنهم وبصفتي معلماً خبرت مهنة التعليم مـــدة ليست بالقصيرة ارى ان تبـــذل الحكومة المزيد من العناية باحوالهم المعاشية واستقرارهم حتى يتمكنوا من تأدية رسالتهم المقـــدسة على اكمل وجه لانهـــم من احوج فئات الموظفين لمثـــل هذا الاستقرار النفسي والمادي .

١٠ — بالاضافة لمـــا تبذله الحكومة من جهد لتأمين الوحدات الصحية في القرى في انحاء متفرقة من البلاد ، ارى ان تعم هذه الفائدة في اللواء الشمالي الذي يتميز بسعة وكثافة سكانه حيث اننـــا ما زلنا بحاجة الى المزيد المزيد من هذه الوحدات الصحية حتى ينال المواطن العلاج بأقصر الطرق وايسر السبل .

١١ — لاحظت اثناء تجوالي في قرى اللـــواء الشمالي انه ما زالت بعض القرى منعزلة عن المـــدن خاصة في فصل الشتاء ، ولذا فانني اطلب من الحكومة ان تقوم بصيانة هذه الطرق وجعلها صالحة لربط القرية بالمدينة ربطا يتناسب مع نهضة بلدنا العمرانية .

١٢ — انني وفي هذا المجـــال ابارك خطوة جلالة الملك المعظم في خطاب العرش السامي وتجاوب الحكومة في بيانها الوزاري باعطاء المرأة حق الانتخاب وبهذا نكون قـــد سرنا جنبـــا الى جنب مع الدول الديمقراطية التي نادت بمساواة الرجل والمرأة ومنحتها هذا الحق .

١٣ — اما بالنسبة لسياسة الدولة العامة فانه من المؤلم ان نرى الفرقة والتنابذ بين الاشقاء العرب مما ادى الى تردي العلاقات العربية سيما ونحـــن طلاب وحدة عربية شاملة والتي هي امل كل عربي مخلص واملنا كبير ان تجنح العلاقات العربية الى ما فيه خير العرب اجمعين بهمة المخلصين من ساســـة العرب ، لان الخلاف والانقسام العربي لا يستفيد منه الا العدو الـــذي يتربص بنـــا الدوائر وذلك بتصفية القضية الفلسطينية لحساب اسرائيل . وانه مهما طـــال الجفاء وتشعبت احبال السياسة فان ذلك اليوم يوم الصفاء والوحدة والكرامة والعزة كرامة وعزة العرب اجمعين لا بد قادم :

مستلهماً في هذا الصدد جميل هذا القول :

بلاد العرب اوطاني   من الشـــام لبغـــدان
ومن نجـــد الى يمن   الى مصـــر فتطوان
فـلا حـد يباعدنـــا   ولا دين يفرقنـــا
لسان الضاد يجمعنـــا   بغســـان وعـدنـــان

١٤ — واخيرا فانني ارى من واجبي كمواطن في هذا البلد اتحسس شعور اخواني المواطنين لما قدمته الحكومة وانجزته وهى نفسها هذه الحكومة بالاضافة الى الجهود الخيرة التي بذلتها وتبذلها والتي من ابرزها الغاء التصاريح التي كانت تضايق المسافرين وكذلك مشروع الازرق الذي حققته هذه الحكومة والذي سيوفر الماء الكافي لمجموعة من قرى اللواء الشمالي وبذلك تكون الحكومة قد حلت ازمة المياه المستحكمة على غرار ما عملته في مشروع مياه القدس .

هذا ولا انس ان معسكرات الحسين الـــتي طبقت لاول مرة في بلدنا كان لها الاثر الطيب في نفوس المشتركين من طلبة المدارس حيث ادخلت

الى نفوسهم جزءا من الحياة العسكرية واني آمل في هذا العام ان تلاقي معسكرات الحسين للعمل المزيد من العناية لنجاحها الاكيد الاكيد .

١٥– وبناء على ما ورد في البيان الجماعي الذي تلي على مسامعكم وبناء على ما ذكرته في كلمتي هذه والتي جاءت بشكل نقاط فانني امنح الثقة للحكومة راجيا انتتعاون معنا لتنفيذ ما جاءببيانالزملاءالسالف الذكر ونقاطي الشخصية متوخين المصلحة العامة مع علمي الاكيد ان هذه الحكومة عندها من المرونة والحنكة ان تقبل منا انتقول« للمحسن جزاكالله خيراً وللمسيء اسأت » ونحن لحكومة الشباب بالمرصاد، متمنياً لها النجاح في مهمتها واضطلاعها بمسؤولية الحكم . والسلام عليكم .

(١٥)

الرئيس : الكلمة الان للسيد منصور السعد البطاينه

السيد البطاينة نائب اربد :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

اطلعت على البيان الوزاري والذي على اساسه تقدمت الحكومة بطلب الثقة استنادا للمادة ٥٤ من الدستور وقد تبين لي ان هذا البيان قد تعرض لجميع نواحي الحياة والمتبصر به يتقرى فيه الغموض وخصوصاً السبل والوسائل التي يمكن معها تنفيذه . قد يقال بان الايجاز مطلوب ولكن لا يصل لدرجة الغموض ليقنع اعضاء المجلس به وليعطوه الثقة على اساسه . ومعلوم بان الثقة هي اغلى ما يملكه الانسان ويجب ان تبنى على اسس معقولة يرتاح اليها الضمير فتعطى عن ايمان تام لا يصوره شك ولا تصاحبه كلمه لكن او لا .

لقد ورد في مقدمة البيان ذكر الوطن النموذج والمواطن النموذج واتاحة الفرص الواسعة لتنمية طاقاتالافراد وانطلاقها ليمارس هذا المواطن حقوقه ويؤدي واجباته ، وورد ان السبيل لذلك تعبئة القوى البشريةوالطاقات الانسانية في الجامعة الاردنيةومعاهد العلم ومعسكرات الحسين والقوى المسلحة والجمعيات والنقابات في موكب واحد نقي القلب سديد الرأي شريف العمل ، وورد ان هذه التعبئة القومية لن تؤتي اكلها الا في جو سليم من الحرية الايجابية وضمانا لهذا كله ورد في البيان ان الحكومة تؤمن بكرامة الفرد وحريته ضمن حدود امن هذا البلد ، وحذر البيان من الهوى المنحرف والحافز الشرير واكتفت الحكومة حول هذا الموضوع بما ذكر .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

ان كل فرد منا يؤمن بالحرية ولكن كيف الوصول اليها وتأمينها ، هل الجامعة والمعسكرات والنقابات تستطيع تحقيقها ؟ ان جميع المؤسسات المذكورة تنادي بالحرية ولكن لا تستطيع ان تغير حرفاً من اي قانون يحدها وحتى ان البيان نفسه يقيد هذه الحرية بالقانون فامن الدولة هدفنا الاسمى ولكن هناك قوانين استثنائية تحد من هذه الحرية وتقيدها ، واني اطالب ، وقد سبق ان طولب بالغائها لانها وضعت في ظروف خاصة فمن العدل ان تزول بزوالها هذه القوانين التي حدت الحرية ومنعتها عن المواطن والقاعدة العامة تقول انه اذا زال المانع عاد الممنوع ، فالحرية كلمة نتغنى بها طمستها القوانين فاين هي حرية الرأي والصحافة وغيرها ، فالمواطن يسير تحت طائلة اتهامه وليت ان قوله يسمع او يقام له وزن ولكنه يحرم من هذا ويدان بتهمة الاخلال بامن الدولة وحتى يحرم من حق الدفاع عن نفسه وهو ابسط قواعد العدالة . ورغم علاقة تعبئة القوىالبشرية

والطاقات الانسانية بالحرية فالتعبئة تتحقق بالعلم والعمل والحرية شيء معنوي وحق طبيعي يجب ان يتمتع به كل فرد لا يحدها الا قصد الاضرار بالغير وعلىهذا فاني اطالب بالغاء جميع القوانين الاستثنائية هذه القوانين التي تحد من حرية المواطن وتفقده حقه الطبيعي لان التعبئة المذكورة تحتاج الى وقت طويل .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

بحث البيان الوزاري حول ممارسة الفرد لحقه في انتخاب ممثليه في اطار الديمقراطية الصحيحة ونوه عن مشروع قانون ستتقدم به الحكومة لتعديل قانون الانتخاب ليتاح للمرأة الاردنية ان تمارس حقها الانتخابي .

لا شك ان في قانون الانتخاب المعمول به الان حيف على بعض اجزاء مملكتنا الفتية واني اطالب بتعديله على اساس توزيع المقاعد النيابية بالنسبة للسكان وهذا متيسر لتوفر المعلومات لدى دائرة الاحصاء فينال كل لواء حقه ، كما ارى ان يعدل القانون بشكل لا يمارس حق الانتخاب الا كل من يحمل هوية تعطى له بموجب القانون فيقطع دابر التزوير والادعاء به واني اطالب بمنح المرأة الاردنية حقها الانتخابي وبذلك تحقيق للعدالة الاجتماعية في هذا المضمار :

كما وقد اشار البيان الوزاري لوضع تشريع ينظم تشكيل الاحزاب في المملكة الاردنية الهاشمية على اسس سليمة مبرأة من الهدف الاناني والعبث الخارجي هدفها الخدمة والبناء لتقوم ببلدنا مؤسسات ديمقراطية موضوعية التفكير وان تقوم في دارة الديمقراطية هذه رقابة على السلطة التنفيذية لينال كل جزاء عمله ، وحتم البيان عدماشراكالجهاز الحكومي وافراد القوات المسلحة واسرة التربية والتعليم فيها . اني ارحب بفكرة تاليف الاحزاب وادعو لها

ولكن يهمني جدا ان لا نحرم بعض طبقات الشعب وخصوصا المثقفين والمتعلمين منها ، كما ان فكرة رقابة الاحزاب على السلطة التنفيذية فكرة خيالية لان السلطة التنفيذية انيط بها حق مراقبة هذه الاحزاب وحلها ، وحول موضوع عدم اشراك الجهاز الحكومي واسرة التربية والتعليم في الاحزاب اقول : ما المانع من السماح لهؤلاء بالانتماء الى الاحزاب ما دامت مهمتها التوجيه والرقابة كغيرها من طبقات المجتمع كما ورد في بيان الحكومة . فلهذه الفئة من المجتمع الرأي الراجح في الاصلاح والتوجيه لان الزارع والتاجر والعامل كل منهمك في مهنته ويهمه تنميتها ولا تتحقق الغاية المقصودة بحرمان الجهاز الحكومي واسرة التربية والتعليم من المساهمة في التوجيه لان ما نرجوه من هذه الاحزاب هو التوجيه المنتج ولو سلمنا بان راي المتعلم اعدل واجدى من راي الجاهل لاشركنا هذه الفئة النيرة وسمحنا لها بالانتماء الى الاحزاب حتى اذا انحرفت عن الطريق السوى حلت ونال المسيء جزاء عمله والحكم سلفا بعدم صلاحها فيه حيف على هذه الفئة الشريفة . اما ابعاد الجيش عن السياسة وتفرغه لمهمته وللدفاع عن الوطن فاني اقره ولهذا فاني ارى ان يسمح للجهاز الحكومي ولاسرة التربية والتعليم بالانتماء الى هذه الاحزاب اسوة ببقية طبقات المجتمع ما دامت هذه الفئة تتحمل كغيرها مسؤولية اخطاء هذهالاحزاب.

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

لقد ورد في البيان الوزاري بان الحكومة ستعنى بالخدمات العامة وستحسن من اساليبها لتقترب من المواطنين بالحياة الافضل ضمن الامكانيات المالية المتوفرة ، واسهب البيان في موضوع الناحية الصحية والاجتماعية والعلمية وطرق المواصلات كما نوه عن وجود مخطط عام لتنفيذ هذه

هكذا في الأصل

الخدمات طبقا للافضلية ليشعر الفرد بان الدولــة خلقت لخدمته ونحقيق امنه ورفاهه .

ان جميع ما ورد في هذه الفقرة جميل جدا واني اعتقد ان جميع ما ذكر فيها للنهوض بالمجتمع من جميع نواحيه يحتاج تنفيذه الى نقد هائل قــد تعجز الدولة عن تامينه ولو اقتصر البيان في هذا الموضوع على ما يمكن تنفيذه فعلالكان اجدى واحكم ولآمن كل منا بواقعيته . ويسرني جدا ان تجيب الحكومة بصراحة هل يمكن تنفيذ مثل هذهالخدمات وهل تتسع الموازنة لذلك وكيف ؟

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

لقد تعرض البيان الوزاري الى الرخــاء الاقتصادي واهميته وانه دعامة اساسية للوطن النموذج بما يحققه للافراد من ارتفاع في مستوى المعيشة وبما يوفر للدولة من وسائل التمويل واهتم في الناحية الزراعية وتمويلها لتكفي حاجات السكان ولتزايد صادراتنا منها . كما نوه باهتمام الحكومــة في دعم المجهود الفردي وتنمية الصناعة وكذا في التنقيب عن الثروة المعدنية وتنمية مصادر الدخل من السياحة لزيادة الدخل القومي من هذا المصدر المبارك وان الحكومة عازمة على تنفيذ ذلك كله خلال سبع سنين ولكن لم يرد في مشروع السبع سنوات ما يدل على اهتمام حكومتنا بايجاد مصانع للاسلحة لتزويد جيشنا الباسل كي يتمكن من الدفاع واستعادة الوطن السليب كما لم يرد فى هذا المشروع ما يدل على احداث مصانع للنسيج والصناعات الاخرى تكفي لسد حاجــات المواطنين وتغنيهم عن المصنوعات الاجنبية ، كما لم يرد ما يشير الى عزم الحكومة على تشغيل الايدي العاطلة وحمايتها دفعا للبطالة لهذا امل من الحكومة ان تعير الناحية الصناعية اهمية عظمى وان تنمي جميع الصناعات وتشجعها وتحمي انتاجهــا فتستغني عن الدخل الاجنبي وتضاعف الجهــد حتي يتحقق لنا الاكتفاء الذاتي وان تخلق عملا للايدي العاطلة وتحميها دفعا للفقر والحاجة .

اما ما يتعلق بقواتنا المسلحة فاني اشكر الحكومة لاهتمامها بهذا الامر وسنشاركها جهدنا لتعزيز هذه القوات وتمكينها من القيام بواجبهــا واني اطالب الحكومة بتخصيص جزء عظيم من الموازنة لقواتنا المسلحة وهي عدتنا ليوم الثأر .

اما ما يتعلق بالجهاز الحكومي فان الحكومــة السابقة قد اعادت النظر في هذا الجهاز بعد انمنحت السلطة الكافية وقــد طهرت قسما من هــذا الجهاز ولكن للاسف لم يشمل التطهير اشخاص هم احــق الناس بالتطهير واعيد اشخاص للخدمة بعد تطهيرهم وبالاجمال فان هذا التنظم لم يكن كافيا لذا نأمل من الحكومة اعادة النظر في هذا الجهاز وتطهيره حــتى يصبح نموذجيا ويتمكن من القيام بالواجب الملقى على عاتقه اما بالنسبة للقضاة هذه الفئة الطيبة التي يضرب بها المثل في النزاهة والاستقامــة فاني ارى ان تكافأ على جهودها الخيرة وقد عهد اليها تحقيق العدالة وهى اساس الملك واعطاء الحق الى ربه ومعاقبــة المسيء وبالاجمال فقد انيط بها سلطة الحكم بالبراءة والاعدام ودفعا لاحتمال العبث لهذه الفئة وبقائها بعيدة عن كل مؤثر يحط من قدرها (والدين ذل) فــاني اطالب باعطائهم علاوة تضمن لهم حياة افضل فنكون قــد كفلنا لهذه الفئة القوة والامانة مع الاستقرار والكرامة.

اما بالنسبة لزيادة رواتب الموظفين فاني ارحب بهذه الفكرة تشجيعاً لهم حتى يصبح الاجر على قدر المشقة ، واما فيما يتعلق بتعديل القوانين المشار اليها في البيان اؤمــن بتطور الحياة وبضرورة تعديل كل قانون لا يتلاءم مع الواقع والقاعدة الاصوليــة تنص على تبدل الاحكام بتبدل الازمان .

واما فيما يتعلق بسياستنا مع الدول العربية الشقيقة فنحن اخــوة شعارنا (بلاد العرب اوطاني) فارى ان تكون علاقاتنا مبنية على الاخوة الصادقة والتسامح والاحترام المتبادل لا ضرر ولا ضرار وان تحــل جميع مشاكلنا بالمفــاوضات والطرق السامية فــن اضطر غير باغ فــلا اثم ولا عدوان ومن شاء ان يعتدي ويسيء فانما يسيء لنفسه والشعب له بالمرصاد.

اما بالنسبة للسياسة الخارجية فان بيان الحكومة فيها مقتضب ولذلك فاني ارى تمكينا لان تحتل أمتنا مكانتها بين الامم فان من واجبنا ان ننشيء علاقات دبلوماسية مــع كل دولة متحررة لنكسب بذلك صداقة هذه الدول وتأييدها لقضايانا الدولية لا سيما وان اسرائيل تسابقنا لاقامة علاقات مع هذه الدول وكسب صداقتها . قد يقال بان موازنتنا لا تتسع لهذا كله ولكن يوجد لنا سفارات فى دول يمكن الاستغناء عنها للتمكن من انشاء هذه العلاقات بالنسبة لاهميتها وقلة نفع تلك السفارات .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

واني بعد هذا كله ولأيماني التام بان الحكومة سعت وستسعى مخلصة لبناء هذا البلد وخدمــة هذه الامــة فاني امنحها ثقتي سائلا الله العــلي القدير ان يوفقنا جميعا لخدمة هذه الامة واعلاء شأنها .

الرئيس : الكلمة الآن للسيد محمد المعايطة

السيد المعايطة نائب الكرك :

معالي الرئيس ، حضرات الاخوان

قال الزملاء الكثير ، وذكروا كل شيء ولم يتركوا امرا الا بحثوا فيه سواء في السياسة الداخلية او الخارجية ولهذا لو تمكنت الحكومة من العمل بما تقدم به الاخوان لاصبحنا دولة فوق المثالية ، واريد ان احصر قولي في بعض الامور التي يمكن القيام بها والتي تخص لواء الكرك ولقد أفاض الاخوان بالكثير فيما يتعلق في الالوية الاخرى .

١ — اؤيد قرار لجنة الشؤون الخارجية بشأن القضية الفلسطينية وارجو سرعة العمل على تنفيذ ما جاء به .

٢ — اؤيد المطالب الشاملة التي جاءت بالرد على بيان الحكومة الموقرة والذي تلاه معالي الزميل السيد عاكف الفايز والذي بموجبه اعطيت الثقــة للحكومة .

٣ — الفت نظر الحكومة الى المطالب التالية .

أ — في وزارة الداخلية

الامن العام

بصفتي اختبرت حياة افراد هذا الجهاز وعملت مدة طويلة فيه فانني اشعر مع افراده وارجو ان يهتم المسؤولون بهوهذه بعض النواحي التي يمكن علاجها :

١ — زيادة رواتب الافراد بحيث تتناسب مع جهدهم الكبير .

٢ — تحديد ساعات عملهم خلال الـ (٢٤ ساعة) بحيث لا تزيد عن ثمانية ساعات .

٣ — تعديل قانون التقاعد والعلاوة العائلية كما يلي :

أ — تدفع العلاوة للابناء لسن (ال ٢٠ سنة) ما داموا طلابا او بدون عمل وللأبنة الى ان تتزوج .

ب — يرفع ضابط الصف الى رتبة اعلى عندما يحال على التقاعد .

بلدية الكرك

فقد مضى على رئيسها نيف واربعون سنة وقد قارب الثمانين عامــا وما زال باقيا واني اسأل معالي وزير الداخلية عن الاسباب الــتي تجعل الحكومة أن تتمسك بهذا الرئيس .

ب – وزارة الصحـة

١ – زيـادة طبيب في لواء الكرك بحيث يختص في شؤون القرى وخاصة الاغوار . ويسرني ان اسمع من وزير الصحة موافقته عـلى ذلك او ان الطلب هذا في سبيل الموافقه عليه .

٢ – زيادة العيادات الصحية وتدريب بعض الشباب ليعملوا كممرضين لهذه العيادات في اللواء نفسه .

٣ – صرف سيارة اسعاف لهذا اللواء وقد سمعت ايضاً من معالي الوزير ان هذا الشيء تهتم به الوزارة .

جـ – الاشغال العامة

١ – توسيع طريق عمان – الكرك .

٢ – الاهتمام بحالة طرق القرى وجعلها صالحة للسير شتاء .

٣ – زيادة اجور العمال وجعل الحد الأدنى (٤٠٠) فلس .

د – الزراعة

١ – التوسع في حقول التجارب في هـذا اللواء وتأسيس مدرسة زراعية ثانية في قرية سكا (وادي الكرك) .

٢ – اعفاء الفلاحين من القروض الزراعية وحبوب البذار طالما تعرض هذا اللواء للجفاف اكثر من عشر سنوات .

هـ – مصادر المياه

١ – تحسين مصادر المياه في هـذا اللواء اذ للآن لم يعمل مشروع واحد وخاصة في اغوار المزرعه والصافي ووادي الكرك وغيرها ، وقدمت مذكرة للحكومة ذكرت فيهـا ان بعض المتنفذين في غور المزرعة يبيعون الماء بيعا وبقيمة عشرة دنانير للساعة الواحدة . مع ان معظم سكان هذا الغور من اخواننا المساكين ويحتاجون لان تقوم دائرة تحسين المياه بانشاء مشروع كما عملت في اغوار الشمال :

٢ – حفر آبار ارتوازية لتأمين ماء الشرب في القرى الشرقية كقرية محي والجديدة وغيرهما ، واني اعتقد ان المخصصات التي تصرف على تنكات وصهاريج المياه يمكن ان يحفر آبار بها ويوضع عليها موتور على الاقل ، لا نريد مشاريع ، نريد ماء للشرب

و – التربية والتعليم

١ – بناء دار سكن للمعلمات تتوفر فيها اسباب الراحة وتشجع المعلمات على التعليم في هـذا اللواء اكثرهن يتردد بالذهاب الى لواء الكرك :

٢ – تأسيس مدرسة صناعية وثانية زراعية في هذا اللواء :

٣ – زيادة عدد المعلمين الجامعيين في مدارس هذا اللواء وتشجيعهم للتعليم به لأن اغلب المعلمين الجامعيين يرفضون الذهاب للواء الكرك .

ز – المواصلات

١ – مع شكرنا لجهود هذه الوزارة فان بعض القرى مازالت بحاجة الى تأسيس مراكز بريدية فيها ولذا الفت نظر الحكومة لدرس الطلبات التي ستقدم لها بهذا الشأن .

واخيرا نرجو الاكثار من زيارة الالوية من قبل دولة الرئيس والوزراء والاجتماع الى الاهلين والاستماع الى طلباتهم وتشجيعهم لمراجعة المسؤولين .

ومع تقديرنا ومشاركتنا لما قامت به الحكومة من جهود جبارة في هذه المدة الا اننا نرجو ان تعطي هذه النواحي الاهتمام وخاصة بالنسبة لحالة هذا اللواء وعلى ما ذكرت فانني امنح الحكومة الثقة وارجو لها التوفيق والسلام .

(١٧)

الرئيس : الكلمة الان للدكتور عواد محمود عواد

الدكتور عواد نائب طولكرم :

معالي الرئيس ، حضرات النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، بعـد ان اطلعت على بيان الحكومة وبعد التدقيق بما جاء فيه وجدت لزاماً علي أن اقـدم ردي على هذا البيان بصراحة وانقده نقداً بناء اما في المجال الداخلي ، فانني اعتقد بأن البيان الوزاري قـد حوى الشيء الكثير وكان عاما في موضوعه ، وباعتقادي ان الحكومة الحالية تحاول ان تصلح في المجال الداخلي ، ولو انها فشلت في بعض الأمور وفي بعضها كان عمل الحكومة ارتجاليا بدون دراسة او تمهيد ، ولكنني لم أقرأ في بيان الحكومة ما يؤمن الحريات العامة بالنسبة لجميع المواطنين دون تمييـز وكذلك بالنسبة للمسجونين السياسيين فـانني اتقدم بطلب للحكومة للافراج عنهم لأن سجنهم كان في ظروف غـير طبيعية ولم يلقوا محاكمة عادلة ومهما كان الامـر فهم جزء من هـذا الشعب العربي في الاردن وواجب الحكومة ان تطلق سراحهم لتعطيهم الفرصة ليساهموا ببناء هـذا البـلد كما وانني اطالب الحكومة بمعاملتهم معاملة انسانية كما يجب ان تكون معاملة المسجونين السياسيين في كل بلاد العالم .

أما بالنسبة للسياسة الخارجية فهذا هو ردي :

ان الاردن جزء لا يتجزأ من الامـة العربية وشعب الاردن شعب عربي حر في نفسيته وفي روحه يشـارك الشعوب العربية الاخرى في الاهداف التي تنزع اليهـا نفوسهم بمجموعها ويتطلبهـا بقاؤهم وتطورهم .

وفي هذه الايام التي تجتاز فيهـا الامة العربية مرحلة من ادق المراحل في تاريخها الحديث بعد حقبة طويلة من السبات الذي ران عليها وعاقها عن ركب الحضارة والعمران ترنو نفس كل عربي حيثما وجد الى امور حيوية بالنسبة لكيـان وطنه ومستقبل امته وفي مقدمة هذه الامور :–

١ – التحرير الكامل للوطن العربي بكافـة اجزائه من كل سيطرة او نفوذ اجنبي .

٢ – جمع كلمة العرب وتحقيق الوحـدة الشاملة بين اقطارهم .

٣ – اسـترداد الجزء السليب من فلسطين وقضية فلسطين بالنسبة لنا قضية حياة او موت .

ان المواطن الاردني الذي تفضل دولة الرئيس فهنأنا مشكوراً على احراز ثقته قـد منحنا هذه الثقة على الاسس الآنفة الذكر ومن حق هذا المواطن علينا ان نعبر عن مشاعره ورغبـاته اصدق تعبير ، فاذا كانت الحكومة تعمل حقا للوصول الى هذه الاهداف التي يتعطش اليها هذا المواطن فاننا حينئذ نوليها ثقتنا ونساندها بكل طاقاتنا ونتعاون معها الى ابعد الحدود فما هو شعور المواطن الاردني في هذا الظرف بالذات ؟

١ – انه يرى بثاقب بصيرته ان علاقة الاردن ببعض الدول الاجنبية اوثق من عـلاقته بالكثير من الدول العربية الشقيقة ، وهو يتوجس خيفة بان تفسح هذه العلاقة المجال للاجنبي ليبسط سيطرته ونفوذه في الاردن بشتى الوسائل والاشكال .

٢ – والمواطن الاردني لا يقر الحكومة رأيها بأن اصرارها على مناوأة العهد الجديد في اليمن الشقيق ومناصرة الباغين لاعادة الامور الى سابق عهدهـا

في القطر الشقيق يؤدي الى ما تزعمه الحكومة من حقن الدماء اليمنية والمصريــة في ارض اليمن وكيف يتسنى لهذا المواطن الواعي ان يوفق بــين موقف الحكومة هذا وبين ما تدعيه من انها تقف بقوة واخلاص مع تيار التقدم الاجتماعي والفكري الحقيقي في العالم العربي وعزمها على الانتصار على رواسب التخلف العلمي والاقتصادي والفكري في الاردن وفي الوطن العربي باسره ؟ ان من مصلحة الاردن وهو يتحمل القسط الاكبر من النكبة الفلسطينية ان تكون جميع الدول العربية قوية ومنيعة لان في قوتها قوة لنــا وفي قوتها اسراع ليوم الخلاص وانقاذ فلسطين . فانطلاقا من هذه القاعده يجب ان تسير سياستنا الخارجية ، كلنا يعرف بأن اليمن كانت الى ما قبل الثورة الاخيرة مثلا يضرب في المحافل الدولية دلالة على التأخر والرجعية والعيش في القــرون الــوسطى ولم تستطع جميع الحكومات السابقة في اليمن ان تتقدم به الى الامام قيد انملة وانما ابقته مكبلا بالاغلال والقيود داخل سجن كبير ، بتلك الاوضاع لا يمكن ان تكون اليمن دولة قوية تستطيع ان تساندنا في معركتنا من اجل فلسطين وبذلك التــأخر كانت اليمن تشكل سبة في جبين العرب ودلالة على تأخرهم كما تشكل اسوأ دعــاية لقضايا العربية ، ولقد قام في اليمن نظام جديد وبغض النظر انه جمهوري او ملكي فهذا لا يهمنا في كثير او قليل وانما نقول انه ظهر هناك نظام يريد ان يحسن من اوضاع اليمن في جميع الميــادين فلأول مرة في تاريخ اليمن يعمل لها موازنة هذا العام ولاول مرة في تاريخها تهتم الدولة بانشاء جيش قوي مسلح احدث تسليح وهذا الجيش سوف يكون درعاً من دروعنا نتقي به كيد الاعادي ومع كل هذا فاننا نرى ان حكومتنا مع الاسف تساند النظام الرجعي البائد في اليمن وتعادي النظام التقدمي واني اقولها صريحة مدوية ان الرأي العام في بلدنا الحبيب لا يساند سياسة الحكومة هذه ولا يرضى عنها ولهذا فانني اطالب الحكومة الاعتراف بالنظام الجــديد في اليمن وهي السبيل الوحيد لحقن دماء اليمنيين والمصريين هناك .

٣ ــ والمــواطن الاردني يسمع عــلى لسان الحكومة بأن الاردن يؤمن بالوحدة العربية لانها سبيل الرخاء والمنعة والقوة ، وان من واجباته القومية الاولى السير نحو تحقيق هذه الوحدة غير انــه لا يلمس اي تقدم عملي نحو هذا الهــدف السامي بل هو يشعر في قرارة نفسه ان القافلة تسير باتجــاه معاكس ينأى به عن الوحدة واسبابها .

٤ ــ اما الاتفاق مع المملكة العربية السعودية فانه لو كان منسجما مع المبادىء التي رسمتها الحكومة في كتابهــا الابيض عن سياستها مع الدول العربية الشقيقة ولو وجدت فيه هذه الدول خطوة الى الامام نحــو الوحدة العربية الشــاملة لسارعت في مباركته والانضمام اليــه ، اذن فالمواطن الاردني يرى ان الوحدة الحقيقية في واد والحكومة في واد وكما قلت في قضية اليمن من ان قوة اية دولة عربية شقيقة هي قوة لنا فاننا نؤيد كل اتفاق مع اية دولة عربية اخرى من شان هذا الاتفاق ان يقوينا عسكريا واقتصاديا ولكن يجب ان ناخذ بعين الاعتبار ان هدفنا الاكبر هو تحقيق الوحدة العربية من المحيط الى الخليج وان اي اتفاق (ولو كان مفيداً افادة مؤقتة لطرفين) من شانه ان ينأى بنا عن هدفنا الاكبر ، انما يكون ضد مصلحتنا ، اننا يجب ان نسير وفق خطوط عريضة نرتضيها لانفسنا ، هذه الخطوط العريضة هي الانقاذ والتحرر والوحدة وان اي اتفاق يعرقل سيرنا في هذا الطريق الطويل الشاق لا بد وان يكون نابعا من غير ارادتنا وموجها ضدنا . اننا عندما عقدنا اتفاقنا مع السعودية كان يجب ان نــاخذ بعين الاعتبار ان لا يشكل هذا الاتفاق محورا يبعدنا عن ركب بقية الدول العربية ويزيد في تاجيج نــار الفرقة والخصام وان الحكومة مع الاسف لم تاخذ ذلك بعين الاعتبار عندما عقدت اتفاقية الطائف .

٥ ــ القوات المسلحة : لا يختلف اثنان بان القوات العربية المسلحة هي حصن دفاعنا المنيع وعدتنا ليوم الثأر في غد قريب وعلينا ان نسعى لتقويتها بشتى الوسائل ومدها باحدث انواع الاسلحة لنتمكن بذلك من مجابهة الخطر الداهم من اسرائيل وعلينــا ان نحصن القرى والمدن في الخطوط الامامية .

ثم انه ليصعب على المرء ان يتصور كيف يمكن للعرب ان يستردوا حقهم السليب في فلسطين وهم في هذا الحال من الفرقة وبدون الجمهورية العربية المتحدة التي تتوفر فيها القوى الضاربة والطاقــات الخلاقة والامكانات المتنوعة الاخرى التي يشك في توفرها لدى سائر الدول العربية مجتمعة والمواطن الاردني في حيرة من امره بصدد مــا يقــال عن فلسطين وعن استرداد فلسطين .

٦ ــ التمثيل السياسي ــ انني اؤيد تبــادل التمثيل السياسي مع دول الكتلة الشرقية خصوصا اذا كان هذا يعود بالمنفعة لبلدنا الحبيب وانني اتساءل ما هي مصلحتنا بتبادل التمثيل السياسي مع فرموزا وكوريا الجنوبية ، ان سفارتنا في تايبه تكلف الخزينة مبلغا لا باس به من المال ، ثم كيف يمكن لنــا ان نتبادل التمثيل السياسي مع بلد مثل ايران وهي تتعاون مع اسرائيل في شتى الميادين ، ولهذا فانني اطالب الحكومة بدراسة التمثيل السياسي مع الدول الاجنبية على ضوء مصلحة الاردن ومصلحة الشعوب العربية .

انني وقد وطنت النفس على خدمة بني وطني الذين شرفوني بثقتهم الغالية لتمثيلهم تمثيلا صادقا في هذا المجلس النيابي ، ارى بانني اعمل من وحي مشاعرهم وانطق من املاء رغبتهم ، اذ احجب الثقة عن هذه الحكومة ، والله ولي التوفيق .

(١٨)

الرئيس : الكلمة الان للدكتور داود الحسيني

الدكتور الحسيني نائب القدس :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس زملائي الكرام ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعــد ،

كنت اتمنى لو ان دولة السيد وصفي التــل رئيس الوزراء لم يدل ببيانه الشفوي في الجلسة السرية ،وفي الوقت نفسه سررت من القائه لذلك البيان . عاملان مظهرهما التناقض ولكن الواقع غير ذلك ، متساندان متكاملان ، وانا اعرف السيد الرئيس منذ اكثر من خمسة عشرة سنة .

لقد تفضل الرئيس وقال في بيانه الوزاري الذي طلب بموجبه ثقة المجلس الكريم « نعادي من يعادينا ويعادي امتنا ونصادق من يصادقنا ويصادق امتنــا الخ » انه لقول جميل ادين به وكل مواطن مخلص لوطنه الصغير والعربي الكبير . ولكن هل حقا اننا نطبقه هنا . اظن ان الواقع يقول بصراحة كلا فعدونا الاول مظهرا هو اسرائيل وفي الواقع ان عدونا الاول هو الذي اوجد اسرائيل وقال عنها انها وجدت لتبقى ومن اوجد اسرائيل لتبقى هما اقرب دول الغرب الينا صداقة . وكان من الواجب وحسب تصريح دولــة الرئيس ان تكونا ابعد الناس عنا وحتى ابعد عنا من روسيا الشيوعية . وروسيا ما فتئت بعد ان اعترفت ضمنا بخطأها في الاعتراف باسرائيل تساند وتساعد القضايا العربية في كــل مناسبة وتمدهم بالســلاح والمساعدات المادية والفنية اذا طلب اليها ذلك ؛ بينما

الدول الذي اوجدت اسرائيل وقالت انهـــا وجدت لتبقى تبث الشقاق والتناحر فيما بيننا لنبقى دولا متنابذة وشيعا متنافرة لمصلحة اسرائيل ، لتخليد اسرائيل ، كما قالها ايزنهاور وكنيدي من بعده وغيرهما من ساسة الغرب المعروفين في المماكة المتحدة .

مع العلم ان الولايات المتحدة اهتزت وعربدت وهددت (ولا تزال) بالويل والثبور لكوبا الصغيرة التي يبلغ عدد سكانها نصف سكان مدينة نيويورك وذلك لانها اكتشفت ان كوبا اصبحت معقلا روسيا اعتقدت الولايات المتحدة ان امنها وسلامتها في خطر وهذا من حقها ، ولكنها بالنسبة للعرب قررت بالقول والعمل ان اسرائيل يجب ان تقوم في الوسط العربي لتكون رأس جسر ومخلب لتنشب بـــه اظفارها في الوقت الذي ترى فيه ان اي دولة عربية خرجت عن ارادتها او ارادة مستعمري العرب كما وقـــع في بور سعيد عام ١٩٥٦ .

كان هدفنا في انتخابات عام ١٩٥٦ انهاء المعاهدة الاردنية البريطانية وكان لنا ذلك ولله الحمد والآن سيكون هدفنا انشاءالله انهاء المساعدات الاجنبية وابدالها بمساعدات عربية وان كان ذلك غير ممكن للفساد الضارب في الوقت الحاضر بين العرب فيجب ان لا تكون من مصدر اجنبي واحد بل متعدد ومن روسيا ايضا وذلك لنتحرر من النفوذ لصالح اسرائيل ، وثانيا لنخطو الخطوة المباركة الواقعية للوصول الى هدفنـا السامي الاتحاد فالوحدة العربية الشاملة .

ان عـــاطفة دولـــة الرئيس لعبت دورا في تصريحاته التي ادلى بها في الجلسة السرية . واني اعتقد انـــه لم يكن موفقا في اقنـــاعي وآخرين من النواب الكرام ، ولكل رأيـــه واجتهاده ولكن الحقـــائق والارقام تغلق كل اجتهاد وتقوّل

الرئيس : رجوت في اول الجلسة ان لا يذكر شيء عن الجلسة السرية وما ذكرته سأشطبـــه من كلمتك ومن محضر الجلسة .

رئيس الوزراء : ارجو من الصحف ان لا تنشر شيئا من هذا .

الدكتور الحسيني نائب القدس — مكملا — :

(١) في عام ١٩٥٨ حصل نوع من الاتحاد بين الاردن والعراق برلمان واحد وحكومة واحدة وجيش واحد الخ الخ وفي نفس السنة حصل الانقلاب في العراق وقتل من قتل وسحل من سحل ولم تتدخل الاردن بل بكت واكتفت ، وكان اول من اعترف بالوضع الصديقة بريطانيا وذلك لان مصالحها تتطلب ذلك ، وفي عام ١٩٦٢ وقع الانقلاب في اليمن وليس بيننا وبين اليمن اي حدود او اتفاقية او التزام ولكننا تدخلنا وللآن وبعد ان اعترفت الولايات المتحدة لم تعترف بريطانيا وذلك لان مصالحها تتطلب ذلك .

(٢) اولا يظن دولة الرئيس ان وجود خبير اجنبي واحد او اكثر في دوائر الامن فيه نوع من الامتهان لكفاءة رجالاتنا وكرامتهم (٣) الا يظن دولـــة الرئيس ان وجود عدد متنوع من رجـــالات الامن والتحري يكلف الخزينة اموالا طائلة ويسبب كمـــا هو فعلا حاصل تلبكا في دوائر الامن (٤) اولا يظن دولته انه لا علاقة ثقافية او اقتصادية او سياسية بيننا وبين فرموزا حتى يرسل اليهـــا سفيرا كأمير اللواء فواز ماهر بينما ليس بيننا وبين السعودية اقرب الدول الشقيقة الينا تمثيل على نفس المستوى (٥) أولا يظن دولة الرئيس ان القانون الذي انتزعه من المجلس النـــيابي السابق للترميج النهائي كان فيه امتهان لكرامة الموظفين والقضاء وانه اضطر ان يشكل لجنة لاعادة النظر في ما ارتكبه من خطأ بينما — اقولها كبيرة — بينما لم تصل يد الرئيس الى من اتهموا رسميا بالتلاعب في اموال الدولة ، كلنا نخطيء ولكن خطأ يختلف عن خطأ

سقطت الفقرة التالية من كلمـــة الدكتور داود الحسيني وتوضع بعـــد السطر الخامس من العامود الاول صفحه ١٧٣ .

وفي كلمته في جلسة خاصة صرح دولة الرئيس ان احدى الدول العربية غسلت يديها من قضية فلسطين ، وليسمح لي دولة الرئيس ان اسأله ماذا عملت الدول العربية لتاريخه من اجـــل فلسطين وانقاذها ، والذل والعار الذي لبسته الدول العربية بسبب قضية فلسطين ، هل عملت غير الشتائم والتنابذ من على منابر الاذاعة والجرائد وحتى المنابر العالمية ، لقـــد اعطانا دولته صورة قاتمة عن علاقات الدول العربية وليسمح لي ان كان ما قاله عنها حقا فالافضل ان تنظر الشعوب العربية باتخاذ الاجراءات المناسبة والتي تدفع عنها الخطر لتؤمن الطريق للوحدة العربية .

(٦) او ما كان من الافضل تقوية جهـــاز ديوان الموظفين واعطائه الصلاحيات للتعيين والترقيـــة والترميج حسب ما لديه من تقارير في اضبارات منظمة سليمة وثم ضمير حي شريف منصف ، فترميج اي موظف عن غير طريق القضاء او ما يشابهه يقتلـــه ادبيا واولاده من بعده ، كفانا تجاربا فقد مللناها وامامنا تجارب الغير المدروسة والمنتجة فلنأخذ عنها ونستفيد منها . (٧) او لم يعلم دولته ان القدس -اقولها القدس كبيرة - اذا بقيت عشرين عاما اخرى على ما هي عليه ستذوب وتصبح القدس غير القدس ويتغير وجهها ، وان الاهمال المتواصل سيترك اثرا غير حميـــد في نفوس الفلسطينيين ام انها السياسة التي كان يدعو لها كلوب ومن تشرب من عقليته من العرب من ان اي اعمار يجب ان يكون في اي مكان في المملكة عـــدا فلسطين (٨) اولا يعلم دولته انه خلافا لنص المادة (٩٤) البند (١) من الدستور اصدرت الوزارة القائمة الرشيدة قوانين مؤقتـــة وتغاضت عن قوانين مؤقتة سابقة لم تعرضها على المجلس السابق وان هذا مخالفة دستورية واضحة . (٩) أولا يعتقد دولتـــه ان الولايات المتحدة وزميلتها المملكة المتحدة تساعدان الاردن ماليا ليس لسواد عيونه او لحل القضيـــة الفلسطينية التي هي بالنسبة للاردن قضية حياة او موت الا بقدر ما تؤمنان مصالحها وبقاء اسرائيل ربيبتهما ، وعليه فان الفساد والتنابذ والتناحر القائم بين العرب نتيجة لسياسة الغرب وان هذا التناحر والفساد الذي لنا ضلع فيه يبعد عن العرب يوم التلاق يوم الوحدة وان كل عربي يعمل على ابعاد الوحدة انشودة كل عربي يعد خائنا .

وفقنا الله لخدمة وانقاذ فلسطين ورفع الاردن والعروبة في ظل الحسين ، وعليه فانني احجب الثقة عن الحكومة والسلام .

(١٩)

الرئيس : الكلمة الآن للسيد ربحي مصطفى

السيد مصطفى نائب بيت لحم :

معالي الرئيس ، حضرات النواب ،

الثقة بـــين الحاكم والمحكوم شرط اساسي في مقومات أية دولة ، والثقة لا يمكن أن تتحقق لأيـــة حكومة اذا لم تكن مبنية على اسس من العدالة الـــتي تنبع من صميم كيان الأمة وقد راعت هذه الحكومة منذ ان وضع جلالة الحسين المعظم ثقته الغالية بهـــا راعت هذه الامور التي نص كتاب التكليف السامي عليها ، فكانت تلك الاجراءات الـــتي سارت في خطواتها هذه الحكومة فحققت للشعب الاردني بعض ما كان يصبو اليه من قضاياه الداخلية التي استحقت عليها الحكومة كل تقدير . وبينما نجحت الحكومة في تحقيق بعض امنيات الشعب لم توفق في تحقيق البعض الآخر . فالحكومة التي كانت من الجرأة أن تخـــلي سبيل المحكومين السياسيين ، لديها من الجرأة مـــا يمكنها من رفع بعض القيود التي تعترض سبيل هؤلاء وغيرهم من المتهمين من اصحاب الاضابير في دوائر الامن اذا ما حاولوا مغادرة البلد طلبا للرزق أو الحصول على وظيفة في الدولة . اننا نشارك الحكومة مسؤوليتها من أجل استقرار هذا البلد واستتباب الامن فيه ولكن ليس على حساب لقمة العيش .

المو ظفون

الموظفون في الـــدولة هم عصبهـــا الحساس واستقرار نفسيات هؤلاء الموظفين ينعكس على انتاجهم الصادق لأردنهم . والاستقرار كفيل بدعم الخطوة التي خطتها هـــذه الحكومة بالذات يوم أن طهرت الجهاز الاداري واكثر ما يوجب القلق وعدم الأستقرار النقل المفاجيء للموظف دون أي سبب يوجب ذلك

فتطالعنا الصحف اليومية حاملة قوائم التنقلات مطوحة بهؤلاء الى الشرق واولائك الى الغرب ، وبعد ان يستقربهم المقام يعود الموظف لمطالعة أهم ما في الصحف اليومية وهو عامود التنقلات .

ريفنا الأردني

ريفنا الأردني يحتاج الى مزيد من عناية الحكومة انه يحتاج الى شق الطرق وايصال الماء والكهرباء والعناية الصحية والاجتماعية والتربوية واذا ما قارنا ريفنا الاردني الجميل بالريف اللبناني لوجدنا ان العوامل الطبيعية في الريف الأردني قد تفوق تلك العوامل في لبنان . اننا نطالب الحكومة بأن تولي الريف الأردني المزيد من الاهتمام ليكون له الأثر الفعال في اقتصاد البلاد .

منذ أن تولت هذه الحكومة المسؤولية وهي تردد باستمرار عن تبنيها للوطن النموذج والمواطن الصالح وتستطيع هذه الحكومة ان تحقق للبلاد هذه الأمنية الغالية وان تجد جميع السكان يتجاوبون معها اذا كانت الحكومة شديدة صارمة في محاربة المنافقين والملونين والوصوليين ومحترفي تجارة الاخلاص والولاء المغرضين والانتهازيين والنامين الذين هم السبب في ايجاد فجوة عميقة بين الحاكم والمحكوم ولا يمكن لهذه الفجوة ان تزول الا بزوال هؤلاء .

اما مطالب قضائنا فقد تقدم بها زميل آخر وشرح مفصلا عما تحتاجه منطقة بيت لحم من مطالب بالاضافة الى مذكرة قدمناها لدولة الرئيس ، ولا داعي لتكرارها ثانية بل أضم تأييدي مطالبا الحكومة بتنفيذ الممكن منها .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

مشكورة هذه الحكومة بأن تولي القضية الفلسطينية الأهمية الكبرى في سياستها العربية واني اقولها صريحة واضحة ان لانجاح لهذه القضية الحساسة الا بمؤازرتين على الصعيدين العربي والدولي ، فاسرائيل عدو مشترك لجميع الدول العربية وامنية الاردن في استرداد الوطن هي امنية كل الشعوب العربية ولكن هذه الأمنية ستظل امنية الى ان تتحقق وحدة الصف العربي من اجل فلسطين ولمقاومة عدو مشترك وأما على الصعيد الدولي فقضيتنا عادلة : وطن تحطم وشعب شتت ، فعدونا استطاع ان يشوه الحقائق ويقلب الباطل حقا امام الرأي العام العالمي بواسطة مندوبيه وسفرائه ومبعوثيه المتجولين في جميع انحاء العالم يدعون لقضيتهم دون أن يلاقوا على الأقل تكذيبا لما يدعون به ، وأننا نطالب بأن يكون لممثلينا ولسفرائنا في الخارج الأثر الملموس القوي في اظهار الحق وازالة الباطل لنكسب تأييدا دوليا أيا كان نوع الدولة المؤيدة شرقية كانت ام غربية . والخلافات العربية هي أشد خطر يواجه القضية الفلسطينية ومناقشات القضية الفلسطينية في هيئة الامم المتحدة خلال الدورة الأخيرة شاهدة على ذلك وانني اسأل الله ان يوفق هذه الحكومة في برامجها الاصلاحية لخير هذا الوطن ومستقبل هذه الامة ومستقبل العرب في فلسطين وعليه امنحها الثقة .

(٢٠)

الرئيس : الكلمة الآن للسيد عفيف البطارسة

السيد البطارسة نائب بيت لحم

معالي الرئيس : زملائي النواب المحترمين

يشرفني ان اتقدم في بدء كلمتي بشكر عميق ارفعه الى دولة رئيس الوزراء على بيانه الحكيم الذي تفضل بالقائه وتضمن من الاماني والتخطيط والوعود في فعالية واقعية وعمل منتج ما تختلج به كل نفس في اردننا الحبيب للوصول بالأسرة الاردنية الى مراتب

السعادة والحياة الصحيحة التي تصبو اليها بعد هذا الجهاد الطويل وهذه السنوات المرة التي قضتها وسار بها رائدها الاول وقائدها الاعلى جلالة مليكنا الحسين المعظم يعطيها من قلبه وروحه ووجدانه فكان لها ما نرى من ازدهار وتقدم وصمود في وجه العواصف وقوة تجلت كلها في توجيهات جلالته وتكليفه في الكتابين الساميين اللذين وجههما جلالته الى حكومتنا الرشيدة حينما حملها اعباء الحكم ضمن برنامج شامل محكم اوضح الاهداف وحدد الطريق وانني اذ استميح لنفسي التكلم في هذا المجال ارجو ان اعبر عن آمال اخواني المواطنين وعلى الاخص في منطقة بيت لحم وكلهم سمعوا بيان دولتكم الحكيم وقرأوه وتفاءلوا بتحقيق ما جاء فيه باسرع ما يستطاع بعد ان شهدوا ما قامت به حكومتكم الرشيدة من انجازات سريعة واعمال منتجة قمتم بها وزملاءكم المحترمين بارادة وتجرد في خدمة الجمهور والمصلحة العامة .

واذا كانت قضية فلسطين كما قلتم دولتكم واوضحتم انها بالنسبة لنا قضية حياة او موت وان حريتنا ووحدتنا وحياتنا لا معنى لها بدون فلسطين فقد اجملتم بهذه الكلمات قضية النكبة كلها نكبتنا ونكبة العرب اجمعين وما يتوجب القيام به لاسترداد الوطن السليب فلسطين الحبيبة على ان ذلك لا يتم بخطب نقولها وبيانات نعلنها ان لم يكتمل العمل لمخطط واقعي نجابه به الخصم الالد وننتهي من هذه المشكلة بعد دروس وعبر ومآسي وتجارب منذ اربعة عشر عاما ونيف .

ومن الظاهر ان قضية فلسطين بحكم ما جرى في اروقة الامم المتحدة في دورتها الاخيرة ورغم ما قام به معالي وزير خارجيتنا ومندوبنا الدائم لدى الامم ووفدنا اليها من جهود ودفاع وانارة لحقائق هذه القضية فانه ينقصها الدعاية لها في العالم الخارجي وحتى بين الدول العربية الشقيقة وعلى الاخص في اوساط اميركا اللاتينية التي لها مجموعة من الاصوات قد ترجح الكفة في كثير من القضايا اذا كانت الى جانبنا

على هذا فانني اقترح تعيين لجنة من المجلس الكريم وسواه لزيارة كل تلك الاقطار لتفهيمها والتفاهم معها على مخططنا والانتصار لنا لدى تلك المنظمة الدولية لتكون لنا الجولات الرابحة في ميادينها لخيرها وخير العرب اجمعين .

ولقد اشرتم دولتكم الى ما اعطى الله بلادنا من ثروات قدسية وتراث تاريخي وكنوز أثرية تجتذب الزائرين من اقاصي الارض وذكرتم ما ستقومون به من تأسيس الفنادق وتحسين خدماتها الى آخره وبهذه المناسبة اقترح على حكومتنا الرشيدة اقامة فندق في مدينة بيت لحم ، كما اقيمت فنادق في مدن اخرى على اعتبار ان لبيت لحم مكانتها الدينية والتاريخية ويأني السائح الى الاراضي المقدسة وملء فمه اسم بيت لحم ومهد المسيح فيها .

وهنا اذكر ان الطريق الطويله التي نسير عليها حتى الان بين بيت لحم ـ القدس لا تترك مجالا لراحة الزائرين والسياح بل مراراً ما يتذمرون منها لكثرة منعطفاتها وضيقها وفتح طريق جديدة تقرب المسافة بين القدس وبيت لحم حاجة ماسه يجب تحقيقها باسرع ما يمكن .

اقول بعد هذا وقد ذكرتم دولتكم بناء المدارس والعيادات الطبية وغيرها انه ليس في مدينة بيت لحم بناء لمدرسة حكومية وعلى هذا اقترح بناء مدرسة للمعارف فيها مثل باقي المدن والقرى في المملكة كما اقترح فتح عيادات طبية في القرى والعشائر وفتح الطرق بين هذه القرى والعشائر لربطها في بيت لحم ومنطقتها ضرورة ماسة ترفع من شأن هذا القضاء الذي يؤمه الناس من كل جهة في هذه المملكة ،وانا

اذ اتحدث عن بيت لحم ومنطقتها لا يفوتني الاشارة عن وجوب التنقيب عن المياه فيها او القيام بعمــل جذري للقضاء على ازمة الميـــاه التي نكتوي بها في كل عام .

وعلينا حقوق نحو اخواننـــا المغتربين في شتى جمهوريات اميركا اللاتينية واسمحوا لي دولتكم ان اقول ان بيانـكم الحكيم خـــلا من ذكرهم ولكنني اذكر ما قامت به حكومتــكم الرشيدة في الاشهر الاخيرة من اهتمام بقضيتهم وهم جـــزء عزيز من الاردن له قيمته واثره وكنا نرجو ان تكون رحلة معالي وزير الخارجية اليهم اكثر اتساعا وشمولا لتتم الفائدة المرجوة من اتصالنا الوثيق بهم واطلاعهم على ما ندخره لهم من حب وتقدير وعلى هذا نرجو ان يكون تعيين القناصل الفخريين من بينهم على نطاق اوسع وطرق عملية اكثر انتاجا لنحصل على ما نريد لهم ولنا لخير الاردن وكسب هذا الجـــزء المغترب القوي .

واشارة دولتكم الى الجهاز الفعال الذي يعمل في شتى دوائرنا وتتوفر له الكفاءة للقيام بالمسؤوليات الجسام في تنظيم الاجهزة المختلفة في الدولة وتوظيف حملة الشهادات الجامعية والاختصاصية والفنية هذه الاشارة تحمل الطمأنينة الى القلوب ان القائمين على تسيير دفـــة الاعمال عندنا ذوو تفهم وقدرة لخدمة مصالح الشعب الا ان ذلك لا يمنع ان يـــكون وان يستمر في ذلك الجهاز الاداري السليم ذوو الـــكفاءة والخبرة والتمرين والاطلاع وهذه كلها شهادة لهـــا تأثيرها وقيمتها كشهادة الجامعي دون ان تـــكون له الخبرة والتمرين والاطلاع وكان ما اشرتم دولتكم اليه من زيادة مكافآت القضاة والموظفين ومرتباتهم حافزاً الى ما كنا نصبو اليه في جهازنا الاداري ليعمل كل من فيه بالوطنية المفروضة عليه لخدمة الاسرة الاردنية ورفع شأنها بما تيسر له من علم وكفاءة وخبرة فيها كل الخير لهذا الوطن العزيز .

كما ارجو من الحكومة الرشيدة معالجة امـــور اللاجئين مع وكالة الغوث لتحسين احـــوالهم من جميع النواحي .

واني اذ اجمل كلمتي ارى ان اشير الى الناحية التي طالما سمعنا النقد عليها في براجمنا التعليمية وكتبنا المدرسية وهي تتغير وتتبدل في كل عام تقريبا بحيث تحدث الفوضى في صفوف الجيل الناشىء حتى قيل ان تغيير كتبنا المدرسية خاضع لوسيلة تجارية تقريباً والامل ان يكون لذلك حد يدعو الى توجيه صحيح وبرامج مدروسة وكتب لا يطرأ عليها تغيير فتحدث الطمانينة في نفوس ابنائنا والاسرة التعليمية جمعاء .

وعلى هذا واستنادا الى ما جاء في بيان دولتكم الحكيم واعتقادي بانكم وزملائكم قائمون على تحقيق كل ما جاء فيه والى ان حكومتكم الرشيدة تتجاوب في جهودها الخيرة لخدمة هذا البلد مع هذا المجلس وتستمع الى مقترحات اعضائه وارائهم فانني امنح ثقتي لها عاملين جميعا جنودا مخلصين لخدمة الاردن والعرب اجمعين في ظل قائدنا الاعلى جلالة مليكنا الحسين المفدى .

(٢١)

الرئيس : الكلمة الان للسيد يوسف عبده

السيد عبده نائب القدس :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ،

شرح النواب المحترمون آراءهم حول بيـــان الحكومة وبين كل منهم موقفه من السياسة الداخلية والخارجية ، اما معارضاً او مؤيداً ، وجرى البحث حول مختلف الامـــور الحيوية والأساسية لمصلحة الاردن العزيز . فلهذا لا أريد ان اكرر القول وخير الكلام مـــا قل ودل . ولكن اود ان اعلق في نواح معينة واقتصر كلامي على شؤون هي في صميم حياتنا للوصول الى الهدف المنشود وهو اقامة حيـــاة حرة سعيدة يرعاها صاحب الجلالة الملك المعظم .

إن الحكومة في بيانها الوزاري تتطلع الى خلق الوطن النموذج ، فأكدت الآمـــال الواسعة بوعود مشكورة فيهـــا التقدم والاصلاح ولا نعرف مدى تنفيذها . إن هدفنا التجاوب البنـــاء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لخدمة هذا البلد المناضل الصابر والقضاء على اسباب التخلف والجمود .

واذا انتقدنا هذه الامور وحاولنـــا الاصلاح فهمنا ان نتطور في حياتنا البرلمانية بان نكون صريحين في قولنا ، فاذا انتقدنا او عارضنا نكون بنائين واذا ايدنا نؤيد باخلاص ولا نخاف بالحق لومة لائم .

ان النائب هو مندوب عن هذا الشعب ، وقد جاء الى هذا المجلس على اساس انتخابات حرة نزيهة اجرتها الحكومة الحاضرة خلاف العهود السابقة ليعبر عن آرائه وامانيه ، كذلك لمراقبة الحكومة والعمل على المساهمة في الانتاج حيث ان الوطن النموذج الذي نعمل من اجله يحتاج الى التعاون التـــام بين الشعب والحكومة التي تحمل مسؤولية التنفيذ .

فاولا ان قضية فلسطين هي قضية حياة او موت بالنسبة الينا كما جاء في خطاب العرش السامي ، وهذا يتطلب التعاون العربي الاخوي خدمة لرسالة القومية العربية . فماذا عملت الحكومة في هذا الصدد لتصفية الجو العربي ، لنسر قدما في معالجة هذه القضية العادلة متكاتفين موحدي الصف والهدف لتحقيق الاماني العربية واعادة الحقوق الى اصحابها .

اننا نؤمن بأن الاستقلال الاقتصادي هو دعامة للاستقلال السياسي ، فماذا عملت الحكومة في سبيل الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية الشقيقة وما اتبعته من خطوات ايجابية في هذه الناحية الحيوية واي تعاون مالي للاستغناء عن المساعدات الاجنبية حتى تكون لنا سياسة اقتصادية ثابتة . اما مـــا جاء عن الرخاء الاقتصادي في البلاد فهو اسطورة ، مع اننا نلمس الازمة المالية والجمود في الاسواق وانتشار البطالة ، فلهذا لا نرى كيفية الاكتفاء الذاتي كليا في نهايـــة سنة ١٩٧٠ لتوقيف المســـاعدات الاجنبية ؟ ان هذا يتطلب الاموال للتعمير والانشاء مع اننا نجابه عدم توازن الهيكل الاقتصادي العام وميزان تجاري صحيح وسليم فماذا خططنا للحصول على هذه الاموال ؟ ان الامر يحتاج الى دراسات اوسع وايجاد السبل لاجتذاب الاموال للقيام بتنفيذ المشاريع الـــتي نوه عنها البيان الحكومي لان الارتجـــال يظهر في النتيجة الضعف وخصوصا في امور حيوية تتعلق بالكيان الاقتصادي الاردني ، لسنا من المتشائمين ولكن من الواجب ان نقول الحقيقة والواقعية ونتلافى اي ازمة قبل وقوعها.

فيجب ان نبدأ اولا بالحصول عـــلى الاموال العربية من اي جهة كانت ونسهل دخولها وخروجها بانظمة عملية في سبيل التشجيع المالي ، وكما انه من الضروري الاتصال بسرعة باخواننا المغتربين الاردنيين الموجودين في الامريكتين لاجل تشويقهم في توظيف اموالهم في المشاريع الاردنية وتطمينهم في سبيل ذلك ، وهذا لم تشر اليه الحكومة مع انهم قوة فعالة اذا عرف استغلالها في سبيل خدمة الوطن العزيز .

واني استغرب لماذا لم تشر الحكومة الى المباشرة في تأسيس وتشكيل البنك المركزي لاجل الاشراف على التمويل الداخلي والخارجي وضمان تمويل المشاريع المختلفة والحصول على القروض الطويلة الامد .

ان سياستنا الاقتصـــادية يجب ان ترتكز في انظمتها وقوانينهـــا على محاربة الاحتكار ومقاومة

الاستغلال وتشجيع الاموال الـوطنية والعربية اولا والخارجية ثانيـا في الاستثمار وذلك في سبيل زيادة الدخل القومي مع العمل عـلى التقدم والتطور في الزراعة والصناعة وتشجيع الانتاج الوطـني لاجل التحديد من الاستيراد . كما والاهتمام الكلي بالسياحة وتوسيعها كما جاء في البيان لانها من اهم الموارد للمدينة المقدسة والمنطقة والبلاد وذلك بايجاد جهاز قوي فعال يعتمدعلى الكفاءة والخبرة ، وكذلك رصد الاموال اللازمة للدعاية على اوسع نطاق اسوة بالدول التي تعتمد عـلى هذه الناحية الحيوية في الكيـان الاقتصادي .

أما الموارد الطبيعية المدفونة فهذه الموارد يحتاج استغلالهـا الى السرعة وهناك تنقيب محدود ، وارد الآن . فالآمال في هذه الثروات كبيرة ، ولكن من المصلحة أن يكون الامر واقعيا لنزف وجود معادن منها كل الفائدة كالفوسفات والبوتاس .

ليس من الحكمة ان يوضع برنامج انشائي واسع قبل ضمان الاموال اللازمة وسبل وصولهابانتظام وعلى اسس مالية صحيحة حـتى يكون الشعب مطمئنا على مستقبله واستقراره . اننا نطالب بالارقام والوسائل لنبني عليها النتائج ونتأكد من تحقيق برنامج السنوات الخمس الذي امتد الى سبع سنوات ، وهذا كله في سبيل خير هذا البلد المتخلف اقتصاديا بسبب جوهري هو كارثة فلسطين ، ولقيام الاردن منفردا بالدفاع عن خط طويل يكلفها مبالغ باهظة في سبيل حفظ كرامة الامة العربية التي من واجبها المساهمة فيها .

اني من مؤيدي المعارضة البناءة الـتي اعلنتها الحكومة الحاضرة والتي آمل وهي ترغب تشجيعها في هذا المجلس الكريم في سبيل خدمة الوطن العزيز الذي يحميه جيشنا وحرسنا الوطني البـاسلان بقيادة جلالة الملك المعظم والسلام .

(٢٢)

الرئيس : الكلمة الآن للسيد عبدالرحيم جرار

السيد جرار نائب جنين :

معالي الرئيس ، اخواني النواب المحترمين

في قول لعمر رضي الله عنه (لا خير فيكم اذا لم تقولوا للمحسن احسنت وللمسيء اسأت) بهذه الروح وعلى هذا المبدأ سأحاول مختصراً ابداء الرأي في بعض ما جاء في هذا البيان .

ان من حق هذه الحكومة علينا بل ومن العدل والانصاف ان نشيد بذكر ما تم على يديها من خير فقد اشرفت بـالامس القريب على اجراء انتخابات نيابية تعتبر الاولى من نوعها في تاريخ هذا البلد فقد هيأت للناخبين والمرشحين على السواء جوا من الحرية والنزاهة لم نكن نلمسه بهـذا الشكل من قبل . وان نظرة واحدة للوراء لتذكرنا وبكل اسف مـا كنا نراه من تدخل الحكام واذنابهم في الانتخابات ومن حرمان المواطنين من الادلاء برأيهـم بحرية فيمن سيمثلونهم وما عهد التزكية الذي طلعت به علينـا احدى الوزارات السابقة ببعيد .

اما بالنسبة للجهاز الاداري وتنظيمه وتطهيره فقد قطعت هذه الحكومة شوطا لا بأس به ، وقـد وفت ببعض ما وعدت به في هذا السبيل حتى بات المواطنون يشعرون بالفعل بان الجهاز الاداري للدولة قد وجد لخدمتهم لا للتسلط وحب السيطرة عليهم ، كما قال احد الكتاب (ان الحكومة قد وجدت من اجل الشعب وليس الشعب هو الذي وجد من اجل الحكومة وان الحاجه ماسة دائما وابـدا وفي كل وقت الى الاصلاح والى التطور وان كل فرد في الدولة يحتاج الى العمل والى الراحة) .

وان ما سمعنـاه من دولة رئيس الوزراء ومن رغبته بأن يتعاون هذا المجلس مع هذه الحكومة في سياسة البناء بحيث يؤلف هذا المجلس لجنة تتصل في كل وزارة من اجل التشاور والعمل لما فيه خير البلد ومصلحة الامة لدليل واضح عـلى نية الحكومـة الاستمرار في تحسين الجهاز الاداري وتنظيمه ليصبح نموذجيا فعالا .

وفي حقل التربية والتعليم فقد بذلت هـذه الحكومة مجهودات تشكر عليها في حدود امكانياتها وما تأميم الكتب المدرسية وطبعها وتوزيعها عـلى الطلاب والطالبات واخراج فكرة الجامعة الاردنية الى حيز الوجود الا امان كان يتطلع اليهـا كل المواطنين .

هذا وان من حق الامة علينـا بل ومن اولى واجباتنا كممثلين لها ان لا نغض الطرف عما يتطلبه الناس فقد ورد في بيان الحكومة في معرض الحديث عن المشاريع عبارة « العدالة في التوزيع والحاجة الى هذه الخدمات » انواجب الصراحة التي ترحب بها هذه الحكومة ليدفعني للقول بان بعض المناطق من هذا البلد باتت تشعر بانها في عالم النسيان فلا طرق عبدت ولا مدارس انشأت ولا آبار ارتوازية حفرت حتى ولا الكتب المدرسية وزعت بشكل تام عـلى طلابها وطالباتها كغيرها من المناطق ! ! كنت اتمنى لو اشار البيان الوزاري الى موقف الحكومة بالنسبة الى الاستمرار في التنقيب عن البترول لان جميـع الاقطار المجاورة لنا قد ثبت وجود البترول فيهـا وبكميات هائلة سيما ونحن في اشد الحاجة لمثل هـذا المورد الذي سيمكن هذا البلد من الوقوف على رجليه اقتصادياً .

كما كنت اتمـنى ايضا لو اشارت الحكومة في بيانها حول نيتها في اطلاق سراح المعتقلين والافراج عمن تبقى من محكومين سياسيين سيما وان الجو الداخلي قد اصبح ملائما لاعادة النظر بقضاياهم .

اما بالنسبة للسياسة الخارجية فان الذي نرجوه ونتوقعه من هذه الحكومة ان تبقى سياستها مع الشقيقات طيبة ولو ادى ذلك الى تحملنا بعض الاذى والصبر على ظلم ذوي القربى فنسير قدما الى الامـام ليستمر موقف الاردن ساميا بعيدا عن هذه المهاترات التي لا تولد الا الضغائن والاحقاد متمسكين بقول الشاعر :

كن كالنخيل عن الاحقاد مرتفعا
تؤذى برمي فتؤتي خير اثمار

ان قضية فلسطين لا تحل بالخطب ولا بالمخططات وانما بوحدة الصف العربي وحدة مبنية على حسن النوايا وتوحيد الهدف .

وختاما لكلمتي فاني اعتقد بانه لا تستطيع اية حكومة ان تورد في بيانها الوزاري كل شيء والعبرة للأعمال لا للأقوال . وما دامت هذه الحكومة قـد قدمت الى هذا المجلس الكريم بيانها الذي يحتوي على خطوات ان تمت فانما تعود بالفائدة على الامة . وبما انها ستواصل العمل بعد نوالها الثقة .

لذلك فاني ارى ان المصلحة العامة تحتم عليّ ان امنحها ثقتي لاعتقادي انها اقدر من غيرها على تحقيق ما ذكر فلنفسح امامها المجال لتقوم بتنفيذ ما جاء في بيانها على ضوء الملاحظات والآراء الـتي ابديتها انا وغيري من الزملاء ونحن من هنا والشعب من ورائنا لها بالمرصاد والله ولي التوفيق .

(٢٣)

الرئيس : الكلمة الان للسيد ابراهيم كريشان

السيد كريشان نائب معان :

معالي الرئيس : حضرات النواب المحترمين

لقد قال الزملاء الشيء الكثير ولم يتركوا شيئاً الا وقالوه ومن غير المستحسن تكرار ما قالوه سواء كان في الحقلين الداخلي منها او الخارجي .

لما ان الحكومة اخذت على عاتقها في بيانها الوزاري الذي تقدمت به لنيل الثقة على اساسه ان يكون كفاحها وركيزة تقدمها بناء الوطن النموذج واتاحة الفرص لتنمية طاقات الامة في ميادين الخدمة والبناء .

لذا فقداشتركت وزملائي من النواب المحترمين بدراسة البيان الوزاري دراسة وافية وباتفاق الآراء اجمعنا على وضع اسس ضمناها وجهة نظرنا واضعين نصب اعيننا سلامة البلاد العامه وحفظ كيانها وتوفير الرخاء لابنائها المواطنين ونشدان الحياة الافضل بعيدين عن الاهواء والتجرد من العواطف وبصفتي أحد النواب الذين احرزوا ثقة المواطنين في لواء معان وكان لي شرف تمثيلهم يتوجب علي ان اطالب الحكومه بتحقيق ما يحتاجه اللواء من اسعاف عاجل وبذل الجهد لتحسين اوضاع سكانه المعاشية والعمرانية والتعليمية ، فبالرغم من النشاط الذي بذلته الحكومة في هذا السبيل الا ان حالة اللواء بمجموعه من الحضر والبادية والذي يتميز باتساع رقعته وكثافة سكانه ما زالت بحاجة للخدمات العامة واهمها الطرق الموصلة ما بين أعنيزة — الشوبك . فالشوبك ووادي موسى وربط مجموعات القرى الاخرى بعضهـا ببعض وتزويدها بشعب بريدية والخدمات الطبية سواء كانت عيادات صحية او مراكز اسعاف واطالب الحكومة ان توفد لجنة وزارية لدراسة اوضاع اللواء والوقوف على متطلباته وحاجيات ابنائه من المواطنين والعمل على تحقيق احتياجاتهم ضمن امكانيات الدولة وبالقدر المستطاع . كلكم يعلم ان لواء معان بما فيه العقبة والشوبك ووادي موسى والطيبة وما يأويه من العشائر الرحل في البادية قد اصيب بسبب الجفاف المتعاقب على مر السنين بضرر بنابيعه وانقطاع المياه بصورة رعبة فجف الشجر وانعدمت الزراعة كليـا الامر الذي يحتم الاسراع في تقديم اسعاف عاجل ونجدة شاملة تقوم على البحث عن الماء وحفر الآبار الارتوازية واصلاح الينابيع .

هنالك ناحية هامة اريد الاشارة اليهـا وهي التنقيب عن المعادن والبحث عن البترول خاصة وان الدراسات الاولية تؤكد وجود كميـات وافرة من مختلف انواع المعادن في ذلك اللواء مما يبشر بمستقبل زاهر لاردننا الحبيب .

ولا بدمن الاشارة هنا الى ضرورة اقامة مدرسة صناعية في لواء معان اسوة بالألوية الاخرى تضم عددا من السواعد الفتية البناءة من ابناء اللواء بمجموعه سواء كانوا حضرا ام بدوا .

لقد لمسنا من الدوائر المختصة ان هنالك نية على اعتبار وزارة الاشغال العامة جهازا للرقابة والتصميم والتخطيط وحصر اشغال الطرق بالمتعهدين الامر الذي يسبب البطالة بين الاف المواطنين من الفئات العاملة .

لذا فاني اطالب الحكومة بالعدول عن مثل هذا الاجراء لما فيه من اضرار فادحة للمواطنين . وبهذا القدر اليسير اكتفي بشرح موجز لحاجيات اللواء اذ في المذكرة التفصيلية التى قدمناها لدولة الرئيس الشرح الوافي .

كما ان واجب الوفاء للزمالة يجيز لي ان اطالب الحكومة بان تولي عناية لافراد رجال الامن الذين يعتبرون بحق مظهرا من مظاهر التقدم في البلاد بزيادة رواتبهم ورفع مستواهم المعاشي لا سيما الذين يعيشون منهم في المدن والتي تتطلب نفقات كبيرة لا طاقة لهم بتحملها وذلك مقابل الجهد والطاقات التي يبذلونها لتوفير الراحة والطمأنينة والاستقرار للمواطنين في هذا البلد العزيز . واؤيد ما قاله الزميل السيد محمد المعايطة حول اجراء ترفيعاتهم وحفظ حقوقهم .

آمل من الحكومة ان تعير هذه المتطلبات مـا تستحقه من عناية واهتمام وعلى اساس هذه المتطلبات وعلى ضوء ما ورد في المذكرة التي اشتركت في الاسهام بوضع ما جاء فيها والتي تلاها معالي السيد عاكف الفايز امنح ثقتي للحكومة وقـل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون .

(٢٤)

الرئيس: الكلمة الآن للسيد يوسف التكروري

السيد التكروري نائب الخليل :

معالي الرئيس ، اخواني الكرام

تبين لي من بيان الحكومة انها حرصت على اعطاء مبادىء عامة وخطوط عريضـة لسياستها الداخلية والخارجية وابتعدت عن التفاصيل اذ جاء في بيانها ما يلي : —

١) اوضحت انها تهدف الى اتاحـة الفرص الواسعة لتنمية طاقات الافراد وتمكينهم من خدمة بلدهم.

٢) اوضحت انها تهدف الى ايجاد الحرية في حدود مصلحة الفرد والجماعة وانها ستصون هـذه الحرية لانها حق مقدس اصيل وان خدمة البلد لا تتم الا في جو من الحرية الصحيحة وبينت ان من سبل هذه الحرية ايجاد تشريع جديـد للانتخاب يضمن هذه الحرية والسماح للمواطنين بتشكيل الاحزاب ليمارسوا حقهم السياسي بصورة جماعية وحتى يكون منهم رقيبا على سياسة الحكومة في المجـالات العامة الداخليه منها والخارجية .

٣) قطعت الحكومة في بيانها عهدا على نفسها بان ترتفع بالمستويات العامة الى اعلى الدرجات في النواحي العلمية والصحية والاجتماعية والمواصلات والزراعة وزيادة الانتاج . والاخذبيد الافراد وتقوية المجهود الفردي في مجالي الصناعة والتجارة وانهـا ستركز جهودها في تنمية مصادر الدخل من السياحة كمصدر اقتصادي عظيم من مصادر البلد .

٤) اشارت الحكومة الى انها ستبذل كل جهد في سبيل رفع مستوى القوات المسلحة والامن العام ليخدموا بحق هذا الوطن . وليكونوا حراسـا امناء يحمون الاسرة الاردنية من كل اعتداء او عبث .

٥) بينت الحكومة انها ستواصـل دراستها للاجهزة الادارية وانها ستنصف المستحق وتجنـد الكفاءات بما يضمن ايجاد جهاز اداري سليم .

٦) وعدت الحكومة بانها ستعيـد النظر في القوانين القائمة وتعديل ما يجب تعديله وايجاد القوانين الجديدة التي تتطلبها مصلحة البلد بالطرق الدستورية.

كل هذا ذكرته الحكومة في المجال الداخلي . واما المجال الخارجي فقد احتوى على ما يأتي :

١) ان العبىء الذى ستحمله هو استردادفلسطين وان لديها مخططا يضمن تحقيق هذا الهدف السامي .

٢) وان رغبة الحكومة متجهة الى التعاون مع الاقطار العربية الشقيقة .

٣) انها حريصة عـلى حقن دماء العرب في اليمن وانها تتمسك بحق كل شعب عربي في اختيار نوع الحكم الذي يريده في بلده .

٤) وان علاقاتنا مع الدول الاخرى ستقوم على المساواة التامة والاحترام المتبادل .

والسؤال الذي يدور هل هـذه المبادىء التي وردت عامة في البيان الوزاري تجعل منه بيانا وزاريا كافيا من النواحي الداخليه وهل هذه الاشارات التي وردت بالنسبة للمجال الخارجي كافية ويمكـن ان يبني عليها الانسان حكمه على سياسة الحكومة بصورة جلية واضحة ام لا . ولما كان هذا البيان بشكلـه الحالي في رايي جاء مختصرا وغير مفصل في النواحي التي لا بد لها من تفصيل اقول :

١) قالت الحكومة انها تسعى لتنمية طاقات الافراد فكيف تنمي هذه الطاقات وما هي المشاريع التي تصرف فيها تلك الطاقات ومن اين الموارد وما هي حدود رقابة المتمول ؟

٢) هي تريد الحرية لهذا الشعب فما رايها في قانون الدفاع القائم البالي ولماذا لم تشر الى رغبتها في الغائه ، والغاء محاكم امن الدولة وجعل الامر مقصورا على المحاكم النظامية وما هو رايها في المعتقلين الباقين من زمن بعيد اما في المعتقلات او السجون ؟

٣) جميل ان تشير الحكومة الى رغبتها في اباحة تشكيل الاحزاب ولكن لا ادري ما تقصد الحكومة من عبارة رغبتها في قيام مؤسسات ديمقراطية موضوعية التفكير وهل كان التفكير العام يوما من الايام موضوعيا . والمعروف ان التفكير لا حدود له. بل يجب ان يكون غير محدود . وعليه فاما ان تكون احزابا طليقة من كل قيد او لا تكون احزابا وعندها على الحكومة ان تفكر في تجنيد التفكير العام بطريق اخر غير طريق الاحزاب .

٤) قالت الحكومة انها ستوزع اراضي الحكومة على المستحقين فاين هذه الاراضي التي تفي بهذا الهدف ولماذا لم تقل اريد ان اضع قانون تحديد الملكية وتوزيع الاراضي لان هنالك اراض في يد ملاك اكثر عن حاجتهم مهملة معطلة يمكن ان تستفيد منها الدولة والمواطنون اذا احسن توزيعها بطريق يعوض اصحابها عن الجزء الماخوذ منهم فما رايها في هذا ؟

٥) قالت الحكومة انها ستراقب جهد الفرد وتساعده بشكل لا ينحرف الى الاحتكار فلماذا لم تقل انني احارب الاحتكار ولماذا لم تشر الى منع استيراد كل صناعة تنافس الصناعات المحلية . ما هي الحماية التي وضعتها لتأمين العامل من البطالة نتيجة استيراد البضائع الاجنبية او حتى اصحاب المصانع من المنافسة الاجنبية .

٦) صحيح ان السياحة مورد عظيم للبلد ولكن ما هو التخطيط المجدي لزيادة عدد السياح وتامين اقامتهم بطريق سياحي عالمي . هل يكفي ان تساعد شركات السياحه ووكالات السفر لماذا هي لم تتعهد بايجاد ما يكفل مجيء مليون او ملايين من السياح للبلد بانشاء مشروع حكومي اهلي كانشاء مدينة سياحية .

٧) لماذا لم تقل الحكومة انني اتناول قروضا اجنبية واني اتعهد ان تكون هذه القروض بعلم المجلس وموافقته وتنفيذ شروطه .

٨) ما معنى رفع مستوى القوات المسلحة دون وضع قانون العلم او القرعة العسكرية .

٩) تقول الحكومة انها طهرت الجهاز الاداري فعلى من اقتصر هذا التطهير .

١٠) كيف يتم اي مخطط لاسترداد فلسطين المبني على التعاون ما بين الدول العربية مع النفرة والخلاف القائم بين هذه الدول . الا يجب ان يسبق ذلك تفاهم وازالة اي خلاف بيننا على اقل تقدير وبين جميع الدول التي ستجند نفسها من اجل استرداد فلسطين او التعاون معنا من اجل هذا الهدف . لا افهم كيف يتم التقارب مع وجود حملاتنا الاذاعية على الاخرين ؟ لم تشر الحكومة الى اي تعهد بايقاف هذه الحملات الاذاعية والدخول حالا في اي سبيل موصل الى التفاهم مع الدول الشقيقة فما هو جواب الحكومة .

١١) يفهم من البيان انها ترى في هذا البلد بلدا ديمقراطيا متقدما فكيف يتم التعاون بينه وبين دولة متخلفة لا وجود لمجلس نيابي فيها على اقل تقدير وكيف نقف موقف المناويء لجماعة او لحكومة في

في اليمن تنادي بانها تعمل لخير بلدها وتريد تحريره من التخلف والجمود والجهل والمرض فاقل الايمان ان نقف موقف المحايد حتى ينجلي الموقف الداخلي في اليمن ان كان لم ينجل حتى الان .

١٢ – لا يكفي ان تقول الحكومة ان علاقاتنا مع الدول الاخرى ستقوم على المساواة فهذه عبارة سهل قولها – ولكن لماذا لم يذكر في البيان ان من الدول التي انشأت اسرائيل التي اغتصبت بلادنا والتي تسعى لبقائها بريطانيا وامريكا ولم تقل ان سياسة الحكومة تحديد موقفها مع هذه الدول ان لم تغير موقفها مع العرب وتزيل الخطأ الذي ارتكبته . والا فستوصل الى نتيجة واحدة وهي اعتبار هاتين الدولتين صديقتين للعرب ولا يمكن اغضابهما .

فما جواب الحكومة ؟

ولما تقدم اقول انني سابني ثقتي او حجبها على ضوء ما سأسمعه جوابا على النقاط التى اشرت اليها .

والسلام عليكم .

(٢٥)

الرئيس : الكلمة الان للسيد راشد النمر

السيد النمر نائب نابلس

معالي الرئيس ، حضرات النواب الكرام

نتقدم لدولة الرئيس بخالص الشكر لتهنئته المجلس على احرازه ثقة الاسرة الاردنية التي يسعى الجميع لخدمتها وسعادتها وهنائها بقيادة جلالة مولانا الملك حسين المعظم .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

من اجل بناء الوطن النموذج الذي تفضل به دولة الرئيس في بيانه الوزاري علينا ان نعد العدة الكافية لكفاحنا وذلك بتعبئة القوى البشرية والطاقات الانسانية في هذا البلد الصابر الفقير بموارده الغني برجاله الاكفاء ، تلك التعبئة التي لن تؤتي اكلها الا في جو من الحرية الايجابية والايمان بحرية الفرد وكرامته وحول الحـ يات والعمل جاهدين لبناء البلد اقتصاديا في شتى الميادين برفع مستوى المزارع والعامل والتاجر وكل ذلك يحتاج الى قلوب عامرة بالايمان عامرة بالاخلاص عامرة بالصدق في القول والعمل عامرة بالعقيدة الراسخة بان الاردن جزء من الامة العربيه وعلى ذلك فينبغي وضع سياسة ثابتة واضحة لاقامة علاقات وتعاون تام في شتى الميادين بينه وبين اشقائه العرب .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

لا شك بان البيان الوزاري قد اتاح للمجلس الكريم فرصة ثمينة للاطلاع على سير الامور في مختلف الميادين الداخلية والخارجية ومناقشته سيما في قضيه فلسطين التي هي قضية العرب اجمعين وقضية حياة او موت بالنسبة للاردن. فكيف يمكن الوصول الى حلها حلا عادلا الا بمعاضدة شقيقاتنا الدول العربية ووحدة الصف العربي الذي ينشده كل عربي يؤمن بقوميته ويعتز بعروبته لذا يجب ان نكرس الجهد لازالة ما في قلوب العرب وتوحيد صفهم والعمل جاهدين على وقف الحملات الاذاعيه التي لا يستفيد منها الا عدو العرب الرابض على حدود الدول العربية في الجزء المحتل من فلسطين. وانا ارى كخطوة اولية ان تبادر الحكومة الى ارسال وفود من مختلف الاوساط في الاردن لزيارة الدول العربية والسعي الحثيث الى تمهيد الطريق نحو تفاهم تام لنسير قدما في تكوين جبهة واحدة منيعة لدرء الاخطار واثبات كيان هذه الامة المجيدة

معالي الرئيس ، حضرات النواب

لا شك ان جيشنا الباسل بقيادة جلالة الملك المعظم وهو مفخرة العرب والصخرة المنيعة التي تلتقي

عندها الآمال لذا يتوجب على الحكومة دائما وابدا رفع مستواه ليكون في مصاف الجيوش العالمية عدة وسلاحا ورجالا وكفاءة وعـلى الحكومة ان تعمل بارسال بعثات عسكرية من شبابنا الجامعي والثانوي الى الخارج ليتزودوا بالمعلومات العسكرية والادارية اللازمة حتى يكونوا عناصر فعالة في الجهاز .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

في الدورة الماضية للمجلس النيابي اعلن دولة الرئيس ان عدد الموظفين الذين سيشملهم قـانون تطهير الجهاز الأداري سوف لا يتجاوز عدد اصابع اليد وعندما نفذ زادعدد المشمولين بعشرات المرات جلهم من الموظفين الصغار الفقراء تاركين الرؤوس العفنة التي وعد دولته بتطهيرها ، وضربت الحكومة بالدستورعرض الحائط عندما اعادت عددا من الذين تظلموا منهم بموجب توصيات لجنة وزارية غـير دستورية .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

وبناء على تصريحات دولة الرئيس التي ادلى بها امام حضراتكم وفهم منها انعلاقاتنا مع شقيقاتنا الدول العربية ليست في المستوىالذي يجب ان تكون عليه من حيث تبادل الثقة والتعاون بيننا وبينها فاننا نشك كثيرا في مدى النجاح الذي يمكن ان تحققـه وفود كهذه اذا استمرت سياسة الحكومة على حالتها الحاضرة وعلاوة على ذلك فان الكلمات الخـلابة والوعود المعسولة شيء وتحقيق هذه الوعود وتنفيذها شيء اخر .ونحن نؤمن ان الوزارة الحاضرة لا تملك من القدرة وثقة الرأي العام والشعب مـا يؤهلها ويمكنها من تنفيذ ما ذكره دولة الرئيس في بيانـه الوزاري .

وعلى هذا الاساس فانا نقرر حجب الثقة عن هذه الحكومة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

نائب نابلس	نائب نابلس
راشد النمر	عبد الرؤوف الفارس

(٢٦)

الرئيس : الكلمة الان للسيد اسحق الدزدار

السيد الدزدار نائب القدس :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

تقدمت الحكومة الموقرة ببيانها الوزاري الى هذا المجلس ، متضمناً منهاجـها وسياستها في الـداخل والخارج لمناقشته وطلب الثقة على اساسه وفاقا لاحكام الدستور .

ولقد امعنت النظر في دراسة هذا البيان، وعلى ضوء ما تفضل به دولة رئيس الوزراء مـن تفاصيل اخرى جديرة بالبحث ، حرية بالتقصي والمتابعة ، أرى بعد ذلك ولعلني لا اتجـاوز الحقيقة ، اذا قلت باعتقادى عن وجود تناقضات واضحة بين ما تقوله الحكومة وبين ما تطبقه عملا وفعلا .

وتوفيرا لوقت هذا المجلس الموقر ، رأيت أن اوجز ملاحظاتي في النقاط التالية :

١ ــ تنـادي الحكومـة بمبدأ (معـاداة من يعادينا ويعادي امة العرب ومصادقة من يصادقنـا ويصادق امة العرب) .

المبدأ مـن السلامة بحيث اراه متجاوبا مـع رغبات الشعب ، معبرا عن امانيه متفقا مع متطلبات واقعه .

ولكن الحكومة في تطبيقها هـذا المبدأ تسلك سلوكا لا يتفق مع الاخطار التي تتهددنا من العدو ، ولعل اقل ما في الأمر ، انه كان من الحكمة وبعـد النظر ، العمل على ازالة الجفاء المستحكم بيننا وبـين بعض الدول العربية ، لا الامعان في ما يزيد من بعد

الشقة ، ويوغر الصدور أكثر وأكثر ، وفي احاديث الاذاعة وتعليقاتها ، ما يؤيد هذا الذي اذهب اليـه كل التأييد .

ولقد يقال ان بعض الأقطار العربية تقف منا موقفا سلبيا فيه الكثير من الجفاء أو ما هو أكثر من الجفاء ، ولكني مع ذلك ، ارى ان الخـطأ لا يبرر الخطأ ، كما لا يشكل الخطأ في ذاته سابقة يقاس عليها ، كما ارى ان التقريب بين وجهات النظر امر تحتمـه ضرورة حياتنا وواقع امتنا عامة وشعبنا الأردني بوجه خاص .

وازيد ، انني لا اكاد المس وجه الحكمـة في صداقة اولئك الذين خلقوا اسرائيل وأرسوا عـلى ارضنا المقدسة دعائمها وما يزالون سادرين في غيهم ، يمدونها بالمال والسلاح .

٢ ــ تنـادي الحكومة الموقرة بأن القضـية الفلسطينية انما هي مسألة حياة أو موت وانه لا حياة لنا بدون استعادة الوطن المغتصب ، وهو مبدأ منبعث ايضا من صميم واقعنا متجاوب كليا مع أمانينا ورغباتنا ولكن ... الحكومة في تطبيقها لهذا المبدأ تسلك سلوكا أقل مـا فيه انه سلوك حكومـة في بلد ينعم بالسلم الحقيقي والطمأنينة المؤكدة ، ولا يتهدده خطر داهم من عدو يتربص به لينقض عليه في اي لحظة مواتية في وقت يتحتم فيه أن تسلك في شئون المال والأقتصاد والثقافـة والشئون العسكرية سلوك تأهب وتقشف واعداد ، وتجند طاقات الشعب جميعها ، ماديا ومعنويا وعسكريا ، لتجعل منه السند القوي للقوة الضاربه ، وهي الجيش العامل . وفي اعتقادي ان سلوك سياسة متقشفة هادفة ، امر ضروري وحيوي ولا مندوحة عنه .

٣ ــ تنادي الحكومة الموقرة بمبـدأ احترام رغبات الشعب وتطلب من الحكومات العربية تطبيقه ليـتم التقارب والتعـاون الفعلي فيما بينها في وقت تتجاهل فيه هي هذا المبدأ القويم ولا تطبقه في بلدنا نفسه . ورغبات الشعب في هذا البلد واضحة جلية ، فهو يطلب القربى من الاقطار العربية جميعها ، وهي التي تعتبر على كل حال سنده في كفاحه الجبار ، من حيث ينفر هذا الشعب نفسه من أسباب الفرقة والعداء كما هو قائم الآن .

ان ما اعبر عنه ، هو نفسه الذي يعـبر عنه الرأى العام بوضوح في بلدنا واعتقد أن الحكومة تقر بفعالية الرأي العام وضرورة التجاوب معه .

وان الحد من طاقة الصحافة ومنع الثقافـة في كثير من الوانها عن الشعب ، امر لا يقره احد ، كما ان الحد من النشاطات المختلفة في الاجتماعات ومـا شابهها فيه الكثير من المساس بالحريات العامة ، كما ان الحرية الفردية نفسها ليست مكفولة على الصورة التي يرتضيها الشعب الذي يطالب بالحاح بالمحافظة على الحريات العامة والحريات الفردية في نطاق قوانين أكثر مرونة من القوانين المطبقـة ــ أي في نطاق قوانين منسجمة ومتفقة مع الدستور روحاً ونصاً .

٤ ــ تجاهلت الحكومة كليا وضع ما يزيد على ربع سكان المملكة وهم اللاجئون فلم تتقدم ببرنامج خاص لوكالة الغـوث وموقفها من حقوق اللاجئين والاعمال التي تقوم بها هذه الوكالة بوحي من الخارج لتنفيذ ما اعتقد انه مؤامرة مبيتة لفرض حل يتفـق مع المصلحة الاجنبية ، مع العلم ان الجمعية العامـة للأمم المتحدة واللجنة السياسية في تلك المنطقة لم تتخذ قرارا بتنفيذ مثل هـذه الاعمال التي تضر باللاجيء وبمصلحته .

اني احس أن على الحكومة أن تسلك سلوك المدافع عن حـق اللاجيء امام تعسفات الوكالة ، والرادع والمراقب لاعمالها وعلاقاتها باللاجئين ، وان

لا يفسر مسلكها بانه بمثابة القوة التنفيذية لمــا تطلبه الوكالة ورفضه اللاجئون بحق.

واني اكتفي بما اسلفت من الملاحظات والتعقيب على بيان الحكومة الموقرة. وبنتيجة ذلك احجب الثقة.

(٢٧)

الرئيس : الكلمة الآن للسيد نجيب الاحمد

السيد الاحمد نائب جنين :

معالي الرئيس ، حضرات النواب الكرام

انهــا لفرصة طيبة ان تتقدم الحكومة ببيانها الوزاري واتاحة الفرصة لممثلي الشعب لمناقشة سياستها الداخلية والخارجية واني اذ اشكر الحكومة على ذلك لا بد لي من بيان ما يأتي :

السياسة الداخلية :

١ — احسنت الحكومة في سياستها الــداخلية بوجه عام فقد ازاحت بقايا كابوس الاحكام العرفية الذي كان متحجرا في عقول بعض مستخدمي الدولة وعملت على سيادة القانون واعادت للمواطن كرامته المهدورة واعطت المزيــد من الحريات للمواطنين واباحت السفر للخارج لكل راغب في السفر طلبــا للرزق الحلال وأزالت مراكز التفتيش التي كانت مظهراً من مظاهر الاستبداد وعدم الاستقرار وسارت خطوات طيبة بتنظيم الجهاز الاداري للدولة .

٢ — اسرعت في افتتاح الجامعة الاردنية وبدء الدراسة بها وهذا ما تشكر عليه .

٣ — سارت خطوات طيبة برفــع مستوى البلاد الاقتصادي للوصول الى الاكتفاء الذاتي .

٤ — اجرت انتخابات نيابية في البلاد كانت نموذجا للنزاهة والحرية .

٥ — لا يزال في البــلاد معتقلات ومعتقلين سياسيين ولا مبرر لذلك .

٦ — لا تزال الحاجة ماسة للعدالة في توزيع المشاريع الاقتصادية والانشائية والثقافية والصحية .

السياسة الخارجية :

١ — مخطط الحكومة بالنسبة للقضية الفلسطينية مقبول لدينا ونؤيده شريطة ان يلقى القبول وموافقة الدول العربية الشقيقة واعتبار القضية الفلسطينية قضية العرب عامة يلاقي كل ترحيب وتأييد والوحدة العربية هي خير سبيل لانقاذ فلسطين .

٢ — لم تعمل الحكومة عــلى توحيد الصف العربي بل ركبت سفينة الخلافات العربية بين الامواج المتلاطمة وهذا ما يؤسف له ولا يستفيد منه الا العدو في وقت نحن احوج فيه الى جمع كلمة العرب وتوحيد الصف العربي وهــا هي سنة ١٩٦٣ المنتظرة حيث معركة العــدو بسبب تحويل مجرى نهر الاردن قد بدأت .

وعلى ضوء مــا ذكرت من سياسة الحكومة الداخلية والخارجية وباختصار فــاني اطالب بالعمل على ما ياتي :

١ — اعطاء المزيد من الحريات ضمن القوانين المرعية في البلاد واطلاق ســراح المعتقلين السياسيين ولا يضيرنا ان كان هناك مائة شيوعي في جميع البلاد خارج السجن .

٢ — اطلب بتحسين اوضاع رجــال الامن المعاشية والثقافية والعددية المتصفة بالكفاءة التامة .

٣ — العمل عــلى تضييق الخلافات العربية وذلك بوقف الحملات الاذاعيــة . والصحفيــة ضد اي بلد عــربي حتى ولا الرد عــلى التهجمات الاذاعية والصحفية العربية المضادة كدليل على حسن نية الاردن وتسامحها في سبيل مصلحة البــلاد وعدم النزول الى مستوى الشتائم والسباب .

٤ — ان وضع الاردن الســياسي المــدني والعسكري يحتم علينــا البقاء خارج سفينة الخلافات العربية لذلك فاني اطالب الحكومة ان تقف موقف الحياد بين الــدول العربية المختلفة وتعمل على جمع الصف العربي ووقف نزف الدم العربي الزكي في اليمن .

٥ — اطالب الحكومة مجددا بضرورة الاسراع باقامة الابنية الكافية لمدارس جنين الثانوية والابتدائية للذكور والاناث وتعيين طبيبين لمستشفى الحكومة في جنين فلم نسمع يوما ان مستشفى لمنطقة عدد سكانها يقارب المائة الف نسمة وواقع على الحدود لا يعمل به الا طبيب واحــد وفي الليل والنهار ومع الاسف الطبيب سافر للكويت والآن المستشفى بمرضاه بدون طبيب كما اطالب بتخصيص عيادة صحية سيارة الى القضاء .

قضاء جنين بحــاجة الى تعبيد الطرق ورصفها وفتحها كما انه بحاجة الى حفارة للمياه الجوفية وتحسين احوال قرى الحدود وفي انتظار سماع رد الحكومة اعلن موقفي بالنسبة للثقة اوحجبها عنها والسلام عليكم.

(٢٨)

الرئيس : الكلمة الآن للسيد كامل محي الدين فليتفضل :

السيد محي الدين نائب رام الله :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس حضرات الزملاء الكرام

يسعدني ويشرفني ان اقف هذا اليوم في مجلس الامة لاقوم بواجب المواطن المخلص في اداء رسالته نحو هذا البلد العربي خاصة والامــة العربية عامة ، ولقد كان الشرف الذي اولانا اياه ابناء الشعب يوم ان قدمونا هدية لهذا المجلس الكريم شرفاً عظيما مقرونا بالمسؤوليات الجسام والاعباء الثقيلة الــتي نتحملها جميعا وخاصة في الظروف الخطيرة التي تسير فيها قضيتنا الكبرى بل قضية العروبــة جمعاء ، قضية فلسطين وما يترتب علينا هنا في الاردن اولا وفي البلاد العربية ثانيا من واجبات من حيث شحذ الهمم وحشد الجهود واجتماع الراي واتخــاذ موقف موحد يعالج القضية معالجــة جذرية لا مهادنة فيه ولا مصالحة ، بل حق ورجوع الى الروابي السليبة حتى يتسنى لاجيالنا الصاعدة ان يفاخروا بنا وحتى يحق لنا ان نقول باننا قمنــا بواجبنا كاملا نحو اقدس مقدساتنا باسترجاع وطننا السليب وكرامتنا المهدورة التي داستها المؤامرات الاستعمارية وربيبتها المزعومة اسرائيل .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

كلما مر بي الخيال وانا في صدد الحديث عن قضية فلسطين ، تعود بي الذكريات الى عام ١٩٤٨ يوم ان وقفنا في مدينة رام الله نرقب اخواننا اللاجئين يوم ان نزحوا عن مدينتي اللد والرملة وسمعت باذني قول احــد كبار المسؤولين من البــلاد العربية ان عودة اللاجئين لن تزيــد عن الاسبوع او الاسبوعين ، واليوم وقد مضى عليها زهــاء اسبوعين من السنين قضتها امتنا العربية في النزاع والخصام ضاربة هــذه القضية الانسانية قضية الحق والعدالة عرض الحائط ، وكم توالت على هذا المجلس الكريم من حكومات وكم من خطب قيلت واستمعت آراء كثيرة كلها ذهبت في مهب الرياح وبقيت قضية فلسطين تتخبط بين رضاء زيد وغضب عمرو ، وبقي اخواننا اللاجئون ينتظرون العودة بينما المسؤولون في الدول العربية هم في شغل شاغلون .

معالي الرئيس ، حضرات النواب الكرام

اننا وان بقينا على هذا الحال فلن يــكون لفلسطين قضية ، لان المؤامرات الاستعمارية تحاول طمس قضية فلسطين بشتى الوسائل والاغراءات ،

ومن المؤسف جدا ان اقول ان وجود هذا البلــد الاردني طرفـمن نزاع بين الدول العربية وان تحابينا مع جانبمن جوانب الخصام الآخذ في الاتساع بين الاشقاء العرب ، ان هو الا ضررا نلحقه بقضيتنــا وتنافرا نجلبه علينا وتباعدا نجره بانفسنا ، وأرى من واجب الصراحة التامة أن اقول بأن الأردن وهــو البلد الذي عاش النكبةوشرب منآلامها ، والأردن المسؤول الاول عن تبني قضية فلسطين ، عليــه ان يحسنالنية تجاه كل العرب وان يكون جزائر ثانية في الحياد بين دول العرب وأرى أن يتوسع هذا الحياد ليكون على الصعيدين العربي والعالمي ، حتى نستطيع كسب التأييد العربي العام والعطف العالمي الشاملوان تنطلق الصرخة الاولى من ابناء هذا البلد نحو اخواننا العرب في كل مكان معلنين حيادنا في كل ما يدور بين العرب من خلافات حتى تسمو قضية فلسطين فوق كل مستوى المنازعات والمهاترات .

اما عــلى الصعيد العالمي ، فأرى من مصلحة الأردن المتبني لقضية فلسطينوالذي يتحملمن اجلها شرف المرابطة على الحدود ان يقوم بــاجراء تمثيل دبلوماسي مع دول الكتلة الشرقيــة لما في ذلك من فوائد تعود على الاردن عامة وعلى قضيــة فلسطين خاصة محتذين في ذلك حذو الدول العربية المتحررة. وكيف لنا أن نضمن وقوف تلك الدول العالميــة بجانب قضيتنا العادلــة في اروقة الامم المتحدة ونحن بعيدين عنهم بل ومحظور علينا ان نصادقهم ونطلب تأييدهم مراعيا في ذلك التفريق بين علاقاتنا مع تلك الدول على قدم المساواة كعلاقةالند للندوبين عقائدهم الشيوعية التي تتعارض ومبادىء ديننا الاسلامــى الحنيف .

اما ما جاء في بيان الحكومةالوزاري من اعادة تشكيل الاحزاب وقصرها على الاقليمية المحدودة ، فأرجو أن اكون صريحا في ذلك بأن مفهومنا الحزبي يجب ان يكون على اسس قومية صحيحة تحــارب الأقليمية وتحارب الطبقية وتنادي بوحدة الامــة العربية التي تبناها الدستور الاردني باعتبار الاردن جزء من الأمة العربية.

معالي الرئيس ، حضرات النواب :

بقي لي اناتطرق الى ما يعانيه نفر من اخواننا ابناء القرى الامامية في قضاء رام الله من عوز وفقر وحاجة الى القروض والبذار وتعبيد طرقهم حــتى يتسنى لهم التنقل من قراهم الى المدنلتعاطي امورهم وعونهم على كسب رزقهم وقوتهم اليومي ، راجيا من الحكومة ان تضع بعينالحسبان عدالة تقسيم موازنة الطرقات في المملكة حتى يتحقق لكل ذي حق حقه.

وأخيرا بقي لي ان أطلبمن الحكومة ان توجه عنايتها الى ما للاذاعة من اهمية في التوجيه والبناء في حياة الشعوب ، واذاعتنا بواقعها الحاضر ان هى الا حافزا منحوافز استفزازالشعور العاملجماهير الشعب واذا كان الجواب على هذا الطلب ان غيرنــا من اذاعات الدول العربية تسلك نفس المسلك في السب والشتم والمهاترات فاني اقول ان خير جواب عــلى ذلك ما جاء في حكمة الشاعر العربي حيث قال :

واذا اتتك مذمتي من ناقصٍ

فهي الشهادة لي بــأنى كامل

وعلى هذا المبدأ أرجو أن نسمو بتفكيرنا نحو الاذاعة وان نوجهها لضم الصفوف العربية ونترك غيرها من الاذاعات تمادى في سبابها وشتائمها لانها لا تسيء في الواقع الا لسمعةالبلد الذي تعبر عن رأيه ونترك ذلك للشعوب العربية وللرأي العام كي تحكم ما لنا وما علينامن واجبات وحقوق ، وعليه فاني اترك حقي في الثقة الى ما بعد سماع اجوبة الحكومة والى اي مدى تتجاوب مع كلمات حضرات الاخوان النواب وعندها اقرر رأيي بصراحة والسلام عليكم ورحمة الله .

(٢٩)

الرئيس : الكلمة الان للسيد انطون البينا

السيد البينا نائب القدس :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

كمسيحي عربي تعودتاعطاء كل ذي حق حقه واقول لمن احسن انت احسنتولمن اساء انت اسأت أرجو ان اقول في هذهالمناسبة بأنياعتبر بأن الحكومة الحالية منذ ان اخذت زمام الحكم قبلسنة مضت اي قبل تقديم استقالتها بعد الانتخابات النيابية واعادة تشكيلها بعدئذ اني اقول بانها في رأيي لا شك كانت اصلح من الحكومات التي سبقتها في الحكم من جهة الادارة والجهاز الداخلي .

اما بما يتعلق ولهصلةبالامور الخارجية والوضع السياسي وعلاقاتنا مع الدولالعربيةالشقيقة ، فالفوهة زادت اتساعا كل يوم وهذاما يبعدنا عن وجود حل موحد للقضية الفلسطينيةالتي هيشغلنا الشاغل واعادة الوطن السليب وهذا ما ترنو اليه الشعوب العربية جمعاء .

وان ما جاء في البيان الوزاري لا يشفي الغل ولا يروي العطش فطالمــا سمعنا بالمخططات ووعود رنانة لم تسفر عن شيء بل هي لا تتعدى ذر الرماد في العيون .

والذي يهمني اثــارته في هذه المناسبة هو موضوع السماح للسناتور الاميركي يعقوب جــافتز اليهودي الصهيوني المعروف بعدائه السافر للعرب وتصريحاته المتتابعة ضد العرب ودعوته لتقوية تسليح اسرائيل بشتى الطرق ، كيف يسمح له باجتياز الحدود من الجزء المغتصب من فلسطين عبر بوابة مندلبوم يوم الجمعةالماضيةفي ١٩٦٢/١٢/٢٨ وسعي الحكومة وحرصها على كتمان ذلك واحاطته بكل تكتم وسرية حتى لا يعلم احد بذلك ، فلماذا هــذا التكتم وهذه السرية لا اعلم سوى ان ذلك يفسح مجال للتساؤل والشك ، ولقد طلبنا الايضاح من الحكومة برقيا ولم يردنا الجواب ، واننا لا نزال بالانتظــار وانه لا يسعني في هذا الحال سوى حجب الثقة .

(٣٠)

الرئيس : الكلمةالان للسيد عبد المجيد الشريدة

السيد الشريده نائب اربد

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على نبيه الكريم

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

اما ونحن بصدد مناقشة بيان الحكومة ليسعدنا وقبل ان ندخل في الموضوع ان نحي حكومة جلالة الملك لتحيتها لنا ونرحب بها كترحيبها بنا ونؤكد بانم دربنا طويل في حمل المسؤولية في الخدمة ، في البناء لاسعاد هذه الاسرة التي شرفتنا بثقتها لنحمل عــلى عواتقنا ما يحمله الجندي في المعركة بقيادة الحسين العظــيم .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

لم يكن كتاب التكليف السامي الذي تشرفت هذه الحكومة وتعهدت بترجمته الى عمل وبناء الا مجموعة تلك الاحاسيس والنبضات التي كانت تنبض بها قلوب ومشاعر ابناء هذه الاسرة – ومن لهــذه الاسرة غير الحسين، الحسين وحده يدخل فيالنفوس فيكرمها ويعيش في القلوب فيعمرها .

جاء كتاب التكليف السامي ليرسم الاهداف ويوضح المبادىء التي عاشت لنا ونعيش لها وما كان

على الحكومة الا ان تدخل في هذا المخطط الشامل بقوة الشباب واندفاعه لتحقق لهذه الاسرة الرخاء والرفعة والمنعة تمهيدا لوضع قدرة وامكانات هــذه الاسرة اسبابا نبني منها وعليها مجد امتنا في كل مكان .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

ان بيــان الحكومة اليوم لم يكن الا استمرار لبيانها بالامس واستكمالا لعملها في الماضي وعلى هذا لم تكن هذه الحكومة بالجديدة التي ينظر اليهــا من زاوية بيانها فقط وانما اتيحت لها الفرصة الواسعة في ميادين الخدمة واستطاعت خلال تلك الفترة انتعطي للاسرة المفهوم الصحيح عن مدى قدرتها وامكاناتها والشعب ممثلا بنوابه يعلم يقينا عن مدى صلاحية او عــدم صلاحيــة هــذه الحكومــة للخدمــة وتحمل المسؤولية واود في هذه المناسبة ان اقول بان بيان الحكومة جاء مشبعا بالعبارات الفلسفية والادبية والانسانية وكأن واضعيها بذلوا كل الجهد في انتقاء هذه الجمل الرنانة بقواعد التأليف ولقد جــاء بيان الحكومة شاملا لبرامج الخدمة والبناء النموذج حتى ليخيل لقارئه بأنه في واد والواقعية في واد . تقــول الحكومة في بيانها « اننا سنمضي في اتــاحة الفرص الواسعة لتنمية طاقات الافراد وانطلاقها في ميادين الخدمة والتعمير ... » وهنا اتساءل اين هي الفرص بل ومتى تأتي هذه الفرص . ان الطاقات موجودة في كل بيت وفي كل نفس من ابناء هذه الاسرة ولكن الذي يهمنا لاستغلال هذه الطاقة هو وجود الفرص بذاتها ولو كانت هذه موجودة لما كان لاية حكومة انتتبجح في اتاحتها للمواطنين هناك الالاف يصرخون من الجوع يبتغون العمل من هنا وهناك ليقدموا مــا يحملون بالطبيعة من طاقات لخدمة هذه الاسرة وكلما نرجوه من الحكومة هو ايجاد هذه الفرص بذاتها وعندها فان المواطنين يعرفون الطريق اليها . وهناك فقط تتأكد معاني الاسرة الواحدة ومعاني الاخوة والمساواة ولا يبقى مجال للعنعنات العنصرية والطائفية .

تنادي الحكومة بالاخوة فاقول ان الاخوة حتى في البيت الواحد لا يمكن ان تتحقق اذا لم تكن هناك مساواة وان المواطنة المخلصة لا يمكن ان تتأكد اذا لم تكن هناك مساواة في الحقوق والالتزامات . وارجو ان أشير بأن العنعنات والخصوصيات والطائفيــة والاقليميات بين لواء ولواء وبين قضاء وقضاء وبين عائلة وعائلة كل هذه لا تزال تعيش حقيقة في نفوس البعض مما يجعل الفرصة قريبة من البعيد وبعيدة من القريب اليها بحكم الحق والقانون . ايمكن في مثل هذا الجو المشحون أن نجتاز مسالك الحياة وان نتأكد معاني الاخوة والمساواة ومعانى الاسرة الواحدة في ضمير هذه الاسرة .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

اننا لا نريد حبرا على ورق ولا نريد حكمة وبلاغة سقراط نريد عملا يؤمن الخبز للجميع ، نريد مستقبلا نمسك بايدينا حقيقته لا كالسراب ، نريد ان نبني كياننا على صخرة من الابدية والخلود قوامها الاستقرار والثقــة والامــل اننا لا نعيش لانفسنا بانفسنا خلقنــا تاريخــاً وامامنا مستقبل ، اننا لا ننسى اطفالا يصرخون وهم يذبحون كالخراف ونساء تنحر وتشق كالجزر وشباباً يمزقهم الرصاص وشابات تهتك اعراضهن ولا مجيب ، اننا لا ننسى كل هذا في دير ياسين ولا ننسى كل هذا في الارض السليب .

وامامنا ايها السادة ، امامنا مستقبل يوحي بنفس المصير سيأتي اليوم الذي تمرغ فيه جباهنا بدمائنا دماء الاطفال ، دماء الشيوخ والشباب وخزى العرض والعار ، امامنا نفس المصير ان تخاذلنا ولهونا وتجاهلنا اولئك الذين يلغمون كياننا بالمتفجرات ويسممون مشاعرنا بالمورفين .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

انها لفرصة عظيمة نتلقى فيها المساعدات غير المشروطة لتكون مادة الاسمنت في صرح كياننا واننا لنعلم بان هذه المساعدات هي مؤقتة تنتهي بانتهاء الدوافع لدى مرسليها وهنا ارجو ان اشير الى ان مدى استغلالنا لهذه المساعدات يجب ان يكون في مجالات الانتاج لا في مجال الاستهلاك ويجب ان تصرف وفق المشاريع التي نصممها نحن ونقنع بصلاحها للوجود ولكن الذي حدث ويحدث ان معظم هذه المعونات تأتي في ركابها المهندسين والفنيين وبعد ردح من الزمن يعود المهندسون والفنيون والمعونة في ركابهم وهكذا تعود المعونة كما اتت وهكذا تمضي المعونات رواتبا للموظفين وعلاوات للمهندسين . هــذا ونحن لا نزال نتمسك بالقول التقليدي بانه ليس لدينا مهندسين وفنيين لهم خبرة هؤلاء الاجانب . وهنا اتساءل اليس بامكان الحكومة اية حكومة سابقة ان ترسل البعثات العلمية لانتــاج مثل هؤلاء المهندسين والفنيين والتخصص في هذه الناحية من هذا الاختصاص ثم اننا نلاحظ بوضوح ان معظم هذه المعونات تذهب جملة في مشاريع ثبت فشلها لانها اصلا صممت لتحقق هذا الفشل وقد مضى علينا عشرات السنين ونحن نتلقى مثل هذه المعونات فهل هناك مشروعا اى مشروع ثبت نجــاحه ؟ وان هذه المعونات الاجنبية وان جاءت الينا بدون شرط الا ان هناك دوافع لدى مرسليها تحقق لهم مقــاصد ومصالح وبديهي ان كل دولة تبني علاقاتها مع الدول الاخرى على اسس من مصالحها وتنظر الى الآخرين من زاوية هذه المصالح والاغراض فطالما اننــا غير ملتزمين ازاء هذه المساعدات فان الدول التي تبعث لنا بها غير ملتزمة بها في اي وقت وعندما تشاء على ضوء مصلحتها وغرضها .

وجميل من الحكومة ان تصرح بكل جرأة انها في عام ١٩٧٠ سيكون الاردن غنياً عن كل معونة ومساعدة وذلك بتهيئة البلد اقتصاديا في مشاريع مثمرة واعمال بناءة . اما هذه المشاريع والتي ستأتي لنا بهذا الخير العميم لم ينوه عنها البيان الوزاري بشكل يبعث في نفوسنا الثقة واليقين والاطمئنان الى امكان نجــاح هذا الوعد طالما نرى امامنا عدة مشاريع حية تموت ومشاريع تعيش بيننا منذ سنين ولم تولد .

وبهذه المناسبة ارجو ان اشير الى مشروع قناة الغور الشرقية هذا المشروع الذي اهلك الملايين من الدنانير كما اهلك المئات من الملاكين والمزارعين ، لقد كانت هذه المنطقة وقبل الشروع بهذا المشروع تروى من السيول والجداول والروافد وكان يسقى منها ما لا يقل عن الثمانين الف دونم بالاضافة الى عدة الاف اخرى ارويت بواسطة مياه الضخ من نهــر الاردن فجاء هذا المشروع واعاد تنظيم الري بشكل جميل كما هو مطبوع على الورق ليسقي في مراحله الثلاثة مائة وعشرين الفا من الدونمات مقابل عــدة ملايين من الدنانير حملت هذه جميعها كنفقات على الارض وبالتالي عــلى المزارع . فرزحت الوحدة بالديون واصبحت تكاليف الوحدة أكثر بكثير من المحصول المنشود وقسمت المياه على هذه الوحدات مقابل ثمن بالوسائل التي تقسم فيها الميــاه بمناطق البلديات وهكذا اصبحت الوحدة الزراعية عبئا على كاهل صاحبها بشكل حمل المــلاك والمزارعين الى الهرب من الارض وهنا تبرز لنا حقيقة خطره اود ان اشير اليها . لقد اصبحت الوحدات الزراعية في هذه المنطقة متوفرة لمن يشترى وظهرت هناك محاولة في نفس المنطقة من قبــل وكالة غوث اللاجئــين واستعدادها لشراء بطاقاتهم ، واصبحت التسهيلات لدى اللاجىء وامكانية البيع والشراء سهلة ومتوفرة

واخشى خلال مدة وجيزة ستصبح هذه الاراضي ثمنا لتلك البطاقات التي تعني بيع الحق في فلسطين وهنا ارجو ان لا يكون محصول مشاريعنا خناجر نطعـــن بها من الأمام .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

ان لي ملاحظة اخيرة في موضوع الاعانات والمساعدات ، لقد علمت يقيناً ان بعض الحكومات مصدر هذه المعونات تقف بالمعونة ونحن في الطريق لتفرض علينا الوسيلة والكيفية التي يجب ان ننفق فيها هذه المعونة وقد حدث فعلا عند تعديل قانون قناة الغور الشرقية في المواد المتعلقة بتحديد الحد الاعلى والادنى للوحدات الزراعية ، وهنا اتساءل ماذا يكون حالنا وكيف نواجه مشاريعنا واعمالنا اذا ما اوقفت هذه المعونات خلال الفترة التي تسبق عام ١٩٧٠ (عام الاكتفاء الذاتي) واننا نلاحظ بوضوح ان المعونة الاميركية بدأت تتقلص تدريجياً وكأنها تنذر بالانقطاع في اي وقت كما واننا نلاحظ بان المعونات الاخرى ليس لها طابع الاستمرار وبالتالي سيأتي اليوم الذى لا نجد فيه غير انفسنا في الميدان .

يا معالي الرئيس ،

اننا ندرك الظروف القاسية التي تواجهها الحكومة اية حكومة في الاردن امام عدة اوضاع تشكل في مجموعها اقسى ظرف تواجهه حكومة اي بلد وان عنصر السكان ليحتاج الى عنصر المال لكي تحقق ما تريد ولكن عنصر المال هو الذي نبحث عنه ونتصوره كالسراب في بطون المشاريع الـتي لم تولد بعد . وهكذا فان اي مجتمع لا يكون مثالى كما يرغب الفلاسفة الا اذا شبـع وامن وتحرر واي استقرار سياسي لا يتمكن ان يتأتى الا في جو من الاستقرار الاقتصادي والمستوى العادي لمعيشة السكان .

واننا ونحن نشكر الحكومة التي تأخـذ على عاتقها بناء وطن نموذج وتعبئة قومية في جـو من الحرية الايجابية والى غير ذلك من التعهدات والوعود نجد من الواجب ان نشير الى ان هذه الحكومة قـد قامت بمعظم التزاماتها في الفترة التي تسلمت فيهـا اعباء الحكم والخدمة مع التحفظ بان هناك اخطـاء جسيمة في جميع المجالات قد ارتكبت ولكننا ونحن نحمل امانة الامة لا بد وان ننظر الى الامـور بعين الواقعية والتجرد لان ضمائرنا لنا بالمرصاد لانجاملنا ولا تحابينا والـذي لايخشى ضميره لا يخشى الله ولا يخشى احد .

معالي الرئيس ،

لقد ذهب البيـان الوزاري فيمـا ذهب الى موضوع الانتخابـات والاحزاب والى مضاعفـة الخدمات في جميع الحقول الاجتماعية والصحيـه والتربوية والزراعية والاقتصادية والى غير ذلك من هذه المجالات وقد جاء البيان يحمل التاكيد والقواعد المثلى لتحقيق اكبر قسط من النجاح في جميع هذه الميادين بمايؤمن لهذه الاسرة الكريمة الخير والازدهار. والحقيقة بان ممارسة الفرد لحق الانتخاب في اطار من الشورى هي اسمى وسيلة للتعبير عن المواطنة الصحيحة ولكن الذي لمسناه من التجارب الانتخابية التي مرت بنا ان القانون يعيش في جو مثالي بعيد عن واقـع الانتخاب وتطبيقه ، ولا ننكر ان قانون الانتخاب نفسه يحمل من الثغرات والفجوات الكثير بشكـل يصم وجه حرية الانتخاب ويغير احيانا وجه المعركة.

واما ما اشار اليه البيان من ان المرأة ستسهم في ممارسة حق الانتخاب فهذ امر موضوعي يبحث في حينه ، وفيما يتعلق باعادة النظر بتشكيل الاحزاب فهذه خطوة جريئة وعادلة من الحكومة واني ارى ان الاحزاب هي مرآة الوعي والحرية وان اختلاف

الراي والاسلوب بينها يشكل مظهرا من التنـافس النبيل في سبيل خير الامـة ومنعتهـا واني اعني بالاحزاب تلك التي تنبع من صدور ابنـاء الاسرة لتنير السبيل امام الاخرين وان بلدنا والحمد لله مركز الروح ومصدر المبادىء غني برجاله قادة لا مقودين، غني بمبادئه دينا ودنيا ، يعطي المفاهيم والاهـداف ويشع النور والسلام . من هنا نريد الاحزاب ولتأت الينا من هناك ، من هنـا نبعث القوميـة ونعرف الاشتراكية ونخرج الديمقراطية ونعمم السلام ، اننا نريد احزابا لا عملاء تعيش في حـدود الاسرة ومن اجلها وعندما تصلح النية ويصفو الهدف وتتأكد الثقة فلا خطر على الموظف من الاحزاب ولا منه ولا خطر على الجندي ولا منه ولا خطر على المعلم والطالب ولا منه فيصبح الجميـع من الاسرة واليهـا ومن الامة واليها ومن الانسانية واليها .

معالي الرئيس حضرات النواب

ورد في البيان الوزاري ايمان الحكومة بكرامة الفرد وحريته وان هذا التصريح من جانب الحكومة ليشعر بالتأكيد اننا ابناء هذه الاسرة ستتخلص من المطاردة العنيفة التي يمتهنها رجال المباحث فاصبحوا يلاحقون الفرد كظله في كل زاوية ومكان واصبح المواطن يشك في نفسه وفي ولائه واخلاصه لمليكه وبلاده ولا ادري كيف نقول ان لدينا امن واستقرار وجميعنا اسرة يؤلف بينها الحب والوفاء وفي ذات الوقت تبعثر عشرات الالاف من الدنانير كرواتب مكشوفة ومستورة لاناس نسميهم رجال المباحث واحيانا رجال قسم سياسي وتارة رجال امن واخرى رجال فلان وفلان حتى اصبحت هذه الفئات تشغل بمجموعها (فرقة الجستابو) . يدخلون البيوت ليلا نهارا من الابواب والنوافذ والسطـوح يفتشون هنا وهناك لا يراعون حرمة منزل او كرامة مواطن وكل هذا يحدث امام القانـون وباسم القانون . هـذا بالاضافة الى مئات التقارير التي ترمي هذا بالخيانة وذاك بالحزبية وقد اصبحت كلمة (مخلص) او غير مخلص لغة الناس ومصدر ارهاب واصبحت هذه الجملة تشرى وتباع بالسوق وقد زج بسببها المئات في السجون كمجرمين ورد بحقهم تقارير من رسل السلام اولئك الذين يشتغلون بتجارة الولاء والاخلاص والاولى بالحكومة الموقرة وهي الحريصة على حرية الناس وكرامتهم ان تنقذ ابناء هذه الاسرة من عبث ودجل اولئك الذين يهددون الامن باسم الامـن ويحطمون القانون باسم القانون وان كل فرد من ابناء هذه الاسرة امين على اسرته امانته على نفسه واطفاله وعرضه ، وارجو ان اؤكد ان مئات من الناس يذهبون ضحية الـزور والافتراء وان اولئك الذين يتلفعون بالقانون تحت اسم المباحث والقسم السياسي انما هم انفسهم بحاجـة الى من يراقبهم ويراقب تصرفاتهم وجرائمهم المتعددة .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

لقد اوجزت الحكومة في بيانها موضوع الخوض في علاقاتنا الخارجية مع الدول العربية الشقيقة مكتفية بالاشارة الى ما ورد تفصيلا بالكتاب الابيض الصادر عن الخارجية الاردنية واننا بعد الدراسة الواعية لهذا الكتيب لنفخر جدا بحسن نوايانا ومبادرتنا القائمة لانتهاز كل فرصة تزيل الفرقة والخلاف مع العربيات الشقيقات واننا لنرغب بايمان ان تصافح يدنا الممدودة كل يد عربية مخلصة . وبالرغم من كل اساءة فاننا لا نرضى أن تبقى علاقاتنا مع العربيات الشقيقات من التردى الى الحالة التي وصلت اليها لاننا جزء من هذه الامة نشترك جميعا بمشاعر الراحة والالم . واننا لنشعر بمرارة ونحن ننظر الى علاقاتنا مع الشقيقات العربيات فلا نجد الا تباعداً وفرقة توجسا وريبة

واقول بجرأة ان علاقاتنا لم تكن في اي وقت اسوأ مما عليه الآن وما اجراء الحكومة الكويتية الاخير بخصوص الاستغناء عن العاملين فيها من الاردن الا نتيجة حتمية لتردى تلك العلاقات . اما علاقاتنا مع السعودية الشقيقة فلا تزال مبهمة حتى امام نواب الشعب وكل ما نعرفه عن تلك العلاقات ما اذيع على اثر صدور البيان المشترك .

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

اما بخصوص مطالب اللواء الشمالي وقضاء الكورة ، فاني اشكر الزميل المحترم النائب نجيب الرشيدات الذي تطرق الى بعض حاجات هذا القضاء الا انني ساتقدم بمجال اوسع للمجلس الموقر وللحكومة بتقارير مفصلة وبحاجات ومتطلبات هذه المنطقة التي رآها الزميل بعينه بانها مهملة . واود ان اشير الى ان وكيل وزارة الداخلية عندما ذهبت لجنة الاغاثة في جولتها الاخيرة على المناطق قدزارت كل المناطق باستثناء قضاء الكورة ، وقد اشرت بذلك الى دولة رئيس الوزراء فاجابني بان اللجنة ستزور هذا القضاء ، ولا تزال تزوره حتى الآن !! واعتقد بان اللجنة المحترمة قد عرفت ان هذا القضاء شائك المسالك فاراحت نفسها من هذه المشقة .

اما بخصوص الثقة فقد اشار النائب زميلي الاستاذ يوسف العظم في بيانه الذي يتعلق بمبادىء الدين ، والمبادىء التي يجب ان تبنى عليها المجتمعات فانني اؤيد جميع ما قاله الى الحد الذي اقنع به .

اما بخصوص ما اشار اليه الزميل من ان هناك بعض الحكومات السابقة او الناس يتشفون الى حجب الثقة عن هذه الحكومة ، فانني اقول اني اثق بجميع الناس حتى يثبت العكس .

(٣١)

الرئيس : الكلمة الان للدكتور احمد خريس فليتفضل

الدكتور خريس نائب اربد :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، اخواني النواب

يطيب لي في بدء مناقشتي البيان الوزاري ان ارفع شكرى لجلالة الملك المعظم الذي اصدر امره السامي بضرورة اجراء انتخابات حرة نزيهة تعكس وجه الشعب الحقيقي ، ولا بد لي من ان اشكر الحكومة التي اشرفت على تلك الانتخابات والتي حققت الرغبة الملكية السامية راجيا من الله تعالى أن يوفقنا جميعا لخدمة هذا البلد ، وان نمارس حقنا الديمقراطي الجديد بشكل يستهدف مصلحة الشعب العربي في الأردن ومصلحة الامة العربية العليا فلا يستحق نعمة الديمقراطية من لا يستطيع ممارستها ، وليس من الوطنية في شيء كل ذي رأيين ، رأي داخل المجلس ورأي في الشارع ، وليس من الوطنية في شيء من ينبع رأيه من مصالحه الشخصية دون مصلحة الشعب ، والكبت لن يطيل عمر الاضطهاد ، والحرية لن تقصر عمر العدالة .

انني اؤمن ان الشعب مصدر السلطات ، وعليه فان كل تخطيط لا ينبع من الشعب ولا يستهدف مصلحة الشعب مآله الفشل الاكيد ... فالتعبئة العامة التي جاءت في البيان الوزاري اجراء سليم شريطة أن يستهدف مجموع الشعب من طلاب وعمال وفلاحين وموظفين وجنود تاركا لهم حرية التفكير ، وممارسة تلك الحرية دون أي تأثير كل ضمن دائرته ، وضمن اختصاصه وضمن مصلحة اردننا العزيز والمصلحة العربية العليا . . ولا بد من مباركة خطوة الحكومة

في اعطاء المرأة حقها الانتخابي ، وانني واثق من انها ستمارس هذا الحق ممارسة صحيحة تستهدف رقي هذا البلد والتقدم به خطوات سريعة نحو الحياة الحرة الكريمة حيث يتساوى جميع المواطنين ويسود نظام تكافؤ الفرص فيما بينهم .

وان السماح بتشكيل الاحزاب خطوة تتمشى مع الوضع الديمقراطي الصحيح الذي ننشده مع رغبتي الصادقة في التأكيد على ان الحزب الذي لا ينبع من حاجة الشعب ومن ضميره ولا يكون معبرا عن مشاعره واحساساته سيكون مصيره الفشل الاكيد وان الحزب الذي لا يعتمد على مجموع الشعب قاعدة له ، والذي لا تكون المصلحة العليا هدفه سيكون اداة طيعة لخدمة قادته للوصول بهم الى اغراضهم الشخصية . . ولا بد في هذا البلد الناشيء من ان نمر في مثل هذه التجربة وعلى عاتقنا تقع مسؤولية فشلها أو نجاحها .

تعهدت الحكومة بتوفير الخدمات العامة للجميع . . ومثل هذا كان يحصل في كل البيانات الوزارية السابقة ، واذا زرنا معظم القرى نجدها لا زالت محرومة حتى الآن من الماء والكهرباء والوحدات الصحية والشعب البريدية والطرق المعبدة وكل الخدمات العامة وحبذا لو ركزت الحكومة على القرية أكثر من ذي قبل وبرت بوعدها .

جاء في البيان الوزاري — وان العدالة في التوزيع والحاجة الى هذه الخدمات هما الحكم الفيصل في تقريرها وتقديمها ضمن الامكانات الحالية المتوفرة .

ان مثل هذا القول لا يمكن الا أن يكون موضع احترام الجميع ، ولكن الاخذ به يزيده احتراما ، فلواء عجلون يتساوى في الحرمان من الخدمات العامة مع عدد من الالوية ويعاني من عدم العدالة في توزيع تلك الخدمات رغم اتساعه وكثافة عدد سكانه . .

وعلى سبيل المثال فان الخدمات الصحية فيه عاجزة عن سد حاجة السكان ، فلا يوجد فيه سوى مستشفى واحد عدد اسرته (٩٢) وفيه طبيبان ، بينما يزيد عدد سكانه على ٢٥٨ الف مواطن .

وانني اذ اترقب باهتمام جهد الحكومة لانجاز المشاريع العامة التي ستعود على المواطنين بالخير العميم الفت النظر الا ان القروض التي يأخذها الفلاح تحمل في معناها التطلع الى الربح وهذا ما يتنافى مع الدولة.. فالدولة ليست تاجرا ، فالفلاح يأخذ مد القمح بمبلغ ٧٧ قرشا يدفعها بالموسم الزراعي. . في الوقت الذي يكون فيه ثمن مد القمح ٥٠ قرشا ، كما وانه لا يجوز أن يغيب عن بال الحكومة ان بلادنا لا يعقل أن تكون خلوة من البترول وكل الأقطار المحيطة بها منتجة له

لذا فالحكومة مدعوة للاهتمام في التنقيب عن البترول بالتعاون مع الشركات الجديرة بتلك المهمة والبعيدة عن المطامع والاغراض الاستعمارية ، حتى يتم تشغيل الوطن في العمل وتزداد ثروتنا القومية ونتخلص من المساعدات الاجنبية وبذلك نتخلص من آخر مظهر من مظاهر الاستعمار ، كما وأرجو ان لا تركز الحكومة السياحة في مناطق محدودة ، فلو كانت جبال عجلون المعروفة لدى الجميع موضع عنايتها لكانت تضاهي مصايف لبنان في جمالها ومساهمتها في زيادة الدخل القومي .

اما الجيش فانني اذ اعتز به جيشا عربيا تتجمع فيه طاقة الشباب الفتية ليكون سدا منيعا يحفظ الاردن والعروبة من المؤامرات الاستعمارية الغاصبة . ومن خطر الصهيونية الغادر اتمنى من الحكومة ان تعيد النظر بعموم الافراد الذين سرحوا من صفوفه ، لتعيد للخدمة العسكرية من تثبت براءته من التهم الموجهة اليه تنفيذا للتعبئة العامة التي جاءت في البيان الوزاري ، كما اتمنى ايضا ان تواصل الحكومة

خطتها للافراج عن بقية المعتقلين السياسيين وتشجيع اللاجئين السياسيين للعودة الى بلدهم للمساهمة في بناءه.

وانني اذ أؤيد التجــدد المستمر في الجهـــاز الاداري للقضاء على الرشوة والمحسوبيات لا بد من الاشارة الى القرار الذي اتخـــذه مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٤ بشأن وزارة الاشغال العامة حيث يعتبرها جهاز تخطيط ومراقبة وصيانة وبموجبـــه سيفصل جميـــع العمال وصغار الموظفين من جهاز الوزارة ليوضعوا تحت رحمـــة المتعهدين الذين سيفضلون الآلة عليهم طلبـــا لزيادة الربح وبذلك تكون الحكومة قد ساهمت بزيـــادة البطالة وزيادة مال الأثرياء الذين يهربون مع اموالهم للخارج وقت المعركة الحاسمة مع العدو .

امـــا قضية فلسطين فهي القضية الاولى لكل حكومة عربيـــة حتى الحكومة السعودية ، ولكل حكومة عربية قضية فلسطين هي القضية الأولى .

انا شخصيا اشك بامكانيات الاردن وفي حال نجاح اية تعبئة ، اشك بامكانيات الأردن ان يسترد الوطن السليب .. كما اشك في امكانيات العرب في حالة وحدة الصف العربي ان يسترد الوطن السليب . فكيف يمكن في حالة وحدة الصف العربي بين انسان يتيح الديمقراطية لشعبه وبـــين آخر لا يعترف بشعبه مطلقاً ، وبين ثالث يحكم بالدكتاتورية شعبه ، وبين رابع لا يعرف كيف يحكم شعبه ... كيف يمكن في ظل وحدة الصف العربي ان نعلن بأن هـــذه الوحدة ايضا قادرة على اعادة الوطن المغتصب .

فانا شخصياً لا اومن بقدرة الاردن والى اي مستوى يصل على اعـــادة فلسطين .. ، وكذلك لا اومن بان وحدة الصف العربي قادرة عـــلى استعادة فلسطين ، ولكن الحكومة مدعوة لأن تصفي العلاقات العربية بشكل يوصلنا الى مرحلة شعبية صحيحة مرحلة يساهم فيها الشعب العربي في كل اقطاره مساهمة صحيحة وعندها اذا كانت هناك وحدة عربية صحيحة وحدة شعبية صحيحة ، عندها يمكن ان نتطلع الى استرداد الوطن السليب .

أمـــا اليمن فيتمنى لشعبه الذي اتمنى له الرفعة والتقدم نحو حياة حرة كريمة في النظام الذي اختاره لنفسه كي يواكب التطور العربي والعـــالمي في مضمار الحضارة والتحرر والعدالة الاجتماعية .

موقف الحكومة من هذا الموضوع حقن الدماء اليمنية والمصرية ، وانا اعتقد ان الاذاعة فرع اوصوت للحكومة .. موقف الاذاعة مناقض تمـــاما لموقف الحكومة ، ولذلك اعتقد ان الحكومة لم تلتزم بهـــذا المعنى فعلياً ، وانني اعتقد ان تمسكنا بالامام الـــذي اضطهد شعبه طيلة مدة حكمه لا يعطي الامة العربية دفعاً للامام ولو خطوة واحدة ، ولا يجوز بأي حال من الاحوال ان نفضل حكم الامام السيء المعروف على حكم لا نعرف منه شيئاً ، ولذلك اعتقد ان من حق الثورة اليمنية الجديدة والـــتي لا نعرف شيئا من سيئاتها ، اعتقد ان من حقها ان نعطيها الفرصة لممارسة الحكم في اليمن كي نستطيع المقارنة بينها وبين الامام .

أما الثقة فاني اريد ان اوضح رأيي بعد النقاط التـــالية :

١ — الحكومة فشلت في تطبيق المساواة بـــين المناطق في المملكة .

٢ — الحكومة فشلت في تنقية الجو العربي .

٣ — موقف الحكومة خاطىء من قضية اليمن.

٤ — ان الحكومة تعترف باننا نعـــادي من يعادينا ويعادي امتنـــا .. الخ وانا اجد العكس ان الحكومة تصادق من يعادينا وتعادي من يصادقنا .

وعلى هذه الاسباب احجب الثقة .

(٣٢)

الرئيس : الكلمة الاخيرة للسيد علي الرحمي

السيد الرحمي نائب رام الله :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات النواب

بعد الاطلاع على بيان الحكومة لتقديم الثقة اجد اني ملزما لتقديم هذه الملاحظات واني اكتفي بما جاء به الزميل سعادة النائب كامـــل بك محي الدين بخصوص شرح قضية فلسطين لهذا اقول ان بلدنا الآن بامس الحاجة للتجنيد الاجباري في هذا الظرف حيث ان عموم البلدان العربية المجاورة يطبق بها هذا القانون لمدة سنتين كما اني اطالب باحضـــار السلاح اللازم خصوصا السلاح الحديث كي يتسنى الى جيشنا الباسل ان يتدرب على هذه الاسلحـــة واني اطالب الحكومة على ان تقوم باسرع وقت للحصول على الاسلحة والاموال اللازمة من اي قطر من اخواننا الدول العربية ومن اي جهة اخرى واذا تعذر الحصول على الاموال اجد من الحكمة ان تبادر الحكومة لتوفير الاموال من داخل البلاد بتجميد الاموال من المواطنين خصوصا عند نشوب الحرب مع وضع قانون تقشفي تتمشى عليه الاسرة الاردنية كمـــا اني الفت نظر الحكومة بان تبادر ببناء وحشد اكبر عدد من المواطنين في الخطوط الامامية وتوفير البناء والحصـــون على الخط الاول كي تكون خطـــوط دفاعية ومنطلق لجيشنا لاسترداد الوطن السليب من الصهيونية الغادرة واني اشكر جلالـــة الحسين المعظم للمحافظة على القضية الفلسطينية ووعده ان قضيـــة فلسطين هي بالنسبة الى الاردن حياة او موت واننا نامل مـــن الحكومة ان تبادر في العمل الحثيث للحصول من الدول الشقيقة على المساعدات اللازمة .

٢ — اما بخصوص علاقاتنا مع الدول العربية ارجو هذا المجلس ان يعمل على السعي الحثيث الى تحسين علاقاتنا مع اخواننا الدول العربية واني اثني على ما ورد في خطابات اخـــواني النواب الذين سبقوني وطالبوا بارسال وفد برلماني لتصفية الجو مع اخواننا في الدول العربية كما اني ارى على الحكومة ان تقف على الحياد مثل حكومة لبنان مثـــلا وان توقف الحملات الاذاعية كي نكون السباقـــون في توقف هذه الحمـــلات حيث ان هذا لا ينفـــع سوى العدو .

٣ — ان ما ورد في بيان الحكومة بخصوص مكافأة القضاة والموظفين حسب اشارة البيان لهذا ارجو ان اسال الحكومة على ان هذه العبارة قد تشمل الجيش والامن العام والحرس الوطني الذين هم القوة التي تحافظ على هذا الوطن واني اطالب الحكومة برفع رواتب هذه القوات وخصوصا الحرس الوطني بالنظر لقدسيتها ولهذا يجب ان يكون لهم الحظ الاوفر ووضع الموازنة اللازمة في السنة القادمة .

٤ — ان بيان الحكومـــة بخصوص مساواة المرأة وما ورد به ارجو ان اسال الحكومـــة هل ان هذا القانون يشمل عموم الاسرة الاردنية ويوفر لها دخول الانتخابات النيابية او ان القانون ينطبق على المرأة المثقفة فقط .

٥ — ان ما ورد في بيان الحكومة بخصوص اخواننا في اليمن يشير الى ان الحكومة الاردنيـــة تحافظ على حرية الشعوب وتقرير مصيرهم وقـــد اشار دولة الرئيس على ان الحكومة الاردنية لم تقدم المساعدات في المجال العسكري بل ان الحكومـــة الاردنية تعطف على الحكومة السابقة لهذا اوجـــه سؤالي الى الحكومة متسائلا هل ان الحكومة مستعدة لعدم تقديم اي عون عسكري الى اليمن في المستقبل

في الحقلين العسكري والمادي كما اني اتساءل هل الحكومة ستقدم المساعدات الى اليمن مع المملكة العربية السعودية حسب المعاهدة الواردة الذكر اذا لزم الامر وما هي المنافع التي تعود علينا في هذا التدخل .

٦ – الجمعيات التعاونية فكرة سليمة لهذا اجد من الحكمة ان توضع رقابة على هذه الجمعيات حيث ان اغلب المشتركين الذين اشتركوا في هذه الجمعيات يلاقون المشقات في هذه الاوقات لمناسبة دفع الفرد منهم ويدفع المشترك ٩ في المابة وعند تسديد الاقساط في وقت التسديد يتعذر على المشترك دفع المطلوب منه لعدم قيامه بصرف المبلغ الذي تسلمه في طريق سليم واني اطلب من الحكومة ان تمد يد العون الى سكان الخطوط الامامية من القروض وشق الطرق وصرف البذار وتوقيف تحصيل القروض المتاخرة ومد الخطوط التلفونية وفتح العيادات الصحية .

٧ – جمعيات السكن هي الاساس في حياة المواطنين وخاصة الموظفين والعامل واني اقترح ان يعالج هذا الموضوع المعالجة الايجابية وان التجارب السابقة كانت اكبر دليل على ان الموظف الصغير والعامل كان آخر من يستفيد من ثمار جمعيات الاسكان .

٨ – ان الاوضاع الاجتماعية والمستوى الثقافي والوضع الاقتصادي يفرض على الحكومة سن تشريع لازم لتضمن وجود العلاج وبيعه بابخس الاثمان والاسعار وان تأخذ الحكومة بتأميم الطب والدواء وتكايف وزارة الصحة ان ترفع مستوى العيادات خصوصا الخطوط الامامية حيث اعتقادي ان كل محل في المملكة الاردنية بحاجة الى المعالجات والمستشفيات والخدمات البريدية والصحية .

٩ – ما هي المساعدات التي تقدمت بها المملكة السعودية والعروض في الحقلين المادي والعسكري بعد المعاهدة اذا حصل تعدي على بلدنا وهل بامكان المملكة السعودية ان تقدم لنا المساعدات من الجيش والسلاح عند الحاجة واذا صح هذا ما هو المانع بيننا وبين المملكة العربية السعودية من ان تقدم لنا السلاح خصوصا الحديث لاجل تمرين جيشنا على هذا السلاح وجيش الشقيقة السعودية في هذا الظرف الدقيق ان تأخير تقديم هذه المادة من السلاح والاموال يضر في مصلحتنا جميعاً واني اعتقد ان العدو قد احتصل على جميع الاسلحة اللازمة منتظراً اليوم المناسب لمهاجمة هذه الاقطار كما اني اطالب الحكومة بضرورة ارسال وفد عسكري الى اخواننا في الدول العربية كي نقف على مدى المساعدات التي يمكن تقديمها بالنسبة لنا في الاردن ولا لزوم الى سماع الاذاعات لاجل الاستهلاك المحلي فقط .

١٠ – ان قسماً من الطرق في الضفة الغربية التي تعبدت ولحد الآن لم ينته العمل بها خصوصا بعد رصد الاموال لها في السنة السابقة ولهذا لا اجد مبرراً لتوقيف هذه الاعمال كما انه يوجد عدة طرق غير مرصوفة ومعبدة سنقدم بها كشوفات في المستقبل .

١١ – ارجو اصلاح وتوفير العمل الى العمال لاجل تحسين احوالهم والذين الآن هم بأمس الحاجة في هذا الوقت العصيب كما ان العامل مهضوم الحقوق لعدم توفر الاعمال وتحكم الاقطاعيين لعدم وجود القوانين التي تحفظ حق العامل ويعمل بموجبه ثمانية ساعات فقط حسب قانون العمال في جميع العالم .

١٢ – اطلب من الحكومة العمل على توفير الكتب المدرسية والقرطاسية دون اللجوء الى اخذ الثمن بل يجب على الحكومة صرف جميع اللوازم في مدارس المملكة على حساب ميزانية وزارة المعارف مع لفت

نظر وزارة التربية على ضرورة اعادة النظر في بعض من المدارس في المملكة خصوصاً الضفة الغربية حيث اني بعد زياراتي الى هذه المدارس وجدت ان القسم الاعظم غير صالح وغير صحي مع العلم ان وزارة التربية تصرف اجارات باهظة على مثل هذه المدارس مع العلم انه يوجد محلات مناسبة من وجهة الموقع والتهوية والصحة لا تتجاوز اجور هذه المدارس عن اجور المحلات المشار اليها اذا لا مانع من استئجار محلات مناسبة .

١٣ – ان عدد المدارس الثانوية الأعدادية يبلغ اثني عشر مدرسة في عموم القرى في منطقة رام الله لهذا ارى بعد زيارتي ان الحكومة عليها ان تقوم برفع مستوى هذه المدارس حتى تصبح مدارس ثانوية وفي حالة عدم توفير وتيسير ذلك رفع مستوى عموم هذه المدارس وهي كما يلي : مدرسة دير دبوان ، مدرسة أبو جرير ، مدرسة سلواد ، مدرسة مزارع النوباني وعارورة مدرسة دير غسانة ، مدرسة اتحاد صفاء ، مدرسة نعلين ، مدرسة نبوتية ، مدرسة سنجل ، مدرسة ترمس عيا ، مدرسة بئر زيت الغربي ، اطلب فتح على الاقل منها اربعة مدارس تكون احداها علمية والثانية صناعية والثالثة تجارية وان يكون مستوى هذه المدارس ثانويات كاملة حتى يتمكن كل طالب من متابعة دراسته في القرية حتى ينهي هذه الدراسة في المحيط القروي حيث في نظري ان نقل الطالب من المحيط الريفي الى المدينة يضر مجرى حياته خصوصا من الوجهة الخلقية حيث ان الطالب يصبح لا يبالي بالمسؤولية حيث انه في دور المراهقة ولعدم وجود احد من اوليائه ، يشجعه على ذلك عدم المبالاة لعدم المراقبة لهذا اطلب من الحكومة وضع الميزانية اللازمة للقيام برفع مستوى هذه المدارس في ميزانية هذه السنة للقيام بتنفيذ هذه الغاية .

١٤ – لقد سبق وجرى التنقيب عن البترول في هذا البلد منذ مدة طويلة وهذا طبعاً من جملة شركات فهل بامكان الحكومة اطلاع هذا المجلس على النفقات والنتيجة التي وصلت اليها لحد هذا اليوم حيث ان عموم البلدان المجاورة قد خرج البترول بها واني اعجب من ان النتيجة لم تكن في صالحنا لحد هذا اليوم .

١٥ – ان الترتيبات التي حصلت في اصلاح الجهاز الحكومي خصوصاً الامن العام في الضفة الغربية هي غير حكيمة لهذا اجد من المصلحة ان يشترك المسؤولون في المسؤلية من الضفتين ويكون العدد متساوياً حتى لا يشعر ابناء الضفة الغربية عدم انصاف ابنائهم في ادارة المسؤلية المشتركة وانهم مجردين من الصلاحية وان التعديل له منفعة كبيرة بالنسبة لمصلحة الجميع واني لا اقصد في هذا التعبير على ان افرق بين الضفة الغربية والشرقية ولكني ارى كمواطن صالح يهمه امر هذا البلد اجد نفسي ملزما بلفت نظر المسؤولين لما يتردد بين المواطنين في اصلاح هذا التعديل كي يقوم كل مواطن بواجبه لخدمة هذا الوطن في ظل صاحب الجلالة الحسين المعظم .

١٦ – لمناسبة الظروف الحاضرة ارجو لفت نظر الحكومة ولفت نظر المسؤولين في الضفة الغربية وبالأحرى الخطوط الامامية على ان لا يكلف المواطن في القرى الامامية باصلاح الاستحكامات وعمل المتاريس ولهذا اجد ان من الوجب عمل واصلاح المتاريس والاستحكامات على حساب قيادة الجيش حيث ان ابناء الخط الاول هم بحاجة للمساعدة خصوصاً لتكرار المحل في السنتين الماضيتين واذا تعذر الامر من عدم قيام الجيش في تقديم هذه الخدمة اجد من الحكمة تخصيص مبالغ لهذه الغاية في الميزانية القادمة من السنة الجديدة لصرفها على العمال ولو كان نصف الايجار .

١٧ — اني اؤيد قرار اللجنة الخارجية بخصوص قضية فلسطين وعمل اللازم لانتخاب وفد للذهاب الى الدول الشقيقة والطلب منها تقديم العون اللازم لمعالجة هذه القضية .

١٨ — ان قانون التقاعد القائم الآن يخص الموظفين وبالاحرى الذين لم يمض على وجودهم في الخدمة المدة القانونية وقد فصلوا من وظائفهم قبل الوصول الى المدة بداعي التطهير انه في الحقيقة مجحف في حقوق الموظفين لهذا اطلب تعديل هذا القانون لمدة اثنى عشر سنة فقط وان يفسح المجال في المحلات الايجابية لترفع القضايا اللازمة عند الحاجة ولهذا اعطي الثقة حالياً طالباً من الله ان يوفق هذه الحكومة في خدمة البلاد في ظل حضرة صاحب الجلالة .

والسلام عليكم

« تصفيق »

الرئيس : والان ارفع الجلسة للاستراحة لمدة عشرة دقائق نعود بعد ذلك لأكمال الجلسة

« وبعد انقضاء فترة الاستراحة عاد المجلس للانعقاد »

٥ — جواب دولة رئيس الوزراء على كلمات النواب المحترمين

الرئيس : بعد ان انتهت فترة الاستراحة نعود لمواصلة البحث .

والكلمة الان لدولة رئيس الوزراء .

دولة رئيس الوزراء :

معالي الرئيس ، حضرات النواب

اتقدم اولا بالشكر لكافة الملاحظات التي ابداها الاخوة النواب وكافة النقاط الأيجابية الممكنة التي تعرض لها الاخوان سواء الذين وعدوا الحكومة بالثقة او وعدوها بحجب الثقة .

كان بودي لو اتسع الوقت ان ارد على كل نقطة اثارها كل نائب ، نقطة نقطة ، ولكن وبالنظر لضيق الوقت ساحاول ان اجمل النقاط الأساسية التي تعرض لها الاخوان النواب ، وأرجو ان تتاح لي الفرصه في المستقبل لأناقش الاخوة النواب عن كل ما اوردوه نقطة نقطة .

ارجو ان يكون واضحاً عند بحث السياسة العامة لهذا البلد وعلى الاخص السياسة الخارجية ان هناك مستويان من البحث .

هناك المستوى المتعلق بكيان هذا البلد وبامنه وباستقراره ، هذا المستوى لا اعتقد ان من حق اية حكومة او أي مجلس ان يناقشه ، نحن نناقش من خلال المستوى الثاني مستوى الحكومات واساليب الحكومات في تنفيذ مخططات المستوى الأول وهو مستوى الكيان . اعتقد وحتى يكون البحث ايجابياً بكل معنى الكلمة والا يكون وسيلة للبلبلة والتشويش والخصام ولترديد اصداء آراء غريبة عن هذا البلد فارجو ان نتقيد بهذين المستويين .

لقد جرى حديث كثير عن العلاقات العربية ، بعض الاخوان هنا قال ان العلاقات بين الاردن والبلاد العربية لم تكن في حين من الاحيان اسوأ منها الان وهذا كلام خطأ ، علاقاتنا بكل الدول العربية علاقات ممتازة باستثناء مصر ، في خلال السنة الماضية ولجنة الشؤون الخارجية تعرف ذلك بالذات تعرف هذا بالتفصيل وكما شرح لها معالي الدكتور حازم نسيبه ، لم تترك هذه الحكومة فرصة لافساح المجال ولمد يد الاردن الكريمة لكل من يصافحها الا وطرقتها ، هذه امور لا يتحدث عنها بالصحف ولا موضوع خطابات ولا موضوع تصريحات وانما كنا بالحاح واصرار نحاول ان ننفذ الكتاب الأبيض للعلاقات العربية حرفاً بحرف وكما يبدو لي هذا

الكتاب لم يقرأ من بعض الاخوان قراءة عميقة مفصلة.

بعض الاخوان هنا اشار الى ان من تأثير السياسة الخارجية للحكومة الحاضرة ان الحكومة الكويتية اخذت في تسريح بعض الموظفين الاردنيين أن الحكومة الكويتية لم تسرح أياً من الموظفين الاردنيين وانما أقر المجلس التشريعي الكويتي قانونا يحتم على ان المصالح ، مدير المصلحة ومساعده ، يجب ان يكونوا كويتيين وبالتالي شمل هذا القرار عددا ممن يحملون الجوازات الفلسطينية الذين لجأوا الينا وقلنا لهم على الرحب والسعة لاجل ان نعطيهم جوازات وجوازات عمل وان نستفيد من خبراتهم .

الحديث عن العلاقات العربية حديث طويل ولكن ككل علاقة بالدنيا مكونة من طرفين .

نحن نؤمن بمعنى العلاقات العربية الجيدة لاننا نؤمن بفلسطين وكتابنا الابيض دليل على ذلك وقد لاحقناه بالحاح واصرار وبوسع اي نائب ان يذهب لوزارة الخارجية ليرى الجهود المتتابعة المتواصلة لتحسين هذه العلاقات .

ليس ذنبنا ان العلاقات سيئة بيننا وبين مصر نحن لا نتحمل مسؤولية هذه العلاقات ، ليس لنا في مصر مؤامرات وليس لنا ضد مصر عشرات الاجهزة الاذاعية التي تحرض على الشتيمة والعصيان في كل دقيقة وفي كل يوم ، تؤلمنا المهاترة الاذاعية ، نشعر انها تصدع ولكن اذا اردتم منا ان نسكت على كافة الاكاذيب فارجو ان تبحثوا عن حكومة غير هذه الحكومة لان هذه الحكومة لا تسكت على الاكاذيب.

« تصفيق »

نحن لسنا سبباً في سوء العلاقات مع مصر ، ان مصر تتآمر علينا باستمرار ، ان مصر تتآمر على قضية فلسطين ، ان مصر تنفق ٤٠ مليون دينار سنوياً على شتيمتنا وشتيمة غيرنا من العرب .

المستوى الأول ، مستوى الكيان يفرض علينا ان نقف وقفة صلبة ولكننا نتألم ، مصر بلد عربي اولا وآخراً ، لا نريد ان يكون بيننا علاقات سيئة نريد ان تكون علاقات تعاون ولكن اذا كانت العلاقات العربية حسب مفهوم البعض انها استسلام لمصر فابحثوا عن غير هذه الحكومة .

علاقاتنا العربية موجودة في الكتاب الابيض ولدينا من الشجاعة ان نكتب ما نريد وان نعمل بما نكتب وتأكدوا اننا لن ندخر جهداً بشرياً في تنفيذ كل فقرة من فقرات الكتاب الابيض في العلاقات العربية لانقول هذا حتى يقال عنا ان هناك علاقات عربية سطحية نحن نؤمن ان العلاقات العربية الحقيقية المخلصة هي سلاح اساسي لبقائنا وكياننا .

ناتي لقضية فلسطين ، بعض الاخوان هنا قال لقد مررنا بالعلاقات العربية وبقضية فلسطين مر الكرام بمعنى اننا لم نكتب عنها بالبيان الوزاري صفحات وصفحات ولكن معروف ان مخطط فلسطين والكتاب الابيض للعلاقات العربية هما جزء من البيان الوزاري ، مخطط فلسطين كما نراه وكما نعتقد وكما علمت لجنة الشؤون الخارجية هو طريقنا او الطريق الذي نؤمن انه يقودنا الى مركز القوة والى تحقيق اهدافنا في فلسطين .

احد الاخوان قال ان نتيجة الحديث عن المخطط ونتيجة الحديث في الجلسة السرية اننا اصبحنا في وضع ليس امامنا طريق ألا الاستسلام للعدو والصلح مع اسرائيل هكذا قال الدكتور الحسيني ، ان مخططنا من اجل فلسطين مكتوب وموجود ، ان تكون واقعياً وترسم لنفسك مخططاً مدروساً ومعروفاً ليس وثيقة سرية بالمعنى المعروف وانما في وسع اي نائب ان يطلع عليه ويناقشه ويقرأه ويناقش اذا كان فيه ثغرة هذا المخطط هو مخطط على الجهد وليس صلحاً مع اسرائيل كما يقول احد

الاخوان . لا اظنك تعود الى جاهلية قديمة ليس في هذا المجلس سواء منا نحن الوزراء او النواب من يحق له ان يتهم اسلوب اي انسان هنا ، كلنا سواسية في الخدمة واذا جاز للمهاترة الكلاميـــة فالمجال مفتوح للمناقشة الداخلية وليس الذهاب والتقول هنا وهناك. اما موضوع السياسة الخارجيـــة الذي تدرسه لجنة الشؤون الخارجية بقول ان هذا يعني الاستسلام للعدو هذا يعني قتال العدو ولو قاتلناه باظافرنا ، نحن قلنا ذلك في الجلسة التي تلت جلسة تلاوة البيان الوزاري لا أقول ان هذا المخطط منزل ولكن اول بند في هذا المخطط التعاون العربي الجماعي لكل الجهد العربي ، هذا شرط اساسي في المخطط وعلى هذا فان من دواعي اغتباطي وسروري ان تقترح لجنة الشؤون الخارجية أن تحمل هذا المخطط وتدور به على البلاد العربية ، هذا الوفد ليكن اكثره من النواب حتى تطلعوا على الحقيقة ، هذا شيء تتعهد به الحكومة وتحب ان تنفذه فوراً واعتقد انه سيكون مفتاح العلم للحقيقة ، حقيقـــة الموقف العربي تجاه مخطط القضية الفلسطينية ، مخطط الخلاص ولا مخطط سواه ، ومن حيث الهدف ومن حيث الخطوط العريضة قد تكون هناك اختلافات في التفاصيل .

اما ما يتعلق بالتعديلات الدستورية فيسرني ان انقل لكم تأييد هذه الحكومة الكلي له حتى وبدون وجود هذا النص بالدستور فقد حاولنا ان نتقيد به وبالتالي استقلنا عندما حل المجلس السابق واستقلنا عندما انتخب هذا المجلس وعلى هذا فان هذه التعديلات الدستورية قد مارستها الحكومة من حيث المبدأ .

« تصفيق »

ولا مانع عندنا من تأييد اي مشروع للتعديل الدستوري المقترح .

هناك لوم وجه لهذه الحكومة حول القوانين المؤقته ، وقد سبق ووعدت المجلس السابق اننا لن نلجأ الى القوانين المؤقته ، كنت غشيماً عندما اعطيت هذا الوعد .

الأسباب التي حدت بنا الى هذه القوانـــين المؤقته ولو ان هذه القوانين قد لاتكون مستعجلة وقد لا تكون قوانين ضرورية ولكن بالنسبة لعمل الحكومة كانت هذه القوانين بالفعل قوانين طوارىء لاننا كنا نعمل باندفاع في طريقنا وكانت هـــذه القوانين تقف عائقاً في طريقنا فعدلناها واعطيناها فرصة للتجربة وفي اذهاننا تعديلات عليها ومع ذلك اذا تعهد هذا المجلس بمعاونة كلية باجتماعات اسبوعية مستمرة واجتماعات يوميـــة فلن تكون هناك حاجة للقوانين الموقتة في المستقبل فاننا سنتمكن بمعونة هذا المجلس من النظر بالقوانين الهامـــة بسرعة لم تكن متيسرة بالسابق خصوصاً بالفترة الطويلة عقب انتهاء الدورة في المجلس السابق وانتخاب المجلس الجديد .

بالطبع ليس في وسع اي بيان وزاري ان يشمل كافة التفاصيل التي تنوي الحكومة القيام بها لتنفيذ المخطط الذي هو البيان الوزاري ، على اي حال ارجو ان اطمئن الاخوان النـــواب ان وراء كل سطر من البيان الوزاري مشروع مدروس ، عندما قلنا اننا سنستغني عن المساعدات الاجنبية عام (١٩٧٠) وراء هذا السطر دراسة كاملة لمدة سنة من مجلس الأعمار بعشرة خبراء من اهم الخـــبراء العرب والاجانب درسوا معنى هـــذا القوال وناقشوه ، ان مشروع الخمس سنوات مشروع لم يبق خبـــير في الدنيا الا ودرسه فكانت مهمة تعديله الى مشروع سبع سنوات مهمة سهلة نسبيـــاً وعلى ذلك الاخ الذي اثار قضية التمويل وخلافه فان كل قضية تمويل وكل قضية نمو انما هي مشروع مدروس دراسة ومعروف مصادر هذا التمويل سواء كانت من القطاع الخاص او القطاع

الاجنبي والامر نفسه ينطبق على كافـــة الوعود التي وردت في البيـــان الوزاري طبعاً الوعـــود مقيدة بالامكانيات وتسيير البيان الوزاري الى حيّز العمل يأتي مع بحث الميزانية والميزانيـــة ستبحث في هذا المجلس وقد كانت آراء الاخوة هنا بالبعد عن العدل والانصاف في توزيع المخصصات وخلافه ونعتقـــد انها تهمة ظالمة قد نكون قد أخطأنا في توزيع المخصصات وخلافها ولكن لم يكن هذا الخطأ بعيداً عن العدل والانصاف نحن قصدنا العدل والانصاف في التوزيع وفي وسعنا ان نناقش كل من يقول ان التوزيع غير عادل على الخريطة ، اما بالطبع — وهذا شعور طبيعي كل نائب يعتقد انه اذا لم تأت المخصصات بمشاريع الى منطقته يعتقد ان التوزيع بعيد عن العدل والانصاف نحن نعمل في حدود الامكانيات وعلى اي حال توزيع المشاريع او المخصصات توزيع يجري بالميزانية وفي وسع هذا المجلس ان يناقش التوزيـــع وفي وسعه ان يساعد عـــلى العدل والانصاف الذي يطالبه بعض الاخوان .

بعض احاديث الاخوان هنا صورت هذا البلد كأنه يعيش تحت قبضة (الجستابو) كثر الحديث عن المعتقلين وعن القوانين الاستثنائية وعن المباحث وكان في الحديث (فلفل وبهار من الخيال) ليس كبت الحريات سببه القوانين الاستثنائية ، ان كبت الحريات سببه اليد التي تستخدم القوانين الاستثنائية . خلال السنة المـــاضية استخدمت القوانين الاستثنائية ١٤ مرة فقط ، ٦ منها لاجل فتح الشوارع و٨ قضايا تسلل وتجسس ، الذي طبق عليه مادة استثنائية خلافاً لما ذكرت فانا مستعد للمناقشة في كل وقت .

لا احب ان اذكر بالضبط اعداد المئات الذين اخرجناهم خلاف العفو العام ، لا احب ان اذكر رفع الاقامات الجبرية التي كانت مفروضة على بعض الاشخاص ، لا احب اذكر ان اية سلطة في الدولة تعتقل او تحقق مع انسان سرعان ما يصل الى الحكومة خبر فتذهب وتحقق فاذا كان مذنباً يحال الى المحكمة وخلافه ، على اي حال تعديل شؤون الامن والقوانين الاستثنائية لا تأتي طفرة واحدة وانما بالتدريج ما قلناه عن حرية الفرد وكرامة الفرد ليس حبراً على ورق وانما شيء مقصود ويشرفني ويسرني ان اقول انـــه خلال السنة الماضية في كل يوم كنا نمشي في هـــذا الطريق لنؤكد الحرية المطلقة ، نعم التركة الـــتي ورثناها فيها الكثير من التعقيدات ولكنا في الطريق لازالتها كلها .

اثار بعض الاخوان قضية المساعدات الأجنبية ، المبدأ ان كل مساعدة غير مشروطة من اي جهة في الدنيا هذه الحكومة ستسعى اليها ، الخيالات الفجائية حول الاستغناء عن المعونة الاجنبية اعتقد انها نقطة خيالية فارجو ان لا نتورط في الحديث الكثير عنها وضع هذا البلد وموارده معروفة وبالتالي لا مجـــال للحديث الطويل عنها هذه الامور تعالج بالعقل وتعالج بالتؤدة وبالدراسة ولا تعالج بالعواطف ، لو كانت القضية قضية عاطفية لقطعنا المساعدات الاجنبية الآن لكنها قضية تحتاج الى عقل وتحتاج الى دراسة وقـــد سبق وتشرفت بالحديث لكم ان الاحتياجات في هذه الايام ليست خياراً بين حلو ومر ، في بعض هذه الاحيان قد نضطر الى شرب السم الاخف تأثيراً حتى نتحاشى السم القاتل هذه هي السياسة الاكيده وهذا الخيار هو الخيار الذي يستعمل به العقل لا تستعمل به العاطفة والتمنيات ، اثار بعض الاخوان كذلك الى ان هذه الحكومة او الحكومة السابقة منـــذ سنة ذكرت في براجها مشاريع وامور لم تنفذها ، لاول مرة في تاريخ هذا البلد تنفذ الحكومة كل ما تعهدت به في الميزانية حرفاً حرفاً والى آخر فلس ، هذه الحقيقة لا مجـــال

لاقناعكم أو اقناعى بها في وسعكم العودة الى مشروع الموازنة وتطبيقه على ما حدث بالفعل وبالتالي فــان القول ان الحكومة قد وعدت بمشاريع لم تحققها قول غير صحيح ، وكل المراحل في مشاريع الموازنة وفي ما جرى بالتطبيق .

هذه هي النقاط الاساسية التي اعتقد ان معظم الاخوان قد اثاروها أمامي قائمة اخرى بالنقاط الفردية ساحاول ان اراد عليها سرعة .

اشار احد الاخوان وهو الاخ الجيوسي الى حرية الصحافة ، حرية الصحافة في هذا البلد ليست مقيدة وليس عندنا رقيب في اي صحيفة واذا زعم احدهم خلاف ذلك اعتقد انه مخطيء اما مــا اثاره الاخ الجيوسي من ان هــذه الحكومة لم تحتج على بيــع الصواريخ لاسرائيل! صحيح انها لم تحتج في الصحف والتصريحات ، ولكنا كنا اول من عرف بذلك ، واول من نبه الدول العربية عــلى ذلك ، واول من احتج عــلى ذلك ، واول من حاول شراء هــذه الصواريخ بكل العالم العربي . حقائق ذلك موجودة في وزارة الخارجية وبوسعكم الاطلاع عــلى كافة التفاصيل اما اذا كنا لم نعمل تصريحاً بذلك فلا نعتقد لزوماً لهذا التصريح لان السياسة الخارجية لا تبنى على التصاريح والواجب الذي تحمله اية حكومة تجــاه السياسة الخارجية هي ان تقوم بواجبهــا بأقل مــا يكون من الجلبة وبأقل مــا يكون من التصريحات والعواطف .

تحدث عدد من الاخوان حول قانون الاحزاب انا اعتقد ان البحث سابق لاوانه لان المشروع سيأتي الى المجلس ووقتها تناقش النقاط الموجودة وغــير الموجودة على اي حال لا يعني بيان الحكومة عزل الاحزاب عن ان تكون اقليمية مطلقاً الاهداف التي نتبناها في هذا البلد العربي يتبناها اخوة لنا آخرون في بلدان عربية اخرى .

القيد الذي وضعناه حول قانون الاحزاب قيد العمالة لحزب خارجي فقط ، العمالة الحزبية تجربة مررنا بها بهذا البلد ولا داعي للتفصيل حول ما جرى بها وكيف أسيء استعمال الشعارات وكيف أســيء استعمال المباديء وكيف توجر بها هذه قضية طويلة لا احب مرة اخرى ان نتورط بها .

اشار الاخ اسماعيل حجازي قضية الكتب ، الكتب مــا في شك مشكلة قديمة عالجناها في السنة الدراسية هذه علاجاً اقل من كامل واكثر من جزئي وزعت الكتب بالمجان على اكثر المدارس ، هنــاك اعتراضات على الكتب وعلى المؤلفين وعلى طريقة الاتجار بها وغير ذلك من الاعتراضات ، هذا كله قد اخذته الحكومة بعين الاعتبار ، نظام الكتب الجديد سيضع مناهج جديدة ، وستجري مسابقة في التأليف وسيجري محكمون محايدون لاختيار الكتب ونفضل ان يكونوا من خارج هذا البلد وبعدها يقر الرأي عــلى كتب بعينها وتشتري الحكومة هذه الكتب وتطبعها وتوزعها بالمجان حسب النظام وهذا حسب رأينا نهــاية لكل الشكاوي المريرة التي دارت حول الكتب .

هناك لجنة ماليــة كذلك للبحث في الضرائب من اولها لآخرها ، عدة مشاريع في طريقها الى هذا المجلس ، ضريبة الاراضي البعليــة الغيت وعلى اي حال الحكومة حاليا لا تحصلها وسيصدر قانون بذلك يرسل الى المجلس في القريب العاجل .

هناك شكوى خاصة بمنطقة نابلس من قلــة الحفارات ، حتى قبل ستة شهور لم يكن هناك مسحاً هيدرولوجيا للمملكة عفوا مسحا لمنطقــة نابلس والمنطقة التي هي شمال نهــر الزرقــاء ، تعاقدت الحكومة مع خبراء وهم يقومون بهــذا المسح الان

وليس في وسعنا ان ننشط قبل المسح الهيدرولوجي ، سبق ان فتحنا عدة آبار في غــور الاردن فكانت النتيجة نكبة زراعية وبالتالي عندما يتم المسح ستحول كافة الحفارات الى المنطقة شمالي وادي الزرقــاء ومنطقة نابلس بصورة خاصة .

اثار احد الاخــوان مشكوراً نقاطــاً تتعلق بالقطاع العمالي في هذا البلد ، ان التنظيم المعمول به بدائي ولكن النية معقودة ان يتدرج هذا التنظيم ويشمل معظم النقاط التي يحتاجهــا القطاع العمالي ونعرف بعض الهيئات الموجودة ولكن الامل بتطوير هــذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه الى درجة لائقة ولم تدخر الحكومة وسعا في ذلك .

اثار الكثيرون موضوع عملية تنظيم الجهــاز الاداري التي قامت بها الحكومة السابقــة وبعضهم طعن في دستورية اللجنة الاستئنافية التي اعادت بعض الذين رجوا ، طبعا الحكومة لم تدع في يوم من الايام ان عملية تنظيم الجهاز كانت عملية متقنة ، مــا قالته الحكومة بالقدر الذي تتوفر لها المعلومات والقناعات لم تتساهل مع اي انسان وصلت معلومات عنه . فاذا كان لدى الاخوان معلومات اضافية فاهلا وسهلا ، كانت عملية التطهير عملية شاقة متعبة فنرحب بكل مشاركة فاهمة للحقائق . اما اللجنة الاستئنافية فقد قامت بعملها بقناعة تامة . وباختصار الحكومة لم توفر احدا وصلتها عنه المعلومات الكافية وبنفس الوقت لم تخرج احدا لم تتوفر لديها القناعــة الكافية عنــه ، القناعة صفة بشرية قد يختلف بها اثنان ولكن بقدر اقصى ما نملك من دقة وقناعة قمنا بالتطهير ، عملية التطهير من انظف وادق العمليات قد تكون هناك اخطاء فنرجو اخبارنا .

النقاط التي اثارها الاخوان ، استعداداتنــا لمعسكرات الحسين جاريــة وارجــو ان نتحاشى الاخطاء .

كذلك موضوع الاتصال بالمغتربين واستغلال اصحاب الثروات ، الحكومــة عينت اثنى عشر قنصلا فخريا وعدلت قانون جوازات السفر بدون ان يفقدوا جنسياتهم وطاف بهم وزير الخارجية وبيننا وبينهم اتصالات وشكلنا لجنة لسنة المغتربين ونحن ندخر كافة الترتيبات لعقد مؤتمر عــام للمغتربين خلال سنة .

فيما يتعلق بالتنقيب عن النفط ، منذ ان تولت هذه الحكومة الحكم او تشرفت بتحمل المسؤولية حتى هذا اليوم لا يمر اسبوع الا وتفاوض عــلى التنقيب عن النفط ، استنفدنا كافة الشركات للتنقيب عن النفط وكلهــا تتردد وترفض ، آخر محاولــة مع شركة من المعسكر الشرقي كانت قبل اسبوع عــلى وجه التقريب ارجو ان تنجح ونامل ان تاتي هــذه الشركة للتنقيب ولم نكتف بل نحن نفكر جديــاً ان نشتري حفارة بترول للتنقيب بانفسنا بمعونة خبراء محليين واجانب ، القضية قضية تكاليف فاذا وجدنا شركة فهو الاحسن واذا لم نجد وصد الباب فسنلجأ للتنقيب بانفسنا مهما كانت التكاليف باهظــة ومهما كلفتنا من نفقات .

اثار بعض الاخوان قضية حشد الجهد العسكري وبعضهم تساءل لماذا لا نحشد جهودنا ! او لا يلمس هذا ؟ اعتقد ان تساؤله في غير محله . في كل يوم نزداد حشدا عسكريا ولا ابالغ اذا قلت في كل ساعة ، قضية المفاضلة بين خدمة العــلم والحــرس الوطني والجيش قضية تــدرس الان وسيطبــق الانسب والاقل تكاليف .

اثار السيد الدزدار ان الحكومة لم تشر في بيانها الوزاري الى قضايا اللاجئين وعلاقة الوكالة بهم

وكل ما احب ان اجيب وان اعيده الى الاتفاقية التي عملتها الحكومة مع الوكالة ونحن مقيدين بها جملة وتفصيلا .

هذا يغطي كافة النقاط التي لم اتحدث عنها في مناسبات سابقة .

تاتي الطلبات المحلية للسادة النواب وارجو ان اقوم بهذه الدرجة من الوعد الحكومة ستضع كل الامكانيات المتيسرة امام هذا المجلس وستسن نظاما للاولوية وفي وسع هذا المجلس وفي وسع النائب المختص ان يناقش درجته من الاولوية . القضيه تتعلق بالامكانيات ما يرد في البيان الوزاري لا يعني مسحة رسول او تنفيذه فوري نحن نغذي السير نحو الهدف الذي رسمه البيان الوزاري ، عشرات القرى بلا عيادات مئات القرى بلا طرق ، قرى بلا مدارس مواصلات مقطوعة ، نحن في هذا البلدلسنامستشرقين وليس بالشيء الغريب ان القرية الفلانية لا يصلها طريق ، هناك مئات القرى من هذا النوع ولكن الجهود تبذل حتى لا تكون قرية في المستقبل من هذا النوع اذا سرنا على هذا الاتجاه لا على الكمية ، في الميزانية تقرر الكميات كم قرية تفتح لها طريق ، كم تقام شعب بريدية كم مدرسة تحول من ابتدائية الى ثانوية .

عن الأمن ، عندنا عدة خبراء اجانب يدرّسون جهاز الامن ويدرّبون شبابنا الذين في جهاز الامن وستتقدم الحكومة في القريب العاجل بكادر جديد وقانون جديد لقوى الامن الداخلي ، المهم ، وهذا اجابة على نقطة اثارها بعض الاخوان ، انتهى الوقت منذ مدة طويلة الذي يفرض به الخبراء الاجانب رأيهم علينا ، نحن الذين نستعين بالخبرة الاجنبية ولا نستحي من هذه الاستعانة ولا نريد ان نفاخر بالجهل بعمل كان علينا ، الخبراء سواء كانوا في المشاريع او في أي جهاز من اجهزة الدولة يعملون مع ابناء واخوة لنا وبأمر الحكومة وبرأي الحكومة وبرأي السلطة المختصة ، الشعور بالنقص القديم الذي يجعل من الخبير حاكماً اعتقد انه انتهى واذا كان احدكم يعتقد ان هذا موجود فاعتقد انه مخطىء .

آخر نقطة احب ان اثيرها وهي النقطة التي اثارها الاخوان فيما يتعلق بمخططنا المقبل لوزارة الاشغال ، قلنا ان وزارة الاشغال في المستقبل لن تقوم بمشاريعها وستقوم فقط بالتخطيط وبالمراقبة وبالصيانة ، العمليات الثلاثة هذه تستهلك كافة جهاز الاشغال الحالي فالعمال الذين يخافون من انقطاع رزقهم من هذه العملية اعتقد ان المعلومات التي وصلتهم ليست في محلها .

هذا كل ما عندي لغايات هذه الجلسة لم أثر نقطة هنا للدفاع عن الحكومة ، لقد أثرت كل هذه النقاط لابين الواقع فقط لا غير .

الكلام والجمل غير المسؤولة التي صدرت في جلسة اليوم اترك لبقية الاخوة مناقشتها ولن اناقشها امامكم .

ولكن مرة اخرى احب ان اقول بكل اخوّة وتواضع شبعنا في هذا العالم العربي من الخطب وخصوصاً للاستهلاك المحلي وشبعنا من العواطف وشبعنا من الحماس وشبعنا من الهتافات ، ولهذا السبب ارجو ان نبتعد ما امكننا عن الهتافات لا لأن الذي يخطب مخطىء فقط وانما جو الهتافات يمنع المحاكمة العقلية فارجو ان يكون مفهوماً اننا في هذا البلد الذي كرسنا جهدنا لخدمته تحت راية الحسين نمشي على صراط ، هذا الصراط يحتاج الى تبصر والى استخدام عقل الى اقصى الحدود والى هدوء ولا يحتاج لا الى خطب حماسية ولا الى هتافات ولا الى

يسقط فلان ، من حق كل منا ان يقول للآخر انت اخطأت ولكن يجب وراء هذه الكلمة ان نفهمه ان الطريق الصحيح هو كذا وكذا وانا شاكر وممتن لهذه الفرصة لبيان كل النقاط التي احببت اثارتها والسلام عليكم .

« تصفيق »

٦ ـ التصويت على الثقة

الرئيس : الآن وبعد ان انتهت المناقشة سيكون التصويت بالثقة او بعدمها بالمناداة بالاسم تطبيقاً للمادة ٤٧* من النظام الداخلي .

السكرتير العام بالوكالة : ابدأ بمعالي السيد عز الدين المفتي .

السيد المفتي نائب عمان ووزير المالية : ثقة

السكرتير العام بالوكالة: السيد شحاده الطوال

السيد الطوال نائب عمان : ثقة .

السكرتير العام بالوكالة : معالي السيد سليم البخيت

السيد البخيت نائب عمان : ثقة .

السكرتير العام بالوكالة : السيد احمد اللوزي

السيد اللوزي نائب عمان : ثقة .

السكرتير العام بالوكالة : السيد مطلق الحديد

السيد الحديد نائب عمان : ثقة .

السكرتير العام بالوكالة : السيد موسى ابو الراغب

السيد ابو الراغب نائب عمان : ثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد قاسم بولاد

السيد بولاد نائب عمان : ثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد محمد الخشمان

السيد الخشمان نائب السلط : احجب الثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد نوفان السعود

السيد السعود نائب السلط : ثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد شاكر الطعيمة

السيد الطعيمة نائب السلط : ثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد خليل خلف الهروط

السيد الهروط نائب مادبا : ثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد ادريس التل

السيد التل نائب اربد : ثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد نجيب الرشيدات

السيد الرشيدات نائب اربد : احجب الثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد منصور السعد البطاينة

السيد البطاينة نائب اربد : ثقة

السكرتير العام بالوكالة : الدكتور احمد خريس

الدكتور خريس نائب اربد : احجب الثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد عبد المجيد الشريده

السيد الشريده نائب اربد : احجب الثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد سامي حداد

* المادة ٤٧ ـ
أ ـ اذا كان التصويت متعلقاً بالدستور او بالاقتراع على الثقة بالوزارة او باحد الوزراء فيجب ان تعطى الاصوات بالمناداة على الاعضاء باسمائهم وبصوت عال .
ب ـ فيما عدا الاحوال المنصوص عليها في الفقرة ـ أ ـ تجمع الاصوات اما برفع الايدي او القيام او بالاقتراع السري ولا يعدل عن طريقتي رفع الايدي او القيام الى الاقتراع السري الا اذا قررت الأكثرية ذلك .

السيد حداد نائب اربد : ثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد محمود الراشد الخزاعي

السيد الخزاعي نائب عجلون : ثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد خالد نواش ابو دلبوح

السيد ابو دلبوح نائب جرش : ثقة

السكرتير العام بالوكالة : معالي السيد عبد الوهاب المجالي

السيد المجالي نائب الكرك ووزير التربية والتعليم : ثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد محمد المعايطة

السيد المعايطة نائب الكرك : ثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد عبد الوهاب الطراونه

السيد الطراونه نائب الكرك : ثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد ميخائيل الهلسا

السيد الهلسا نائب الكرك : ثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد شاهر المحيسن

السيد المحيسن نائب الطفيلة : ثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد يوسف العظم

السيد العظم نائب معان : احجب الثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد ابراهيم كريشان

السيد كريشان نائب معان : ثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيدسعود القاضي

السيد القاضي نائب بدو الشمال : ثقة

السكرتير العام بالوكالة : معالي السيد عاكف الفايز

السيد الفايز نائب بدو الوسط : ثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد فيصل الجازي

السيد الجازي نائب بدو الجنوب : ثقة

السكرتير العام بالوكالة : الدكتور داودالحسيني

الدكتور الحسيني نائب القدس : احجب الثقه

السكرتير العام بالوكالة السيد خليل السلواني

السيد السلوانى نائب القدس : احجب الثقه

السكرتير العام بالوكالة : السيداسحق الدزدار

السيد الدزدار نائب القدس : احجب الثقه

السكرتير العام بالوكالة : السيد انطون البينا

السيد البينا نائب القدس : احجب الثقه

السكرتير العام بالوكالة : السيد يوسف عبده

السيد عبده نائب القدس : احجب الثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيدمحمدسالم الدويب

السيد الدويب نائب بيت لحم : ثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيدربحي مصطفى

السيد مصطفى نائب بيت لحم : ثقه

السكرتير العام بالوكالة : السيدعفيف البطارسه

السيد البطارسه نائب بيت لحم : ثقه

السكرتير العام بالوكالة : السيد حزبون حزبون

السيد حزبون نائب بيت لحم : ثقه

الكرتير العام بالوكالة : السيد ياسر عمرو

السيد عمرو نائب الخليل : احجب الثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيداسماعيل احجازي

السيد حجازي نائب الخليل : ثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد يوسف عبد الفتاح ابوعوض

السيد ابو عوض نائب الخلىل : ثقه

السكرتير العام بالوكالة : السيديوسف التكروري

السيد التكروري نائب الخليل : ثقه

السكرتير العام بالوكالة : عبدالرؤوف الفارس

السيد الفارس نائب نابلس : احجب الثقة

السكرتير العام بالوكالة : معالي السيد عبد القادر الصالح

السيد الصالح نائب نابلس ووزير الالشاء والتعمير : ثقة

السكرتير العام بالوكالة :الدكتورحاتم ابوغزالة

الدكتور ابو غزالة نائب نابلس : احجب الثقة

السكرتير العام بالوكالة : معالي السيدراشد النمر

السيد النمر نائب نابلس : احجب الثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد عبد اللطيف العنبتاوي

السيد العنبتاوي نائب نابلس : احجب الثقة

السكرتير العام بالوكالة :السيدعبدالرحيم جرار

السيد جرار نائب جنين : ثقه

السكرتير العام بالوكالة : السيد نجيب مصطفى الاحمد

السيد الاحمد نائب جنين : ثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد محمد كامل الحاج حسن

السيد الحاج حسن نائب جنين : ثقه

السكرتير العام بالوكالة : الدكتور عواد عواد

الدكتور عواد نائب طولكرم : احجب الثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيدحافظ الحمدالله

السيد الحمد الله نائب طولكرم : ثقه

السكرتير العام بالوكالة : السيدشكيب الجيوسي

السيد الجيوسي نائب طولكرم : احجب الثقة

السكرتير العام بالوكالة : معالي الدكتور قاسم الريماوي

الدكتور الريماوي نائب رام الله ووزير الزراعة : ثقه

السكرتير العام بالوكالة : السيدكامل محي الدين

السيد محي الدين نائب رام الله : احجب الثقة

السكرتير العام بالوكالة : معالي السيد حنا خلف

السيد خلف نائب رام الله ووزير العدلية : ثقة

السكرتير العام بالوكالة : السيد علي الرمحي

السيد الرمحي نائب رام الله : ثقه

الرئيس : وانا أمنحها الثقــة

وعليه فاني اعلن فوز الحكومة بثقة المجلس باكثريته المطلقة حيث حصلت على اربعين صوتــاً وحجب الثقة ثمانية عشر .

وعلى كل حال لا يسعني الا ان اهنيء الحكومة بثقة المجلس باكثريته متمنيا لها التوفيق بتنفيذ مــا وعدت بــه .

« تصفيــق »

٧ ـ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

الرئيس : الجلسة القادمة سنعينها فيما بعد والآن ارفع هذه الجلسه .

« ورفعت الجلسه »

سكرتير عام مجلس الامة بالوكالة
نزار الرافعي

رئيس مجلس النواب
صلاح طوقان



تعريف

١ ـ اعد وبوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه السكرتير العام بالوكالة الاستاذ : نزار الرافعي
٢ ـ قام بتأليف هذا الضبط هيئة مؤلفة من السادة : عدنان بعيون ، خليل عصفور ، ناظم مرزوق .
٣ ـ دقق هذا العدد في المطبعة : السيد وليد النجداوي .

وقــائع العــدد

ـ ٥ ـ

1 ـ زيارة الوفد الجزائري لمجلس الامــة
٢ ـ كلمة نائب عجلون السيد محمود راشد الخزاعي
٣ ـ كلمة نائب بيت لحم السيد محمد سالم الذويب
٤ ـ القوانين

ـ ١ ـ

في تمام الساعة الثانية عشرة من يوم الاحد الموافق ١٩٦٢/١٢/٣٠ زار دار مجلس الأمة الوفد الجزائري المؤلف من الذوات :

١ ـ معالي السيد محمد خيضر الامين العام للمكتب السياسي الجزائري
٢ ـ سيادة السيد عبد الرحمن العليوي ـ مستشار مالي
٣ ـ سعادة السيد محمد المهبري
٤ ـ سعادة السيد العباسي الحسيني
٥ ـ سعادة الدكتور توفيق الشاوي ـ مستشار قانوني

وقد استقبل الوفد في دار المجلس دولة رئيس مجلس الامة السيد سعيد المفتي ومعالي رئيس مجلس النواب السيد صلاح طوقان ، وبعد ان تبادلوا وجهات النظر العربية ، القى نائب معــان الاستاذ يوسف العظم كلمة ترحيبية بالنيابة عن المجلس رد عليها معالي السيد خيضر بكلمة رقيقة وقد امضى الوفد زهاء ساعة بين اخوانه اعضاء المجلس الاردني وبعد ان تفقد الجميع قاعات الاجتماعات واللجان والمكتبة اخذت صور تذكارية لزيارة الوفد لهذه المؤسسة تحت العلم الاردني .

-٢-

كلمة نائب عجلون السيد الخزاعي

معالي الرئيس حضرات الزملاء المحترمين

يطيب لي وانا ابدأ كلمـــتي حول ما جاء في بيان الحكومة أن ارد على تحيتها وتهنئتها بأصـــدق التحيات وأخلص التهاني ، متمنياً لها التوفيق والسداد في حمل المسؤولية الكبرى التي القيت على عاتقـــها مسؤولية للسير بالبلاد في رحلتها الطويلة نحو اهدافها السامية في الحرية والوحدة والحياة الافضل .

كما يطيب لي أن أعلن منذ الآن انني امنح هذه الحكومة ثقتي ، لا بسبب ما جاء في بيانها ، ولكن بسبب ما لمسنا وشهدنا من أعمال هذه الحكومة ، وبسبب ما حققته من منجزات وما ادته من خدمات في برهة وجيزة من الزمن لم تزد على بضعة شهور .

انني استطيع القول بكل ثقة ان هذه الحكومة ــ ممثلة برئيسها وبسائر اعضائها ــ بالرغم ممـــا يمكن أن تكون قد وقعت فيه من اخطأ ، قد استطاعت أن تغير المناخ السياسي والنفسي الذي كان يعيش فيه هذا البلد ، لقد استطاعت أن تعيد الأمن والطمأنينة الى نفوس الكثرة التي كانت ترزح تحت وطأة نير ثقيل مـــن الكبت والرهبة والقلق، وأستطاعت الى حد كبير أن تشيع في الجهاز الحكومي بأسره، وفي اجهزة الامن بشكل خاص روح المسؤولية والشعور بالواجب وروح النظافة في المسلك والنزاهة في العمل .

ان هذا وحده في رأيي مبرر كاف لكي امنحها ثقتي ، هـــذه الثقة التي احرزتها هذه الحكومة من سائر المواطنين الذي اتوخى مخلصا أن اكون معبرا صادقا عن مشاعرهم وناقلا أمينا لآرائهم .

أما بشأن البيان الذي قدمته الحكومة بلسان رئيسها وطلبت ثقة المجلس على اساسه فانه عـــلى وجه العموم يبدو لي مرضيا وواقعيا الى حد كبير ، وانني وان كنت لا أعلق الأهمية الكبرى على الأقوال وانما على القائلين، وعلى الرغم من انني قد أعلنت عن ثقتي بهذه الحكومة سلفاً فان لي بعض الملاحظات على ما في بيان الحكومة الخصها بالنقاط التالية : ــ

١ ــ اشارت الحكومة في مستهل بيانها الى ما دعته بالتعبئة القومية التي تجمع الشعب كله في موكب واحد يسعى لخير هذا البلد وخير الأمة العربية والانسانية جمعاء وكلنا بالطبع نرحب بهذه التعبئة ، ونحي هذا الموكب، ولكنني مـــع ذلك ، ومع ايماني التام وتأييدي لما ورد في البيان من (أن هذه التعبئة لن تؤتى اكلها الا في جو سليم من الحرية الايجابية) اقول بانها لا يمكن أن تكون تعبئة سليمة الا اذا قامت على قاعدتين اثنتين من الحرية الايجابية والعدالة الاجتماعية ، فالحرية لا بد منها ولكي تكون هذه الحرية حقيقية وايجابية يجب أن تستند الى اساس متين من العدالة الاجتماعية .

٢ ــ اني لأرحب أشد الترحيب بما جاء في البيان من تمجيد للحرية وادراك صحيح لطبيعتها وقيمتها ، واسجل على هذه الحكومة ما تعهدت به من صيانتها لحريات الأفراد مع المحافظة على سلامة المجموع .

كما أرحب أيضا بما جاء في البيان حول تعديل قانـــون الانتخاب وخاصة فيما يتعلق باعطاء المرأة حـــق التصويت ، ولكني في الوقت نفسه أرجو أن الفت النظر الى نقائص اخرى في قانون الانتخاب لها اهميتها البالغة وستعالج هذه النقائص عند النظر في هذا القانون بمجلس الامة ، وقد يكون لا يزال لهذه الأمور اعتبار في نظر الكثيرين من الناس ، ولا يمكن بالطبع محو هذه الاعتبارات بجرة قلم ولكن وظيفة القانـون ليست هي تكريس الاوضاع الراهنة مهما كانت خاطئة أو بالية وانما وظيفتها هي قبل كل شيء خلق اوضاع جديدة أفضل، وهدم الاوضاع البالية التي لم تعد تتلاءم مع طبيعة العصر الذي نعيش فيه ، والمرحلة التي يجتازها بلدنا .

٣ ــ انني ارحب بماجاء فيبيان الحكومة عن عزمها على اعادة النظر في التشريع الذي ينظم تشكيلالاحزاب، فعلى الرغم من كل ما قيل عن الاحزاب في السنوات الماضية ، وعلى الرغم من الاخطاء الذي وقع فيها الكثير من الاحزاب والمنظمات السياسية المختلفة التي قامت في هذا البلد منذ نشأته حتى الان ، اقول على الرغم هذا كله ، انه من الافضل لبلدنا ولأى بلد متطور ان يعيش اهله في احزاب او منظمات تقوم على المبادىء والمثل على ان يعيشوا في قبائل او عشائر او حمائل او عائلات او ايـــة اشكال اخرى لا تقوم العلائق فيها الا على صلات القربى او النسب او على صلات من التوافق الآني للمصالح الفردية القريبة ، او من المشاركة في النزوات الفاسدة او العنعنات البالية .

وفي الوقت الذي اوافق فيه الحكومة كل الموافقة على ضرورة(تاسيس الاحزاب عـــلى اسس سليمة مبرأة من الهدف الاناني والعبث الخارجي) فانني اتساءل هل يصح ان تبقى فئات واسعة هامة من ابناء هذا الشعب في معزل عن الحياة السياسية التي يحياها بلدهم ووطنهم ؟ وذلك كما يقول البيان (لان جميع هذه الصفوف مجندة في خدمة المجموع) . . ان كون هذه الصفوف مجندة في خدمة الجميع لا يقتضي في نظري ان تحرم من المشاركة التامة في شؤون بلدهم .

قد يكون هناك ضرورة في بعض الاحيان لضمان حياد فئة من الناس حياداً مطلقا كفئة القضاة مثلا ، وقد تكون هناك بعض الضرورات الموقتة لابعاد بعض الفئات عن النشاط الحزبي ، لانهـــا لا تستطيع ممارسته ممارسة صحيحة او لانه يشغلها عن واجبات افضل ولكن هذا كله لا يقتضي ان تعتبر (ممالئة) اي فرد فيها لحزب من الاحزاب (جريمة وطنية) تستحق العقـــاب بمنتهى الشدة والحزم ، كمـــا جاء في نص البيان .

ثم ما هو معنى (الممالئة) هي الميل الى حزب ما او الايمان بافكاره او العطف على اعضائه او مجرد مساعدته او معاونته ؟ وهل ستوجد جريمة جديدة إسمهـــا (ممالئة الاحزاب) تكون عقوبتها كعقوبـــة الجرائم الوطنيـــة ؟

ان الحكومة تؤمن بضرورة عودة الحياة الحزبية الى البلد على اسس سليمة.فاذا ما قامتهذه الاحزاب على هذه الاسس السليمة التى تخدم مصلحة البلد وتقدمه فكيف يصح ان تعتبر مساعـــدة حزب من الاحزاب جريمة وطنية لمجرد كون هذه المساعدة صدرت من شخص موظف لدى الحكومة ؟

٤ – انني ارحب اشد الترحيب بما جاء في البيان حول زيادة مكافئات القضاة والموظفين وخاصة صغار الموظفين الذين يتحملون القدر الاكبر من المشقة ولا ينالون الا اقل الاجور خلافا للقاعدة العادلة التي توجب ان يكون الاجر على قدر المشقة وهي القاعدة التي نرجو ان تصبح هي المقياس الحقيقي لا في تقدير اجور الموظفين وحدهم بل في تقدير الاجور لكافة المواطنين ، واننا بانتظار التشريع الذي وعدت الحكومة بتقديمه الى هذا المجلس بشأن تعديل قانون الضرائب ، والذي نرجو ان يكون متفقا مع روح العصر ومقتضياته ومحققا للعدالة بين جميع المواطنين ، بحيث يصبح الاجر على قدر المشقة ويصبح التفاوت قائما على اسس الجهد والكفاءة لا على اية اعتبارات اخرى .

٥ – بقيت ملاحظة اخيرة تتعلق بما جاء في البيان حول موضوع السياسة العربية والسياسة الخارجية ، فقد ورد فيه ان الحكومة رسمت سياستها العربية على اساس ما جاء في كتابها الابيض ، وان هذه السياسة تقوم على رغبة الاردن في التعاون مع اشقائه على اساس انه جزء لا يتجزأ من الامة العربية ، وذلك في اطار من المحبة والثقة المتبادلة واحترام حريات الشعوب وارادتها في تقرير مصيرها .

كما ورد ايضا في البيان ان علاقاتنا مع الدول الاخرى ستظل قائمة على اساس المساواة التامة والاحترام المتبادل على قاعدة (نعادي من يعادينا او يعادي امتنا ونصادق من يصادقنا ويصادق امتنا) وهذه الاقوال سليمة في حد ذاتها ولا غبار عليها قط ، ولكني ارمي من ملاحظتي الى ابداء الرغبة الصادقة في ان تترجم هذه الاقوال الى وقائع وحقائق بشكل يزيل ما بقي من تلك الهوة التي كانت تقوم بين المواطنين وبين الحكومات المختلفة التي تعاقبت على حكم هذا البلد ، كما يزيل اي اثر للتناقض الذي لا يزال يبدو للمواطنين انه قائم بين سياسة الحكومة الداخلية وسياستها الخارجية .

هذه ملاحظات عابرة قدمتها بصدق واخلاص راجيا ان اكون قد عبرت بها عما يدور بخلدي وما تجيش به صدور سائر المواطنين في هذا البلد ، ازاء هذه الحكومة التي اتمنى كما يتمنى لها كل مواطن التوفيق والنجاح في تحقيق ما يصبو اليه هذا البلد من تقدم وازدهار .

والسلام عليكم

– ٣ –

كلمة نائب بيت لحم السيد الذويب

معالي الرئيس ، حضرات الاخوان

يشرفني ان استهل كلمتي بتقديم فروض الولاء والثناء الى مولانا جلالة الملك المعظم على سهره الدائب على مصلحة الاسرة الاردنية الوفية التي تبادله حباً بحب واخلاصاً باخلاص داعياً ان يمد الله في عمر جلالته ليبقى ملاذاً لشعبه الوفي الصابر .

كما انوه بكل فخر واعتزاز بما ورد على لسان الحكومة في الكتاب الابيض بخصوص قضية فلسطين ، وانني لا اتعدى الحقيقة اذا قلت بان الايام تزيد الشعب الاردني اصراراً ومضاء لتخليص وطنه السليب من براثن المغتصبين واننا لنتطلع بحرقة ولهفة الى اليوم الذي ننضوى فيه جنوداً اوفياء تحت راية الحسين لتحرير فلسطين الخالدة .

معالي الرئيس ، حضرات الاخوان

جاء البيان الوزاري الذي طلبت الحكومة الثقة على اساسه عاماً شاملا فتطرق الى امور البلد الداخلية والخارجية ، وانني ارجو ان تتضافر الجهود على تطبيقه جملة وتفصيلا فيعم الرخاء والاستقرار ربوع هذا البلد الصابر غير ان لي بعض القضايا التي ارجو ان اطالب الحكومة بتنفيذها لمصلحة الوطن والمواطنين .

١ – ان الامة العربية بكاملها تنظر بشوق الى الوحدة العربية المنشودة لان فيها منعة العرب وعزتهم ، وان الاردن في مقدمة الدول التواقة الى الوحدة والتعاون العربي الشامل . ولكنني المح ان التباعد والقطيعة تتسع شقتها بين الدول العربية ، وانني لارجو من الحكومة ان يكون الاردن دوما كشأنه في كل مناسبة ، الداعي والبادىء في ازالة الجفاء والدعوة الى التفاهم على صعيد عربي لتنقية الجو العربي من الشوائب فتسجل الحكومة لنفسها عملا وطنيا رائعاً يسجله بفخر التاريخ العربي بأسره .

٢ – وزارة التربية والتعليم : لقد احسنت وزارة التربية والتعليم وقامت بجهود جبارة في نشر التعليم وتوسيع المدارس ورغم هذا فلا نزال نطالبها بالمزيد لخلق جيل واع يؤمن بربه ومليكه ووطنه ، غير ان المشكلة الكبرى التي تعاني منها الوزارة ويعاني منها الشعب لا تزال قائمة وهي قضية الكتب المدرسية . اننا نطالب بتأميم هذه الكتب ولا نريد للوزارة ان تبقى مركزاً تجارياً لبعض المفتشين الجشعين الذين اثروا على حساب الامة . كما نطالب هذه الوزارة ان تلحق مدارس بيت لحم بلواء القدس فمصالح المنطقة من جميع النواحي مرتبطة بالقدس ، ادارياً واقتصادياً وسياحياً ، فلن يتضخم لواء القدس اكثر من الوية عجلون والبلقاء ونابلس ، ولن يتقلص لواء الخليل اكثر من لوائي معان والكرك ، اما ان تبقى مصالح هذه المنطقة مجزأة فهذا يلحق اكبر الاضرار بسكان المنطقة ونرجو من الحكومة تلافي ذلك واجابة هذا المطلب الهام .

٣ ـ وزارة الاشغال : ان وزارة الاشغال العامة تتغاضى في بعض الاحيان عن فتح وتعبيد وصيانة بعض طرق الضفة الغربية وخاصة طريق القدس ـ بيت لحم . فهذه الطريق من اسوأ طرق المملكة على الاطلاق ، ومن اكثرها ازدحاماً بالمسافرين ، وخاصة السياح الذين يؤمونها سنوياً باعداد هائلة ، والسياحة كما تعلمون ايها السادة هي بترول الاردن ، ومما يسيء الى سمعة المملكة ان تبقى هذه الطريق الحيوية بوضعها الحالي ، انني ارجو حلها حلا جذرياً اساسياً وتغيير معالمها كلياً وقد وعدنا بهـا مراراً كثيرة ولم يف المسؤولون بهذه الوعود .

٤ ـ وزارة الانشاء والتعمير : ان اللاجئين وسكان الخطوط الامامية يسوء وضعهم الاقتصادي والصحي يوماً بعد يوم . لذا نرجوان تهتم الوزارة بهم وتقدم لهم المعونات وتشغل الايدي العاطلة عن العمل للرفع من شأنهم .

٥ ـ وزارة الداخلية : ان المخاتير هم جنود مجهولون في المملكة ، يخدمون مصالح الحكومة ومصالح الشعب في آن واحد ويتعرضون لشتى انواع النقد من الطرفين عدا الخسائر المادية التي يتعرضون لها بحكم مراكزهم لذا فانني اطالب بتعيين راتب شهري لهم كتقدير من الحكومة على خدماتهم للامة .

اما في مديرية الامن فاننا نعلم بوجود خبير الماني وانكليزي وامريكي . ان بين ضباطنا الكثيرون من ذوي الكفاءات للتحقيق وغيره وان وجود مثل هؤلاء الخبراء لا يشرف سمعتنا مطلقاً .

لقد تسلمت عريضة من اهالي المعتقلين والسجناء السياسيين يشكون فيها عدم السماح لهم بزيارة ابنائهم وادخال الطعام اليهم ، كما يشكون معاملة المسؤولين لهم ممـا ادى الى تدهور صحتهم ، وانني ارى ان ينظر في هذه الشكاوى وازالة مسبباتها والمحافظة على صحة وسلامة هؤلاء المعتقلين .

٦ ـ ديوان الموظفين : كنت دوماً في هذا المجلس اطالب بصلاحيات واسعة لديوان الموظفين، وانني لارجو ان تستعمل هذه الصلاحيات لخير المواطنين جميعاً وعدم التأثر بالواسطة او المحسوبيـة ليؤدي الديوان رسالته لخير الموظفين ، لا لخير فئة خاصة من الناس فقط .

٧ ـ ضريبة الدخل : ان ضريبة الدخل مطبقة على موظفي الدولة فقط لان رواتبهم معروفة ، اما اصحاب الدخل الكبير كالتجار وغيرهم لا يدفعون كمـا يدفع الموظف انني اطالب باجراءات فعالة لتأمين العدالة بين المواطنين في دفع ضريبة الدخل .

٨ ـ وزارة المواصلات : يطيب لي ان اشكر هذه الوزارة وانوه بفضلها على قيامها بتأسيس الشعب البريدية في القرى النائيه وهذا يسجل لها بالفخر ، كما نرجو ان تقوم الوزارة قريبا بانشاء الهاتف الاوتوماتيكي في باقي مدن المملكة .

٩ ـ وزارة الزراعة : ان لهذه الوزارة نشاط ملموس في الحقل الزراعي وفي الاهـتمام بشؤون المزارعين ، ونرجو ان تتوسع خدماتها وخاصة بالنسبة للثروة الحيوانية وتحريج الجبال القاحلة .

١٠ـ وزارة العدلية : ان قضاة هذه الوزارة هي منفذو العدالة التي تؤمن الهناء والاطمئنان في نفوس المواطنين . لذلك فانني ارجو اعطاءهم حقهم كاملا لكي يشعروا هم انفسهم بتقدير المواطنين لهم .

١١ـ اما جيشنا العربي الامين والحرس الوطني فهم حماة الدار ورجالها الاوفياء وفخر العرب اجمعين فلهم منا كل اكبار واعجاب .

١٢ـ اما في تنظيم الجهاز الاداري : لقد اعادت الحكومة الى العمل نتيجة التحقيق الذي قامت به لجنة وزارية كثيراً من الموظفين الذين فصلوا من عملهم وثبتت براءتهم ، فمن حق هؤلاء الموظفين ان تعاد لهم رواتبهم كاملا ولكن الحكومة منعت عنهم هذا الحق الى اليوم .

١٣ـ وزارة الشؤون الاجتماعية : ان عشائر الضفة الغربية عامة وعشائر منطقة بيت لحم خاصة يعانون اشـد انواع الضيق والفقر وقد هـدم وضعهم جفاف السنين الماضية المتتالية . وهذه الوزارة لا تهتم بشؤونهم مطلقا ولا تقدم لهم اي نوع من المساعدات ، حتى اللجنة الوزارية التي تألفت لبحث مشاريع السنوات الخمس لم تقم بزيارة مناطقهم ابدا . انني ارجو وألح في الطلب ان تهتم الحكومة بهذه العشائر لان معظمهم تحضر والقسم الباقي في طور التحضير فعددهم يزيد عن الخمسة عشر الفا من المواطنين المخلصين . لقـد رأيتم بانفسكم انه لولا عناية الله وعطف جلالة الملك المعظم لهلك معظم عشائر اللواء الجنوبي وانني اؤكد لكم ايها السادة ان وضع العشائر عندنا لا يقل سوءاً عن وضع هؤلاء .

١٤ـ المغتربون : ان المغتربين هم ثروة كبيرة للاردن وانني ارجو الحكومـة تأسيس السفارات في جميع بلدان امريكا والاتصال بهم والاستفادة من هؤلاء المواطنين لتمويل المشاريع الحيوية في الاردن .

١٥ـ مطالب المنطقة الخاصة : فقضاء بيت لحم من اقضية المملكة الحساسة فله مكانته وسمعته الدولية وانني ارجو الحكومة الاهتمام بهذا القضاء والعناية بأحواله ومشاريعه وانني الخص اهم هـذه المطالب في الامور التالية :

١ ـ تفتقر بيت لحم لمدرسة ثانوية كاملة تتسع لابناء الجيل الصاعد المتزايد .

٢ ـ بناء اماكن استراحة للسياح وتشجيعهم على قضاء مدة طويلة في بيت لحم والقضاء .

٣ ـ تتبع بيت لحم في خمس دوائر مدينة الخليل وفي باقي الدوائر والوزارات تتبع مدينة القدس ، وقد ذكرت سابقا ان ارتباط سكان المنطقة في جميع النواحي هـو بمدينة القدس ، لذلك فانني ارجو ان تعاد هذه الدوائر كلها الى القدس لان المواطن الذي يريد قضاء مصالحه في دائرتين عليه السفر الى القدس ثم الى الخليل في آن واحد اذا استطاع ذلك ، ان هذه العملية لا تكلف الحكومة اكثر من عدد بسيط من الموظفين الجدد او نقل العدد القليل منهم الى القدس .

٤ ـ زيادة نسبة المحروقات لبلديات اللواء لتستطيع القيام بمشاريعها .

٥ ـ حل قضية المياه في هذا القضاء حلا جذريا ، فالمنطقة في امس الحاجة الى مياه الشرب .

٦ ـ إقامـة السدود لحفظ مياه الامطار والانتفاع بها في ري الاراضي القاحلة وللمحافظة على الثروة العمرانية في هذه المنطقة وخاصة النواحي الشرقية من بيت لحم .

هذه هي بعض مطالبنا بالاضافة الى ما ذكرت في المطالب العامة ، وان لي كل الرجاء ونحن على ابواب الميزانية الجديدة ان تقوم الحكومة بدراسة هذه المطالب وتنفيذها خدمة للمصلحة العامـة وحفاظاً على بناء هذا الوطن تمشيا مع سياسة سيد البلاد والله من وراء القصد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

-٤- القوانين الموقتة ومشاريع القوانين والاتفاقيات المودعة الى مجلس الامة السابع مع بيان المراحل التي وصلت اليها

رقم التسلسل	رقم التسجيل	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	اعمال مجلس النواب	أعمال مجلس الاعيان
١	٥٢١	مشروع قانون تسوية ديون المزارعين لسنة ١٩٥٩ .	١ – احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٥ ٢ – اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (١٦) المؤرخ في ١٩٦١/٢/١٢ المجلس بقبوله كما ورد من الحكومة مع ادخال بعض التعديلات عليه . ٣ – بناء على طلب الحكومة بتأجيل النظر به قرر المجلس في جلسته الخامسة المنعقدة بتاريخ ١٩٦١/٢/١٤ الموافقة على تأجيل النظر به واعادته الى اللجنة القانونية لدراسته مرة اخرى وتقديم قرارها الى المجلس من جديد . ٤ – اوصت اللجنة القانونية مرة اخرى بقرارها رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦١/١٢/١٤ المجلس بالموافقة على القانون كما ورد من الحكومة مع ادخال بعض التعديلات . ٥ – قرر المجلس في جلسته الحادية عشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١/٢ تأجيل النظر به ولا يزال امام نظر المجلس .	

رقم التسلسل	رقم التسجيل	اسم القانون أو المشروع أو الاتفاقية	أعمال مجلس النواب	أعمال مجلس الاعيان
٢	٥٣٦	مشروع قانون فرق الطلائع لسنة ٦٠	١ – بناء على طلب الحكومة الوارد على لسان معالي وزير التربية والتعليم باعادة هذا المشروع الى الحكومة من اجل ادخال التحسينات والتعديلات عليه وتقديمه الى المجلس بعد ذلك وافق المجلس في جلسته الثالثة من الدورة العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ٩٦٢/١٢/٢٢ الموافقة على طلب الحكومة باعادته اليها . وقد اعيد برفق كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٢/٢١٥/٧٨٤ تاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٤ .	
٣	٥٤٤	قانون مؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ قانون الانتخاب لمجلس النواب .	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١١/٨ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة .	
٤	٥٤٨	قانون مؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٠ معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب .	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٠/١١/٨ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة .	
٥	٥٧٧	قانون مؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٦١ معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب .	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ٦١/١١/١٥ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة .	
٦	٥٨٥	قانون مؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٦١ قانون الخدمة المدنية .	١ – احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ٦١/١١/٢٨ ٢ – بناء على قرار اللجنة القانونية رقم ١٠ المؤرخ في ١٩٦١/١٢/٣٠ قرر المجلس في جلسته الثالثة عشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ٦٢/١/٢٠ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع ادخال بعض التعديلات عليه ورفع الى مجلس الأعيان .	١ – احال رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ٩٦٢/١/٢٢ ٢ – اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٠ المؤرخ في ٩٦٢/١/٢٢ المجلس برفض هذا القانون . ٣ – بناء على طلب الحكومة المتضمن تأجيل النظر به وافق المجلس على تأجيل النظر بهذا القانون في جلسته (٧) من الدورة العادية الثالثة المنعقدة بتاريخ ٩٦٢/٢/٣ ولايزال امام نظر المجلس .

رقم التسلسل	رقم التسجيل	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	اعمال مجلس النواب	اعمال مجلس الاعيان
٧	٥٨٨	قانون مؤقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٦١ معدل لقانون توسيع منطقة الامتياز الممنوح لشركة الكهرباء الأردنية المساهمة في عمان .	١ – احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦١/١٢/١٩ ٢ – اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ٨ المؤرخ في ٦١/١٢/٢٣ المجلس بتأجيل النظر في هذا القانون الى أن يؤتى بنص الأتفاقية المنبثق عنها هذا التعديل من الحكومة ، وقد وافق المجلس على ذلك في جلسته الحادية عشرة المنعقدة بتاريخ ١٩٦١/١/٢ .	
٨	٥٩٤	مشروع قانون الخدمة المدنية المعدل لسنة ١٩٦١	١ – احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١/٢ ٢ – اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٢ المؤرخ في ١٩٦٢/١/٦ المجلس برفض مشروع القانون . ٣ – وافق المجلس على قرار اللجنة القانونية المتضمن رفض هذا المشروع في جلسته الثالثة عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٠ ورفع الى مجلس الاعيان .	احال رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٠ لدراسته ولا يزال قيد النظر لدى اللجنة .
٩	٥٩٥	مشروع قانون الزراعة العام لسنة ١٩٦١	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١/٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراستها .	
١٠	٦٠١	مشروع قانون معدل لقانون امتياز الكهرباء في القدس لسنة ١٩٦٢ .	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١/٩ للنظر فيه ولا يزال قيد دراستها .	

رقم التسلسل	رقم التسجيل	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	اعمال مجلس النواب	اعمال مجلس الاعيان
١١	٦٠٤	مشروع قانون التقاعد المدني المعدل	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة .	
١٢	٦٠٥	مشروع قانون الحرف والصناعات المعدل لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة .	
١٣	٦٠٩	مشروع قانون معدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة .	
١٤	٦١٧	قانون موقت معـدل لقانون مجلس الاعمار رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
١٥	٦١٨	قانون العقوبات المعدل الموقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
١٦	٦١٩	قانون موقت معدل لقانون البلديات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
١٧	٦٢٠	قانون موقت معدل لقانون استقلال القضاء رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
١٨	٦٢١	قانون موقت معـدل لقانون تنظيم مدينة العقبة رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
١٩	٦٢٢	قانون تصديق الاتفاق بين الحكومة وشركة كهرباء لواء القدس الموقت رقم ٢٨ لسنة ١٢٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	

رقم التسلسل	رقم التسجيل	اسم القانون أو المشروع أو الاتفاقية	اعمال مجلس النواب	اعمال مجلس الأعيان
٢٠	٦٢٣	قانون الخدمة المدنية المعدل الموقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢١	٦٢٤	قانون تعويض موظفي مجلس الاعمار المسرحين الموقت رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢٢	٦٢٥	قانون قناة الغور الشرقية الموقت رقم ٣١ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢٣	٦٢٦	قانون موقت معدل لقانون تحويل الاراضي من نوع الميرى الى ملك رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢٤	٦٢٧	قانون الشركات الموقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢٥	٦٢٨	قانون الجامعة الاردنية الموقت رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢٦	٦٢٩	قانون تحديد الاراضي المكشوفة داخل مناطق البلديات الموقت رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢٧	٦٣٠	قانون موقت بتصديق الامتياز الممنوح لشركة اتحاد باصات العاصمة المساهمة المحدودة رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	

رقم التسلسل	رقم التسجيل	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	اعمال مجلس النواب	اعمال مجلس الاعيان
٢٨	٦٣١	قانون الزراعة العام الموقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢٩	٦٣٢	قانون الصحة الموقت المعدل رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٣٠	٦٣٣	قانون تنظيم الميزانية العامة الموقت رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة المالية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٣١	٦٣٤	قانون موقت معدل لقانون الانتخاب الموقت رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٣٢	٦٣٥	قانون موقت معدل لقانون مراقبة اشرطة السينما رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٣٣	٦٣٦	قانون موقت ملحق بقانون الميزانية العامة رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة المالية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٣٤	٦٣٧	قانون تسوية ديون المزارعين الموقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٣٥	٦٣٨	قانون التعدين الموقت رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٣٦	٦٣٩	قانون مجلس الوعظ والارشاد الموقت رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	